الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنوان

دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة –تجربة السودان-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

مخالفة أمينة

نواصرة الظريفة

إشراف الأستاذ:

د. عريس عمار

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة: بوريدح صوراية	جامعة جيجل	رئيسا
الدكتور: عريس عمار	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الدكتور: لواج منير	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنوان

دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة -تجربة السودان-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

مخالفة أمينة

نواصرة الظريفة

إشراف الأستاذ:

د. عريس عمار

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة: بوريدح صورایة	جامعة جيجل	رئيسا
الدكتور: عريس عمار	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الدكتور: لواج منير	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم
والصلاة والسلام على المصطفى

الهادي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد
مصدقا لقوله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

نشكر الله العظيم الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة
وأعاننا على إتمام هذا العمل.

نقدم كل الشكر والثناء والتقدير لمن كان عونا ودعما
وسندا في البذل والعطاء ومثالا للالتزام،

الدكتور "عريس عمار"

كما نقدم خالص الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة
المناقشة

الذين تقبلوا عناء قراءة هذه المذكرة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي تغمده الله برحمته الواسعة وأسكنه

فسيح جنانه وجعل القرآن الذي في صدره حجة له لا عليه

إلى والدتي أطال الله في عمرها ومتعها بالصحة والعافية

إلى إخوتي وأخواتي ورفقاء الدرب الذين شجعوني على المشوار

وإلى جميع طلبة وأساتذة قسم العلوم الإقتصادية

أمينة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا أولا إلى والديّ الكريمين

حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما، إلى أخي وأخواتي

وكافة أفراد عائلتي وإلى كل أصدقائي وإلى من أنار دربي من التعليم الأساسي

إلى التعليم العالي أساتذتي الكرام.

إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذه المذكرة سائلين

من المولى تبارك وتعالى أن يجازيهم كل الخير.

وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل من عملي هذا نفعا

يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

الظريفة

ملخص:

يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي إحدى أهم الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء ومنخفضي الدخل بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يساهم في التخفيف من حدة الفقر والبطالة وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الإقتصاد وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان ومدى مساهمته ونجاعته في الحد من مشكلة الفقر وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، مع إبراز تجربة بعض البنوك والمؤسسات التمويلية في ذلك، إضافة إلى تبيان الجهود والسياسات المنتهجة من طرف الحكومة والبنك المركزي لدعم وتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تجربة السودان في التمويل الأصغر الإسلامي تجربة رائدة وحققت نجاحا وتطورا واتضحت مدى فعاليتها في الحد من الفقر والتقليل من البطالة ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عبر مجموعة البنوك والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية كبنك الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي وكذلك بنك الإبداع وشركة إرادة.

الكلمات المفتاحية: تمويل أصغر، تمويل إسلامي، تمويل أصغر إسلامي، تنمية مستدامة، السودان.

Abstract:

Islamic microfinance is one of the most important financing mechanisms for poor and low-income enterprises in accordance with Islamic Sharia provisions. It contributes to the alleviation of poverty, unemployment, circulation and recycling of wealth. and recycling in the economy and thus achieving sustainable development.

This study aimed to analyse the reality of Islamic microfinance in the Sudan. its contribution and effectiveness in reducing poverty and thus achieving sustainable development, While highlighting the experience of some banks and financial institutions in doing so, In addition, the efforts and policies of the Government and the Central Bank To support and develop the Islamic microfinance sector.

The study found that the Sudan's experience In Islamic microfinance was groundbreaking, successful and evolving, Their effectiveness in reducing povertyand unemployment has been demonstrated, support for small and micro-enterprises Through the Banking and Non-Banking Group of Banks and Institutions Such as the Savings and Social Development Bank and the Agricultural Bank So is the Creation Bank and the Will Corporation.

Key words: smaller finance, Islamic finance, smaller Islamic financing, sustainable development, Sudan.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر.....	
الإهداء.....	
الملخص.....	
فهرس المحتويات.....	I
فهرس الأشكال.....	IV
فهرس الجداول.....	VII
مقدمة عامة.....	أ
الفصل الأول: عموميات حول التمويل الأصغر الإسلامي	
تمهيد.....	7
المبحث الأول: مدخل إلى التمويل الأصغر.....	8
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التمويل الأصغر.....	8
المطلب الثاني: المبادئ الرئيسية للتمويل الأصغر.....	11
المطلب الثالث: المناهج والنماذج المتبعة في التمويل الأصغر.....	12
المبحث الثاني: الإطار العام للتمويل الإسلامي.....	15
المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي.....	15
المطلب الثاني: قواعد ومبادئ التمويل الإسلامي	17
المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الإسلامي.....	19
المبحث الثالث: أساسيات التمويل الأصغر الإسلامي.....	24
المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي.....	24
المطلب الثاني: صيغ التمويل الأصغر الإسلامي.....	25
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي.....	31
خلاصة.....	34
الفصل الثاني: الدور التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي	
تمهيد.....	36
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة..	37
المطلب الثاني: مستويات ومبادئ التنمية المستدامة.....	39
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.....	42

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها.....	**44**
المطلب الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ومؤشراته.....	**44**
المطلب الثاني: البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة ومؤشراته.....	**47**
المطلب الثالث: البعد البيئي للتنمية المستدامة ومؤشراته.....	**50**
المبحث الثالث: مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة.....	**53**
المطلب الأول: دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة....	**54**
المطلب الثاني: دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة...	**61**
المطلب الثالث: دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.....	**64**
خلاصة.....	**66**
الفصل الثالث: تجربة السودان في التمويل الأصغر الإسلامي	
تمهيد.....	**68**
المبحث الأول: استراتيجيات تطوير التمويل الأصغر في السودان.....	**69**
المطلب الأول: سياسة الدولة (الحكومة) السودانية في تطوير صناعة التمويل الأصغر الإسلامي.	**69**
المطلب الثاني: سياسة بنك السودان المركزي في تطوير صناعة التمويل الأصغر الإسلامي.....	**71**
المطلب الثالث: تطور التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.....	**74**
المبحث الثاني: عرض تجارب بعض بنوك التمويل الأصغر الإسلامي السودان.....	**77**
المطلب الأول: تجربة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعي في التمويل الأصغر الإسلامي.....	**77**
المطلب الثاني: تجربة البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر الإسلامي.....	**83**
المبحث الثالث: عرض تجارب بعض مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في السودان....	**86**
المطلب الأول: تجربة بنك الإبداع السوداني في التمويل الأصغر الإسلامي.....	**86**
المطلب الثاني: تجربة شركة إرادة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي.....	**90**
خلاصة.....	**93**
الخاتمة العامة.....	**94**
قائمة المراجع.....	**99**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01/01)	أنواع صيغ التمويل الأصغر الإسلامي	31
(02/01)	أبعاد التنمية المستدامة	53

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01/01)	أوجه الاختلاف بين التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي	32
(02/01)	الصيغ الإسلامية وأمثلة لخيارات استخداماتها في التمويل الأصغر الإسلامي	60
(03/01)	سياسات بنك السودان المركزي في تطوير التمويل الأصغر الإسلامي	72
(03/02)	تطور مؤشرات قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان للفترة (2015-2019)	76
(03/03)	حجم التمويل الأصغر الإسلامي بالبنوك السودانية للفترة (2015-2019)	76
(03/04)	التمويل الأصغر القائم في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية للفترة (2013-2017)	79
(03/05)	تصنيف التمويل الأصغر القائم في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية حسب القطاع للفترة (2013-2017)	79
(03/06)	التمويل الأصغر المنفذ في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية للفترة (2013-2017)	80
(03/07)	التمويل الأصغر المنفذ في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية حسب القطاع للفترة (2013-2017)	80
(03/08)	حجم التمويل الأصغر المنفذ الإجتماعي في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية حسب القطاع للفترة (2013-2019)	82
(03/09)	صيغ التمويل الأصغر المقدمة من طرف بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية للفترة (2012-2016)	83
(03/10)	استخدامات التمويل الأصغر في البنك الزراعي السوداني للفترة (2015-2019)	85
(03/11)	مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي (%) للفترة (2015-2018)	86
(03/12)	تطور مؤشرات الأداء لبنك الإبداع السوداني للفترة (2014-2018)	87
(03/13)	تطور حجم التمويل الأصغر لبنك الإبداع السوداني حسب المناطق للفترة (2015-2018)	88
(03/14)	تصنيف التمويل الأصغر حسب القطاعات في بنك الإبداع السوداني للفترة (2015-2018)	88
(03/15)	توزيع التمويل الأصغر حسب الصيغ في بنك الإبداع السوداني للفترة (2015-2018)	89
(03/16)	منتجات بنك الإبداع السوداني	90

مقدمة عامة

تعتبر التنمية بمثابة التحدي الأكبر الذي يواجه العديد من الدول في العالم وخاصة النامية منها، ولتحقيق هذه التنمية وضعت العديد من البلدان هياكل وآليات تمويلية عامة وخاصة أكثر ملائمة لاحتياجات الفئات الإجتماعية الأكثر حرمان من جهة، ولاحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة من جهة أخرى، في إطار ما يسمى بالتمويل الأصغر باعتباره آلية موجهة لتمويل مشاريع الفقراء، وأداة من أدوات الحد من الفقر التي توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل.

لكن ورغم الانتشار الواسع والنمو الكبير الذي شهده التمويل الأصغر إلا أن البلدان التي غالبيتها مسلمة تبقى تعاني من الإقصاء المالي لشريحة كبيرة من الفقراء بسبب عدم توافقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما استدعى ضرورة ترابط هذا التمويل مع التمويل الإسلامي لتكون ثمرة ذلك تمويل أصغر إسلامي يهدف إلى تلبية احتياجات هذه الشريحة بما يتوافق مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد شهد التمويل الأصغر الإسلامي تطورا كبيرا سواء في الدول الإسلامية أو غيرها، وتعتبر السودان من بين هاته الدول والتي قطعت أشواطا كبيرة في تطوير برامج التمويل الأصغر الإسلامي من خلال تجربتها المتميزة فيه.

أولا: الإشكالية

إنطلاقا مما سبق تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة فيما يلي:

ما مدى مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة؟

وبناءا على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتمويل الأصغر الإسلامي؟
2. هل يوجد اختلاف بين التمويل الأصغر الإسلامي وبين التمويل الأصغر التقليدي؟
3. كيف يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة؟
4. ما هي السياسات المعتمدة من قبل السودان لتطوير التمويل الأصغر الإسلامي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

1. التمويل الأصغر الإسلامي هو تمويل يخص بالأساس الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع؛
2. يوجد اختلاف بين التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي؛
3. يساهم إستخدام التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة؛
4. حققت السودان نموا كبيرا وانتشارا واسعا في التمويل الأصغر الإسلامي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على التمويل الأصغر الإسلامي الذي لاقى اهتمام كبير من قبل المختصين والباحثين وحضي بأهمية بالغة باعتباره إحدى الآليات الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة

والمتناهية الصغر ودعم الأفراد ذوي الدخل المحدود من خلال الخدمات التي يقدمها، والتي بدورها تعمل على توفير فرص العمل للفقراء وتزيد من دخولهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية، ومنه المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والتي أصبحت أهم أهداف ومتطلبات الدول.

رابعا: أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- التعرف على التمويل الأصغر الإسلامي
- إبراز أهم المبادئ والضوابط التي يقوم عليها التمويل الأصغر الإسلامي؛
- معرفة الصيغ التي يقوم عليها التمويل الأصغر الإسلامي في تقديم خدماته؛
- إبراز الدور التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- عرض واقع التمويل الإسلامي الأصغر في السودان.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

توجد أسباب ودوافع تم على أساسها اختيار هذا الموضوع منها:

- قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التمويل الأصغر الإسلامي؛
- دراسة مدى أهمية الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية.
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع والمكانة التي أصبح يحوزها في الاقتصاد؛
- تماشي موضوع الدراسة مع التخصص المدروس إقتصاد نقدي وبنكي.

سادسا: منهج الدراسة

تحتاج كل دراسة علمية إلى مجموعة من المناهج قد تكون رئيسية أو مكملة تساعد على فهم وتحليل الظاهرة محل الدراسة بشكل علمي أو موضوعي، ولأجل دراسة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة تم استخدام مزيج من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث استخدم المنهج الوصفي من خلال عرض للأساسيات التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي وصولا إلى التمويل الأصغر الإسلامي بمفهومه ومبادئه التي يقوم عليها والصيغ التي يعتمدها في تقديم خدماته وكذلك دوره في تحقيق التنمية المستدامة، والمنهج التحليلي في تحليل واقع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.

سابعا: حدود الدراسة

– الحدود الزمانية:

تركزت الدراسة على السنوات الأخيرة أي الفترة (2013–2019) والهدف من ذلك هو جعل الدراسة أكثر حداثة.

– الحدود المكانية:

دراسة تجربة السودان في التمويل الأصغر الإسلامي ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة بها.

ثامنا: صعوبات الدراسة

خلال القيام بدراسة هذا الموضوع كانت هناك عدة مشاكل لعل أهمها:

- المدة الزمنية التي تتميز بالقصر نوعا ما، الأمر الذي كان عائقا لنا في جمع عدة معلومات ومن مصادر مختلفة؛
- قلة الدراسات التي اهتمت بالتمويل الأصغر الإسلامي؛
- قلة الإحصائيات المتاحة حول التمويل الأصغر الإسلامي في الدولة محل الدراسة.

تاسعا: الدراسات السابقة

1. ياسين حريزي، "**دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة)**"، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف 1–، الجزائر، 2007، والتي عالجت الإشكالية التالية: ما هو دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة؟ والتي توصلت إلى النتائج التالية:

- التمويل الأصغر يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية، من خلال المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي يستحدثها وهذه الأخيرة تسلهم في رفع معدلات النمو؛
- تطبيق صيغ التمويل الأصغر الإسلامي يطرح صورا متعددة لاستخدام رأس المال العامل مثل المضاربة، المرابحة، المشاركة وغيرها؛
- التمويل الأصغر الإسلامي يضمن العمل في مشروعات حقيقية تزيد في إنتاجية الإقتصاد، المشاركة فيها أو القيام بتمويلها بهدف إقامة مشروعات إنمائية تؤدي إلى دفع عجلة التنمية الإقتصادية.

2. علي سايح جبور، صفية يخلف، "**متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي الأصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة الإقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 05، العدد 02، 2019، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، والتي عالجت الإشكالية التالية: ما هي المتطلبات الأساسية لتفعيل التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري؟ وكيف يساهم التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة؟ والتي توصلت إلى النتائج التالية:

- يعد التمويل الإسلامي المصغر أداة قوية للتخفيف من حدة الفقر، من خلال تقديم التمويل المطلوب للأسر الفقيرة مما يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الحسن ويحقق أمنها الإقتصادي؛
- تقدم مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر التمويل باستخدام مجموعة متنوعة من الصيغ التي توفرها الشريعة الإسلامية، كالمضاربة، المشاركة، السلم، القرض الحسن وغيرها؛
- يعتبر الحد من الفقر واستبعاد الفقراء من العالم الإسلامي، وعزوف الفقراء ومحدودي الدخل من الإستثمار وفق التمويل الأصغر التقليدي أهم الدوافع التي تدعو إلى التوسع في صناعة التمويل الأصغر التقليدي.

3. جودي ليلى، "دور **التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، والتي عالجت الإشكالية التالية: كيف يمكن للإقتصاد الإسلامي أن يمول سياسات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؟ والتي توصلت إلى النتائج التالية:

- تساهم الصيغ الإسلامية من خلال الأخذ بالبعد البيئي في ترشيد الموارد المالية وتوجيهها لحماية البيئة من الأضرار التي تلحق بها، وتمويل الأنشطة الصديقة للبيئة؛

- إن استثمار أموال الزكاة على المشاريع البيئية ومجالات البحث العلمي والتطور التكنولوجي في مجالات التكنولوجي في مجالات التكنولوجيا الخضراء، خاصة أن الدول الإسلامية تعاني من ضعف الميزانية المتخصصة للبحث العلمي بصفة عامة؛

4. علي يوسفات، "**فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر- دراسة حالة اليمن والسودان-**"، المجلد 11، العدد 02، جوان 2012، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، والتي عالجت الإشكالية التالية: ما فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر؟ والتي توصلت إلى النتائج التالية:

- يساهم التمويل الإسلامي الأصغر بشكل كبير في تمويل الفقراء من خلال الدخول معهم بالمشاركة أو المضاربة أو باقي الصيغ الأخرى، وبذلك يكون تكامل ما بين البنك والفقراء الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الفقر؛

- لقد قامت السودان بتخصيص جزء من محفظة التمويل لدى بنوكها لتمويل صغار المنتجين، الحرفيين والمهنيين، وقد عرف هذا التمويل تطورا كبيرا، وقد أثبتت فعاليته من خلال خلق المزيد من المؤسسات المصغرة التي بواسطتها يمكن تخفيض معدلات البطالة وبالتالي تخفيض عدد الفقراء؛

- نظرا لارتفاع تكاليف التمويل الأصغر التقليدي وارتكازه على الفائدة التي تعتبر ربا في الدين الإسلامي، لجأت بعض الدول إلى اعتماد التمويل الأصغر الإسلامي من خلال إتباع عدة أساليب تمويلية متمثلة في المضاربة، المشاركة، المساقاة، المرابحة، السلم، الإجارة، الإستصناع، القرض الحسن وغيرها.

عاشرا: هيكل الدراسة

للإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول فصلين متعلقين بالجانب النظري وفصل متعلق بالجانب التطبيقي، فالفصل الأول كان عموميات حول التمويل الأصغر الإسلامي تم تناول فيه أساسيات التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي وصولا إلى التمويل الأصغر الإسلامي بمفهومه ومبادئه وأوجه التشابه والاختلاف بينه وبين التمويل الأصغر التقليدي، أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى الدور التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي من خلال إعطاء لمحة عامة عن مفهوم التنمية المستدامة ونشأة هذا المصطلح وكذا أهم مبادئه وأبعاده ومؤشرات قياسه، بالإضافة إلى إبراز مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة.

بينما في الجانب التطبيقي تم دراسة تجربة السودان في التمويل الأصغر الإسلامي من خلال تقديم شامل لمختلف التطورات التي شهدها هذا المجال وسياسات واستراتيجيات هذه الدولة في دعمه، إضافة إلى عرض مختلف تجارب البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر السودانية في التمويل الأصغر.

الفصل الأول: عموميات حول التمويل الأصغر الإسلامي

المبحث الأول: مدخل إلى التمويل الأصغر

المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الإسلامي

المبحث الثالث: أساسيات التمويل الأصغر الإسلامي

تمهيد

رغم ما قدمه التمويل التقليدي من مزايا وأهمية لخدمة المجتمع المحلي والاقتصاد ككل، إلا أنه لم يصل للطبقات الأكثر فقرا وحاجة، كما أن أساليبه التي تعتمد على الربا والاكتناز وغيرها من الطرق المحرمة في العقيدة الإسلامية، جعلت الأفراد المسلمين في غنى عن مثل هذه التمويلات، وهو ما أدى إلى ضرورة وجود تمويل بديل يراعي تلك المجتمعات ويحرص على تلبية الحاجات التمويلية دون المساس بما هو محرم أو مخلف لضوابط الشريعة الإسلامية، فتم تفعيل أو ظهور التمويل الإسلامي الذي يقوم على مبادئ وسمات إسلامية وتجوز شرعا، كما أنه استطاع الوصول للطبقات الفقيرة أكثر من التمويل التقليدي من خلال القروض المصغرة والخدمات والمساعدات الإنسانية للمجتمعات ذات العجز المالي، وللوصول للطبقات المهمشة والأكثر فقرا، تم استحداث أو انبثاق التمويل الإسلامي الذي يراعي المجتمعات الفقيرة، من خلال مجموعة الأساليب والطرق في منح تمويلاته للأشخاص الذين يستحقون ذلك التمويل، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقديم المساعدات وكذا الوصول إلى التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق سيتم تسليط الضوء على النقاط الأساسية التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى التمويل الأصغر؛

المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الإسلامي؛

المبحث الثالث: أساسيات التمويل الإسلامي الأصغر.

المبحث الأول: مدخل للتمويل الأصغر

رغم أن الخدمات المالية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل أصبحت اليوم اتجاها تجاريا وتنمويا حديثا، ومتاحة لعدد كبير من الأسر الفقيرة حول العالم، إلا أن الغالبية العظمى من الناس لديها إدراك حقيقي لمفهوم وأنواع الخدمات المالية المقدمة للفقراء ولا المبادئ التي تقوم عليها صناعة التمويل الأصغر ومختلف منتجاتها، ففي هذا المبحث سنحاول إيضاح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الأصغر والمناهج والمبادئ التي يقوم عليها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر

نظرا لحاجة الفقراء مثل غيرهم لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية فقد تطور مفهوم التمويل الأصغر ليشمل المزيد من الخدمات المالية وغير المالية، هذا بعد أن كان مرادف لمفهوم القروض الصغرى (الإئتمان الأصغر)، وفيما يلي أهم التعاريف الواردة بشأن التمويل الأصغر ونشأته وتطوره التاريخي.

الفرع الأول: نشأة وتطور التمويل الأصغر

بدأ التطور التاريخي للتمويل الأصغر بالإقراض أو التسليف الودي بين الأصدقاء والأهل، ثم ظهرت الجمعيات أو جمعيات التوفير وظهرت أخيرا المنح والهيئات من الدول الأكثر غنى وأخيرا منظمات تمويل المشروعات الصغيرة، حيث ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف "محمد يونس" في سنة 1976، بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974، وقد تحصل "محمد يونس" على جائزة نوبل في سنة 2006، فتم إنشاء بنك غرامبين الذي قام بتمويل الفقراء، وتعتمد منظمات التمويل الأصغر على وجود رأس مال مملوك أو ممنوح، وعلى فروع محلية منتشرة في مؤسسة التمويل في الأماكن المستهدفة لكي تقدم تمويل قصير الأجل، وبسرعة، وبإجراءات بسيطة، وبدون ضمانات تقريبا، وأغلبها للنساء مع تفضيل الإقراض للمجموعات المتجانسة على أن يتم السداد على أقساط سريعة أسبوعيا مثلا، حيث خدمات مالية أهمها القروض الفردية والقروض الفردية المتدرجة، وخدمات التوفير، القروض الجماعية، هذا بالإضافة إلى خدمات متابعة السداد ومتابعة المشروعات والنصح و المشورة المالية[1].

كما نجد أن التمويل الأصغر لم يكن معروفا قبل السبعينات، إذ كان يعتمد على برامج يدعمها مانحون فقط، ولكن مع مرور الوقت أصبح يعتمد على ما توفره البنوك التجارية، في منتصف التسعينات ازدادت دائرته فأصبح يعتمد على ما توفره المجموعات الإستشارية، وفي بداية الألفية الجديدة اندفع التمويل الأصغر إلى وضع لوائح تنظيمية، وفي المرحلة التالية أصبح يقدم خدمات مالية[2].

---

[1] علي يوسفات، عبد الرحمان عبد القادر، **فعالية التمويل الإسلامي في القضاء على الفقر –دراسة حالة السودان واليمن–** ، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 02، 2012، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 03.

[2] يونس قرطاو، علي طهراوي دومة وآخرون، **دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 49.

الفرع الثاني: مفهوم التمويل الأصغر

للتمويل الأصغر عدة تعريفات نذكر أهمها:

يعرف التمويل الأصغر بأنه عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء، تتراوح ما بين القروض والمدخرات والتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات حكومية وبنوك تجارية إلى منظمات غير حكومية متخصصة متعددة الأهداف[1].

كما يشير التمويل الأصغر إلى أنه إتاحة الخدمات المالية على نحو مستدام إلى الفقراء وأنشطة الأعمال الصغرى، بحيث لا يشمل القروض فقط، بل وأيضا المدخرات وخدمات تحويل الأموال بما في ذلك خدمة إرسال التحويلات المالية الهامة جدا والتأمين، وفي المعتاد يرتكز اهتمام أنشطة الأعمال الصغرى مبدئيا وبصفة رئيسية على الائتمان وفي الوقت الذي يحتاج فيه الفقراء كذلك إلى الحصول على الإئتمان إلا أنهم يحتاجون المدخرات وخدمات تحويل الأموال أيضا[2].

ويعرف أيضا على أنه منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واسترداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة[3].

كما يمكن تعريفه بأنه نوع من الخدمات المالية المقدمة للأفراد أو المجموعات ذوي الدخل المنخفض والفقراء، حيث تمنح هذه الخدمات في شكل مساعدات من أجل المساهمة في تحمل التكاليف المعيشية للفقراء أو النفقات الطبية أو التعليمية[4].

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التمويل الأصغر هو: ***تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، والقادرين في نفس الوقت على بدأ مشروعات استثمارية فعالة، بهدف معالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد الذين لديهم مردودية قليلة بمخاطر كبيرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.***

---

[1] عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر ، الآليات والأهداف والتحديات**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 01، مارس 2009، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 158.

[2] محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل وآفاق تطويره في فلسطين**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجيستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة العليا عمادة الدراسات العليا، غزة، فلسطين، 2010، ص 18.

[3] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، موجز الجهات المانحة، رقم 11، مارس 2003.

[4] مفهوم التمويل المتناهي الصغر ومسؤولية الجهات المانحة، الموقع الإلكتروني: https://www.rowadalaamal.com بيوم 2021/06/30، 16:01.

الفرع الثالث: خصائص التمويل الأصغر

تقوم فكرة التمويل الأصغر على منح الفقراء قروضا بهدف خلق مشاريع و فرص عمل و إيجاد مصادر للدخل و بالتالي الخروج من دائرة الفقر ومنه فإن التمويل الأصغر يتميز بالخصائص الآتية[1]:

- التمويل الأصغر هو ائتمان يحتاج إليه الفقراء؛
- القروض الممنوحة تتحول أوتوماتيكيا إلى مشاريع استثمارية؛
- التمويل المصغر يشمل عملية تعليمية للعملاء وبالتالي هو تمويل تنموي يعمل على تغيير سلوك المتعاملين في اتجاهات إيجابية.

ومن بين خصائص التمويل الأصغر حسب لجنة بازل المصرفية[2]:

- **من حيث طبيعة الفئات المستهدفة:** تركز مؤسسات التمويل الأصغر على خدمة صغار المقترضين؛
- **من حيث حجم وطبيعة القروض ومعدلات فوائدها:** تركز مؤسسات التمويل الأصغر على أن تكون القروض صغيرة جدا وذات آجال قصيرة، وتتزايد قيمتها بشكل تصاعدي، وتفرض هذه المؤسسات معدلات فوائد مرتفعة أعلى من المعدلات المعمول بها على مستوى البنوك التقليدية؛
- **من حيث إدارة تحصيل القروض:** يتم التركيز من طرف مؤسسات التمويل الأصغر على أن تكون هناك رقابة صارمة على المتأخرات من القروض.

الفرع الرابع: أهمية التمويل الأصغر

يمكن إدراج أهمية التمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من خلال النقاط التالية:

أولا: الأهمية الاجتماعية:

تتمثل الأهمية الاجتماعية للتمويل الأصغر فيما يلي[3]:

- يساعد التمويل الأصغر المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي؛
- أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير المشروع بذاته بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها لما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم؛

---

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **تقويم تجربة التمويل المصغر الإسلامي في السودان**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي المنعقد خلال الفترة 18-20 ديسمبر 2011، الدوحة، قطر، ص 06.

[2] Basel Committee On Banking Supervision(BCBS): **Microfinance activities and the core principles for**effective banking supervision,August 2010, P.10-12.(www.bis.org).

[3] ريمة برامة، سلمى مهادي، **التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية-تجربة السودان، المغرب، بنغلاديشوالجزائر**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد 02، 2020، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجلفة، الجزائر، ص 63.

– التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبئ تسديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل؛

– يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقرار المالي.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية:

تكمن الأهمية الاقتصادية للتمويل الأصغر فيما يلي[1]:

– تقليل الاعتماد على الواردات من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة؛

– توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي ويحد من التعبئة الاقتصادية والفنية؛

– تشجيع كل المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة يغلب عليها التمويل الذاتي من خلال القدرة على تعبئة المخدرات العائلية لذوي الدخل المحدود في استثمار المنتج بدلا من تخزينها في البيوت؛

– قدرتها على تشكيل نواة مغرية للصناعات الكبيرة سواء المحلية أو الخارجية.

المطلب الثاني: المبادئ الرئيسية للتمويل الأصغر

تلقى مبادئ التمويل الأصغر قبولا واسعا من قبل المتعاملين والمهتمين بصناعة التمويل البالغ الصغر، حيث يشار إليها في الكثير من الأحيان بأنها تعبر عن أفضل الممارسات والأساليب المتعلقة بإدارة برامج التمويل الأصغر، وتتمثل فيما يلي[2]:

– التمويل الأصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، فالأسر المعيشية الفقيرة تستخدم الخدمات المالية لكي تحصل على دخل وتبني أصولها وتحمي نفسها من الهزات الخارجية؛

– يحتاج الفقراء إلى طائفة متنوعة من الخدمات المالية، لا إلى القروض فحسب فهم بحاجة إلى ادخار والتأمين وخدمات نقل الأموال، إلى جانب الإئتمان؛

– التمويل الأصغر معناه بناء نظم مالية تخدم الفقراء، ولكن يحقق التمويل الأصغر إمكاناته الكاملة إلا إذا أدمج في النظام المالي العام لأي بلد؛

---

[1] سلومة موسى، يحيى بشارة، **التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان**، أطروحة مقدمة ضمنة متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص 73.

[2] ناجية صاحي، نوال بن عمارة، **دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر – تقديم دور الوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر في مكافحة الفقر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2015، ص 130.

– إن المراد من التمويل الأصغر هو الوصول إلى أعداد كبيرة للغاية من الفقراء، فإذا لم يفرض مقدمو التمويل الأصغر رسوما كافية لتغطية تكاليفهم، سوف تحد من قدرتهم في تلقي إمدادات الإعانات من المانحين والحكومات وعدم ضمانها؛

– التمويل الأصغر يتعلق ببناء مؤسسات مالية محلية دائما يمكن أن تجدب ودائع محلية وتحولها إلى قروض وتقدم خدمات مالية أخرى؛

– القروض الصغرى ليست دائما الحل فربما كانت أنواع أخرى من الدعم أنسب للناس المعوزين إلى درجة أنهم لا يملكون دخلا أو أي وسيلة للسداد؛

– وضع سقف لأسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء بزيادة صعوبة حصولهم على الإئتمان؛

– مهمة الحكومة هي تمكين الآخرين من إقامة خدمات مالية، لا تقديم تلك الخدمات مباشرة ولا تستطيع الحكومات أبدا تقريبا أن تجيد مهمة الإقراض، ولكنها تستطيع تهيئ بيئة داعمة على صعيد السياسات؛

– العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء، وينبغي أن يركز المانحون دعمهم على بناء القدرات؛

– ينبغي أن تكون الأموال المقدمة من المانحين مكملة لرأس المال الخاص، لا أن تتنافس معه وينبغي أن تكون إعانات المانحين دعما مبدئيا مؤقتا يرمي إلى الوصول بالمؤسسة إلى المرحلة التي يمكن فيها استغلال مصادر التمويل الخاص.

المطلب الثالث: المناهج و النماذج المتبعة في التمويل الأصغر

يعتمد التمويل الأصغر في منح خدماته على مجموعة من المناهج التي تتلائم مع مقدرة مؤسسات التمويل الأصغر الداخلية وظروفها السوقية تبعا للمنهج والنموذج الذي تتبعه.

الفرع الأول: المناهج المتبعة في التمويل الأصغر

إن التمويل الأصغر يتطلب مراعاة ظروف كل بيئة بذاتها والتلاؤم معها بدلا من إتباع قواعد ثابتة، و على مؤسسات التمويل الأصغر تبني المنهج الذي يلاءم سوقها وظروفها و مقدرتها الداخلية على تقديم خدماتها تبعا للمنهج الذي تنتهجه، كما لها أن تجمع بين المنهجين في ملائمة ذلك الشكل لواقعها ولكن مع الأخذ في عين الاعتبار سلبيات كل منهج وتتمثل هذه المناهج في:

1-المنهج البسيط-التمويل الفردي:

تعتبر القروض الفردية ذات مبالغ أكبر مقارنة بالقروض الجماعية، وتقدم للأفراد ذات ضمانات جماعية، وبشروط أكثر مرونة، والمقترضون ضمن هذا النوع من القروض هم من الفقراء ذوي أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة، ومن بين المؤسسات العاملة في مجال الإقراض الفردي هيئةACCION، وهي مؤسسة رائدة في مجالات التمويل الأصغر، وتعمل في دول أمريكا اللاتينية ولكاريبي وأفريقيا وآسيا، والإقراض الفردي يكون في شكل قروض صغيرة وقصيرة الأجل تتراوح قيمتها ما بين 100 و500 دولار أمريكي، ويتم تشجيع الأفراد

على السداد من خلال حوافز عديدة مثل إمكانية اقتراض مبالغ أكبر بصورة مطردة، أو من خلال فرص الحصول على فرص التدريب في مجال إدارة المشروعات الصغيرة والمصغرة[1].

2-المنهج الجماعي-الإقراض الجماعي:

وهو منهج يقوم على منح التمويلات من خلال مجموعة من العملاء ومن مميزاته[2]:

- يساعد على حل مشكلة نقص الضمانات لدى العملاء؛
- تحول مسؤولية الرقابة و المتابعة من البنك للمجموعة؛
- انخفاض مخاطر عدم السداد بالتزام المجموعة بالوفاء في حالة تعثر أي عضو؛
- ممارسة ضغط لمجموعة كمحفز للسداد؛
- يساعد على خفض تكاليف منح قروض صغيرة الحجم؛
- تكوين مجموعة يتم من الأعضاء خارج مسؤولية البنك.

3-المنهج المتكامل:

هو نموذج يجمع بين المنهج البسيط و المنهج الجمعي و أول من طبق هذا النموذج مجموعة من بنوك أمريكا اللاتينية، وأبرز ما يميز هذا النموذج ممازجته ما بين النموذجين الفردي والجماعي[3].

الفرع الثاني: نماذج التمويل الأصغر

تتعدد نماذج التمويل الأصغر ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1-بنك غرامين:

يعرف بنك غرامين على أنه ذلك البنك الذي كان نتاج مشروع بحثي بدأه الدكتور محمد يونس عام 1976 بهدف اختبار إمكانية تصميم نظام تمويلي يقدم الخدمات البنكية لفقراء الريف، ليكون بذلك أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط في صورة قروض دون ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل[4]

تتلخص أهداف بنك غرامين في[5]:

- تقديم التسهيلات المالية للفقراء ومكافحة استغلال أصحاب الأموال للفقراء؛
- خلق فرص عمل لسكان الريف عن طريق العمل لأنفسهم؛
- مساعدة النساء في الانخراط في العمل وتعليمهن تنظيم أعمالهن؛

---

[1] د.عبد الحليم عمران، **اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ التجارب الدولية والمحلية**، الطبعة الأولى، الناشر ألفا للوثائق، عمان، الأردن، 2020، ص ص 58-59.

[2] مرجع نفسه، ص 60.

[3] مرجع نفسه، ص 60.

[4] بدرة بن تومي، حنان قسوم، **فعالية نظام التمويل الأصغر في الإقلال من الفقر**، مجلة المشكاة في الإقتصاد، التنمية والقانون، العدد 01، جانفي 2016، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، ص 128.

[5] ملاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011، ص 141.

- يركز البنك على إقراض الفئات الفقيرة في الريف.

ويتمثل الدور التنموي لبنك غرامين في أنه يتوافق مع نهج التنمية المستدامة، وهذا لكون تجربة البنك لا تتعارض مع البيئة وإنما تحافظ على الموارد الطبيعية، وكونها مؤسسة على ميثاق أخلاقي سامي لا يتم فيه استغلال الأفراد أو انتهاك حقوقهم، كما يعمل على تمكين المرأة وتعزيز قدراتها واتاحة كل الفرص لها لممارسة دورها التنموي[1].

3- الإتحاد الائتماني:

هو ثالث أنواع نماذج التمويل الأصغر والإتحاد الائتماني، على مفهوم التبادلية. و هو النوع من التعاونيات المالية غير الهادفة للربح التي يملكها أعضاؤها و يتحكمون فيها، وتعمل الاتحادات الائتمانية على حشد المدخرات و تقديم القروض للأغراض الإنتاجية وأغراض الادخار ولديها نظام عضوية يعتمد عموما على رباط مشترك، وترتبط الاتحادات الائتمانية عموما بهيئة مانحة تعزز الاتحادات الائتمانية الأساسية وتقدم لها التدريب وتراقب أدائها المالي، والاتحادات الائتمانية شائعة للغاية في آسيا، ولها شعبية ملحوظة في سيريلنكا[2].

4- جماعات العون الائتماني:

وثمة نموذج رابع نشأ في الهند معتمدا على جماعات العون الذاتي، وتتشكل كل جماعة من جماعات العون الذاتي من أعضاء يتراوح عددهم من 10 إلى 15 ذوي دخل متقارب، وتعمل جماعات العون الذاتي بشكل أساسي على تجميع مدخرات أعضائها واستخدامها في الإقراض، وتسعى جماعات العون الذاتي أيضا للحصول على التمويل الخارجي لتكميل مواردها الداخلية. وتختلف شروط وأحكام القروض باختلاف جماعات العون الذاتي، حسب القرارات الديمقراطية التي يتخذها الأعضاء، وتتلقى جماعات العون الذاتي التقليدية الدعم و المساندة من المنظمات غير الحكومية، ولكن يتمثل هدفها(كما هو الحال بالنسبة لبنوك القرية) في تحولها إلى مؤسسات مستقلة ذاتيا، وتقوم بعض المنظمات غير الحكومية بدور الوسيط المالي لجماعات العون الذاتي، بينما تقوم منظمات غير حكومية أخرى بمجرد دور الوسيط الاجتماعي سعيا لتيسير الروابط بين جماعات العون الذاتي وبين المؤسسات المالية المرخصة أو أي هيئات تمويلية أخرى، و يعد نموذج جماعات العون الذاتي برنامجا جيدا للجمع بين التمويل الأصغر و الأنشطة الإنمائية الأخرى[3].

---

[1] عثمان علام، تمويل التنمية في الدول الإسلامية- حالة الدول الأقل نموا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص 126.

[2] عبيد الله محمد، طارق الله خان، **تنمية التمويل الإسلامي الأصغر، التحديات والمبادرات**، الورقة الثانية من حوار السياسات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2008، ص 14.

[3] مرجع نفسه، ص 14.

المبحث الثاني: الإطار العام للتمويل الإسلامي

لا أحد ينكر الخلل الكبير الذي تعاني منه المنظومة البنكية، والاعتماد الكبير على طرق التمويل التقليدي رغم التطورات الكبيرة التي شهدها هذا المجال، وهذا النوع من التمويل يعد منبوذا بالنسبة للمستثمر بحكم الديانة والعقيدة الإسلامية التي تحرم عليه التعامل بأسعار الفائدة الربوية، مما أوجب إعادة النظر في طرق وآليات التمويل وإتاحة طرق التمويل الإسلامي كخيار للمستثمرين للنهوض بالمجتمعات وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

للتمويل الإسلامي أهمية بالغة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بحكم الضوابط والمبادئ التي يلتزم بها والمطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي

يتخذ التمويل الإسلامي عدة تعريفات أهمها:

يعرف التمويل الإسلامي على أنه: تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية[1].

كما يعرف أيضا: أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري[2].

كما يعرف التمويل الإسلامي أنه: نوع أو أسلوب في التمويل، يستند إلى قاعدة فقهية أساسية، وهي الربح يستحق في الشريعة الإسلامية بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الإسترباحي يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ استحقاق الربح بالملك أو بالعمل، وهذا يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر لديه خبرة العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال، ويعمل بمال غيرة على طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها[3].

من خلال التعاريف السابقة نخلص أن: ***"التمويل الإسلامي هو الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي المتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغة شرعية محددة في غرض محدد خلال فترة معينة، والتعامل فيه يكون وفق مقابل عائد مادي متفق عليه"***.

---

[1] منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2004، ص 12.

[2] فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، **التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1999، ص 09.

[3] عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية، النظام المصرفي–نظرية التمويل الإسلامي البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 236.

الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

يمتلك التمويل الإسلامي من الخصائص والسمات مالا يوجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي أهمها[1]:

1. تحقيق معدل أمثل للنمو الاقتصادي في المجتمع من أجل زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية؛

2. اعتماد مبدأ التمويل الإسلامي يساهم في إسقاط التعامل بالفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، ومن ثم انخفاض أسعار السلع والخدمات وزيادة الطلب عليه، ومن ثم زيادة التوظيف واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وهذا بدوره يؤدي إلى الإسهام بعملية التنمية الاقتصادية؛

3. اعتماد القاعدة الإنتاجية لا الإقراضية في التمويل، وهذا يحمل معنيين نجملهما في ما الآتي[2]:

المعنى الأول: إعطاء أدوات التمويل الإسلامي بأنواعها الأولوية في تخصيص الموارد المالية على أساس دراسات الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، دون التركيز فقط عللا ملائمة المدين المالية وقدرته على السداد؛

المعنى الثاني: أن تكون التمويلات سلعية، ومشاركات استثمارية بأنواعها، ومن ثم المتاجرة في السلع و الخدمات، والمنافع الحلال أو في حقوق ملكية لموجودات فعلية موجودة، أو موصوفة في الخدمة، فيحصل بسبب ذلك مشاركة في المخاطر، أو مشاركة في تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات في الوقت نفسه.

4. اعتماد قاعدتي نظرة إلى ميسرة للمعسر بضوابطها الشرعية، وعقوبة المليء المماطل بضوابطها الشرعية، ومن ثم فلا مكان لفوائد التأخير في السداد التي قد تزيد عن سعر الفائدة الأصلي، ولا مكان لفوائد إعادة جدولة الدين التي تتسبب في زيادة عجز الدين عن السداد، بسبب تضخم الدين الذي عجز عن سداد أصله، وهذه القاعدة الذهبية، شرعت لتحمي المدين من الإفلاس، وتحمي الاقتصاد من الدخول في السلسلة الخبيثة التي أشرنا إليها؛

5. التناسب بين مصادر الأموال و الاستثمارات، فمثلا لا تستخدم أموال ذات أجل قصير –مثل حسابات التوفير و الجارية– في استثمارات طويلة الأجل، مما قد ينعكس سلبا على حالة السيولة في البنك؛

6. قياس المخاطر المرتبطة بمجالات وأدوات الاستثمار بصورة دقيقة وفعالة، فعقود المرابحة أقل مخاطرة من غيرها؛

7. البورصة سوق للمال وهذه لا يستثمر فيها بالمضاربة غير المشروعة، وتعد البورصة وسيلة لتمويل المشروعات الجديدة عن طريق الاكتتاب، وأسلوب من أساليب سحب السيولة الزائدة من السوق، كما يجب تطهيرها من أساليب التغريم والغرر، مما يوقع صغار المستثمرين فريسة سهلة بالبيع جملة، ومن ثم انهيار السوق، وما يتطلبه تصحيح حركة السوق المالي في النظام المالي الإسلامي من[3]:

---

[1] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 46-47.

[2] قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك التجارية– دراسة مقارنة–**، دار النعاش للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 57-58.

[3] مرجع نفسه، ص 59.

- الإفصاح المالي والمعلومات الشخصية؛
- التأكد من وجود الأسهم التي يستثمر فيها عن طريق الإطلاع على ميزانيات الشركات، والجمعيات العمومية؛
- الوقوف على فترات الرواج والانكماش في الدورة الاقتصادية، وكذلك الدورات التجارية للبورصات، وتجنب فقاعات السوق أي الدورات الوهمية.

المطلب الثاني: قواعد ومبادئ التمويل الإسلامي

للتمويل الإسلامي عدة قواعد ومبادئ أهمها:

1-ارتباط التمويل بالعقيدة: أجازت الشريعة الإسلامية جميع النشاطات المتعلقة بضمان المصالح العامة التي لا يكون فيها ظلم أو ضرر للمجتمع والأفراد ، ومنحت ولي الأمر له حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل القيم الإسلامية[1].

2-تحريم الربا: يعتبر عدم التعامل بالفائدة من أهم ما يميز المؤسسات المالية الإسلامية عن المؤسسات المالية التقليدية، نظرا لكون الفائدة من الربا المحرم في الشريعة الإسلامية، وعدم التعامل بالفائدة يفرض تغيير جذري في المفاهيم التمويلية، والبحث عن عوائد للعملية التمويلية بعيدا عن الربا المحرم، وذلك بالاعتماد على تقاسم الأرباح والخسائر، واستحقاق الربح من خلال عمليات تبادل حقيقية[2].

3-الواقعية: تلبي الشريعة الإسلامية حاجيات الحياة، فالهدف من المعاملات هو تحقيق المصالح والمقاصد، فالشرع أحل المعاملات التي لا تكون فيها النواهي والمحرمات التي أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نبتعد عنها في المعاملات المالية كالربا[3].

4-تحريم الاكتناز: يعني الاكتناز اقتصاديا حجز كمية من النقود عن التداول، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على الحجم النقدي للبلد[4].

5-الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية: يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافا للتمويل التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل في جهالة أو غرر أو غبن

---

[1] زبير عياش، سميرة مناصرة، التمويل **الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 01، 2016، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، الجزائر، ص 117.

[2] الطيب لحيلح، خالد موسى مبارك، **منهج التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في تحقيق الاستقرار المالي**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2018، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 248.

[3] ميلود زيد الخير، **التمويل الإسلامي الأسس والمبادئ**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المنعقد خلال يومي 23-24 فيفري 2011، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص ص 7-8.

[4] ميلود زيد الخير، **ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول: الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، يومي23-24 فيفري 2011، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 6.

وأكل أموال الناس بالباطل، كما أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم المعايير دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية[1].

6-الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان والغرم بالغرم:

الخراج بالضمان قاعدة فقهية ومعنى الخراج هو الدخل والمنفعة، فخراج الشيء هو الغلة التي تحصل منه إذا كانت منفصلة عنه أو غير متولدة منه والضمان هو الالتزام بتعويض مالي عن ضرر للغير ومفاد قاعدة الخراج بالضمان هو مقابلة دخوله في ضمان من سلم له خراجه فمن لم يدخل في ضمانه لم يسلم له خراجه.

والغنم بالغرم هي القاعدة العكسية للخراج بالضمان، أي أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعا فمن ينال نفع شيء يتحمل الضرر الحاصل منه.

فالالتزام بهاتين القاعدتين الفقهيتين في التمويل الإسلامي أمر لابد منه لجعل العدالة تطفو على سطح المعاملات المالية الإسلامية من خلال اشتراك الممول والممول في المغنم والمغرم أي في الربح والخسارة[2].

7-مبدأ ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي: يرتبط التمويل الإسلامي ارتباطا وثيقا بالجانب المادي من لاقتصاد، يعني أن التمويل الإسلامي لا يقدم تمويلا على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط وإنما على أساس مشروع استثماري معين، تمت دراسته ودراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبول كل من االممول والمستفيد بهذه الدراسة والاشتراك ي التوقعات[3].

8- مبدأ اقتسام الأرباح:

يقوم هذا المبدأ على اقتسام الأرباح المتحصل عليها بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري، خير مثال على ذلك نشاط التاجر، حيث إذا ملك التاجر سلعة مع انتقال الملكية إليه ثم باعها بأعلى من سعر شرائها استحق التاجر ذلك الفرق ما بين سعر الشراء والبيع وكان الفرق المتحصل عليه جائزا شرعا[4].

---

[1] زبير عياش، سميرة مناصرة، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] عبد المجيد قدي، عصام بوزيد، **التمويل في الإقتصاد الإسلامي-المفهوم والمبادئ**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المنعقد خلال يومي 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي جيلالي بونعامة، عين الدفلى، الجزائر، ص 19.

[3] الشيخ بن قايد، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الإقتصادية- دراسة التجربة الماليزية 2008-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2019، ص 132.

[4] وداد متاجر، علاء الدين قادري، **التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي لتفعيل النشاط المصرفي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد 03، جوان 2018، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص 402.

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الإسلامي

يمكن إبراز أهم مؤسسات التمويل الإسلامي كما يلي:

1. البنوك الإسلامية:

تعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والإستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وتقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة في الإستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة في إطار من الصيغ الشرعية نظير أجر، بما يضمن القسط والتنمية والإستقرار[1].

تختلف البنوك الإسلامية جذريا في أسلوب تعاملاتها عن البنوك التقليدية، حيث تسعى أساسا إلى تنمية المجتمع والنهوض به ماديا، فهي تقدم هذا الهدف عن هدف الربح مقارنة بالبنوك الربوية التي تسعى إلى تحقيق الربح بأي طريقة كانت ومن بين الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها:[2]

- تسعى هذه البنوك إلى إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- إيجاد المناخ المناسب لجلب رأس المال الإسلامي الجماعي وهذا لعتق الدول الإسلامية من أسر التبعية الخارجية التي تستنزف مواردها؛
- العمل على تعظيم ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي؛
- حصر كل المستحقين للزكاة وترتيب تلقيهم للأموال وإخراجهم من حالة الفقر؛
- ربط البعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية ارتباطا شديدا بالبعد الاقتصادي التنموي الارتقائي لها.

2. صناديق الاستثمار المالية الإسلامية:

تقوم صناديق الاستثمار على الاستثمار الجماعي للأوراق المالية عن طريق تجميع عدد كبير من مدخرات المستثمرين، واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية بواسطة إدارة محترفة بهدف تحقيق المنفعة لمؤسسيها، وللمستثمرين.

هي تلك الصناديق التي تتيح لصغار المستثمرين فضلا عن كبارهم أدوات مالية إسلامية من أجل استثمار أموالهم استثمارا شرعيا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية[3].

---

[1] قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، **عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي المنعقد في مارس 2011، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر، ص 08.

[2] الهام يحياوي، ليلى بوحديد، **المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**، المجلد 15، العدد 03، سبتمبر 2016، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 567.

[3] سليم جابو، نوال بن عمارة، **صناديق الاستثمار الإسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، أوث 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 307.

كما يقصد بها الصندوق الذي يلتزم المدير فيه بضوابط شرعية تتعلق بالأموال والخصوم والعمليات فيه، وبخاصة ما تتعلق بتحريم الفائدة المصرفية[1].

وتتمثل مهام هذه الصناديق في تمويل المشاريع المنجزة من طرف أصحاب المشاريع الشباب، بالمساهمة في رأس مال شركاتهم الصغيرة والمتوسطة، تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات رأس المال الضئيل إلى الائتمان المصرفي من خلال هياكله التمويلية[2].

3. شركات التأمين التكافلي (التعاوني):

هي شركات وظيفتها إدارة الأموال، وليس الضمان كما هو الحال في شركات التأمين التجاري، حيث تقوم هذه الشركات بإنشاء محافظ تأمينية ضد مختلف الحوادث ثم تدعو من أراد الإشتراك فيها بدفع قسط محدد يتناسب مع الخان تدبر الخطر، على أن تجمع هذه الأموال في تلك المحفظة وتستثمر لصالح أصحابها المشتركين،(على أن تدير الشركة هذه الأموال لصالح المشتركين)، فإذا وقع مكروه على أحدهم تقوم الشركة بالاقتطاع من هذه الأموال لتعويض المشترك بالقدر المتفق عليه، حيث أن فكرة التأمين التعاوني تقوم على التعاون والتكافل بين المشتركين في المحفظة، وليس على ضمان الشركة للتعويض على المكروه الذي وقع للمشترك[3].

ومن بين الأهداف التي تسعى شركات التأمين التكافلي إلى تحقيقها[4]:

- تأسيس صندوق التكافل وإدارة عملياته التأمينية، ومحاولة جذب مشتركين جدد:

تقوم شركة التأمين التكافلي بطرح وثائق الاشتراك للاكتتاب لتكوين المحفظة التأمينية باستعمال الأساليب التسويقية المختلفة، وتتم إدارة هذه المحفظة وفق الصيغة المتفق عليها مع حاملي وثائق الاشتراك وعادة ما تكون وفق صيغة الوكالة؛

- استثمار أموال صندوق التكافل لصالح الصندوق وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وبالطرق المشروعة:

تقوم إدارة شركة التأمين التكافلي باستثمار جزء من أموال التكافل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وبالطرق المشروعة قانونيا وذلك بالصيغة المتفق عليها مع حملة الوثائق وعادة ما تكون وفق صيغة المضاربة، وهذا من أجل الوفاء بتعهداتها اتجاه حملة وثائق الاشتراك، والسعي إلى تحقيق هامش ربح لمساهمي الشركة؛

---

[1] صفية أحمد أبو بكر، **صناديق الاستثمار الإسلامية خصائصها وأنواعها**، المؤتمر العلمي 14، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية، ص 835.

[2] محمد رياض، **تفعيل دور الصناديق الاستثمارية للوقف وتنمية المشروعات الصغيرة**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري المنعقد يومي 11 و12 أفريل 2016، الجزائر، ص 04.

[3] نجاة شاكر محمود، **إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي**، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 04، 2012، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، ص 103.

[4] ربيع المسعود، **شركات التأمين التكافلي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، ، 2010 جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 153.

- **إدارة واستثمار أموال المساهمين في المجالات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية:**

بما أن شركة التأمين التكافلي أسست على مبادئ الشريعة الإسلامية وتخضع لرقابة هيئة شرعية فبالضرورة أن تكون جميع المعاملات تخضع لرقابة هذه الهيئة حتى ما يتعلق بطريقة الاستثمار والإدارة لأموال المساهمين، حتى لا تبتعد شركة التكافل عن هدفها الأساسي وهو الالتزام بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

4. صناديق الزكاة:

مؤسسة دينية اجتماعية تقوم على ترشيد، أداء الزكاة جمعا وصرفا، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الساري العمل بها في مجال الشريعة الإسلامية، يسير من قبل القوى الفاعلة في المجتمع كالأئمة ولجان الأحياء وذوي البر والإحسان[1].

وتهدف صناديق الزكاة بصورة مباشرة إلى التقليص من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الكفائية، وهي تلك المشروعات التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر والاحتياج إلى حالة القدرة والاستغناء في مجال الاحتياجات الكفائية للإنسان[2].

5. صناديق الوقف:

مؤسسة تنظيمية تعمل على تعبئة وتوجيه أموال الوقف لمجالات تخدم التنمية الشاملة المستدامة في المجتمع، دون النظر في مقدار قيمتها صغيرة كانت، أو كبيرة، إذ يتم تجميعها أولا عن طريق التبرعات المحددة للغاية، ومن ثم استثمارها وصرف ريعها في وجوه خيرية محددة للجهة التي تم التبرع لصالحها[3].

ومن بين أهداف صناديق الوقف[4]:

- إحياء سنة الوقف بالدعوة إلى مشروعات تكون أقرب إلى نفوس الناس وأكثر تلبية لحاجاتهم؛
- تجديد الدور التنموي للوقف؛
- تطوير العمل الخيري من خلال طرح نموذج جديد يهتذى به؛
- تلبية احتياجات المجتمع والمواطنين في المجالات غير المدعومة بالشكل المناسب؛
- إيجاد توازن بين العمل الخيري الخارجي والعمل الخيري الداخلي؛
- تحقيق المشاركة الشعبية في الدعوة للوقف وإدارة مشروعاته؛
- انطلاق العمل الوقفي من خلال تنظيم يحقق المرونة مع الانضباط في آن واحد.

---

[1] حكيم براضية، سارة عراب، **دور حوكمة مؤسسات الزكاة في دعم الثقة بصندوق الزكاة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، العدد 01، مارس 2017، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ص 46.

[2] علي صولي، مصطفى بورنان، **دور التمويل الإسلامي(الزكاة) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ص 585.

[3] قذافي عزات الغنانيم، **زكاة الصناديق الوقفية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 01، 2019، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 49.

[4] دور الصناديق الوقفية في التنمية الموقع الإلكتروني: http://iefpedia.com، يوم 2021/06/30، 08:30.

6. شركات الاستشارة والخدمات والتدقيق والرقابة:

هي مؤسسات أو مكاتب خدمات ظهرت في سياق التطور الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وشركات المال الاستثمارية الإسلامية وشركات التامين التكافلي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بهدف تقديم استشارات شرعية والقيام بالتدقيق وعمليات الرقابة، وهذه الشركات هي هيئات متخصصة ومرخصة من الجهات الوصية لتقديم الخدمات الاستشارية ومساندة وترسيخ التطبيق العملي للأفكار والحلول المالية والاقتصادية المتوافقة مع الأحكام الشرعية ومعالجة المشاكل التي قد تنتج عن ممارستها في أرض الواقع؛

يشتغل في هذه الشركات خبراء واستشاريون يتمتعون بمؤهلات عالية وخبرات علمية وعملية ومهنية واسعة ومتنوعة في مجال الدراسات والاستشارات الشرعية اكتسبوها سواء من خلال الوظائف التي تقلدوها في إطار عملهم أساتذة في الجامعات الإسلامية والكليات الشرعية أو المهام التي أسندت إليهم كمستشارين في القطاعين الحكومي والأهلي خصوصا؛

وبالتزامن مع بروز أهمية العمل المالي الإسلامي خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية زادت أهمية هذه الشركات في لعب دور الرقابة الشرعية الإسلامية، واستجابة لحاجة الناس إلى الضبط الشرعي لأعمالهم، طاعة لله تعالى، وصونا لأموالهم.[1]

7. المؤسسات والمجالس والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية:

من ضمن أهم المؤسسات الداعمة لعمل الصناعة المالية الإسلامية يمكن ذكر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية ومجلس الخدمات المالية السلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، وترتكز نشاطات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حول أربع محاور أساسية وهي الإعلام والنوعية، المعلومات والبحوث، السياسات والتخطيط الإستراتيجي والمنتجات المالية الإسلامية[2].

1.7 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية:

هيئة المحاسبة والراجعة للمؤسسات الإسلامية هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست سنة 1991م، ومقرها الرئيسي مملكة البحرين، ولها منجزات بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معيار في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية، وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من 45 دولة[3].

---

[1] عبد الله إبراهيمي، **الفاعلون في دائرة التمويل الإسلامي**، ورقة مقترحة لليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات في المحور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، ص 04.

[2] عبد الله إبراهيمي، مرجع نفسه، ص 05.

[3] محمد زيدان، الزهرة بن سعدية، **دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جوان 2020، جامعة الشلف، الجزائر، ص 571.

وفي ما يلي يمكن صياغة بعض من أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حسب ما جاء في الموقع الإلكتروني الرسمي لها[1]:

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير والممارسات الدولية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- التوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار معايير محاسبية وتفسيرها لهذه المؤسسات؛
- الارتقاء بجودة ممارسات المراجعة والحوكمة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، والعمر على تحسين مستوى توحيد تلك الممارسات بإعداد وإصدار معايير في كل من المراجعة والحوكمة وتفسيرها لهذه المؤسسات؛
- تقديم البرامج التعليمية والتدريبية بما في ذلك برامج التطوير المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية، والمجالات الأخرى المرتبطة بها وذلك من أجل زيادة المعرفة بالصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي وتشجيع مزيد من التخصص فيهما، ويتم تنفيذ البرامج التدريبية والاختبارات وشهادات الاعتماد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و/أو بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى؛
- تحقيق مزيد من الوعي والقبول بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والمبادئ الشرعية.

2.7 مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

مجلس الخدمات المالية هو هيئة دولية، يقع مقره في كوالامبور، افتتح رسميا في 03 نوفمبر عام 2002، تضع القوانين لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، سوق المال، والتأمين الإسلامي[2].

ويهدف المجلس إضافة إلى هدف تبني تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية إلى[3]:

- توفير التوجيه اللازم حول الإشراف والرقابة للمؤسسات التي تطرح منتجات مالية إسلامية وتطوير معايير للصناعة المالية الإسلامية لتعريف وقياس وإدارة المخاطر وكشفها مع مراعاة المعايير الدولية في التثمين والتقييم، حساب الدخل والخسارة والإفصاح؛
- الاتصال والتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة والتي تقوم حاليا بوضع معايير ترمي إلى استقرار النظام المالي والنقدي؛

---

[1] الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:https://ar.;.wikipediq.org، يوم 2021/05/28 ، على الساعة 17:43.

[2] نادية سوداني، **التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: واقع التمويل الإسلامي والهيئات الداعمة لهذا التمويل المنعقد ما بين 17 و18 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 09.

[3] عبد الله إبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- دعم وتنسيق المبادرات الرامية إلى تطوير الأدوات والإجراءات الخاصة بالعمليات وإدارة المخاطر؛
- تشجيع التعاون بين البلدان الأعضاء لتطوير صناعة الخدمات الإسلامية؛
- تبني البحث وعمل الدراسات وإصدار المطبوعات بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية؛
- توفير قاعدة معلومات عن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- أي أهداف أخرى تقرها الجمعية العمومية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من وقت لآخر.

المبحث الثالث: أساسيات التمويل الأصغر الإسلامي

يحظى التمويل الأصغر الإسلامي بأهمية بالغة، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته صناعة الخدمات المالية الإسلامية، لا يزال من الضروري تنمية خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، باعتباره إحدى أهم الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء ومنخفضي الدخل بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعمل التمويل الإسلامي الأصغر على توفير فرص العمل للفقراء والتي تزيد من دخولهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية، وذلك من خلال الصيغ الإسلامية التي يتبناها ولمطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي

يعد التمويل الإسلامي الأصغر من أهم الأدوات التي توفر الخدمات المالية للفقراء تتلاءم وتتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، للحد من الضعف المالي للطبقة الاجتماعية الفقيرة، وذوي الدخل المنخفض.

الفرع الأول: تعريف التمويل الأصغر الإسلامي

التعريف الأول: يعرف التمويل الإسلامي الأصغر بأنه تقديم التمويل النقدي أو العيني للمشروعات المتناهية في الصغر التي يقوم عليها الفقراء بحسب التشريعات والأنظمة والتعليمات المتفق عليها في الدولة أو المؤسسة الممولة ضمن أدوات التمويل الإسلامي الاستثمارية أو التبرعية وبحسب ضوابط الشريعة الإسلامية[1].

التعريف الثاني: يمثل التمويل الأصغر الإسلامي ملتقى مجالين نموا سريعا، والتمويل الأصغر والتمويل الإسلامي، وإن كانت توفر لديه إمكانية الاستجابة لطلب غير ملبي، إلا أنه يجمع أيضا ما بين المبادئ الاجتماعية والإسلامية الداعية إلى مراعاة الأشخاص الأقل حظا، وبين قدرة التمويل الأصغر على توفير فرص لحصول الفقير على التمويل، فالتمويل الأصغر الإسلامي يشير إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل التأمين، والادخار، وتحويل الأموال.....الخ، بصيغ تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك نجد أن هناك اتفاق بين التمويل التقليدي الأصغر والتمويل الأصغر الإسلامي في أن كلاهما يهدف لمساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر والمساهمة في التنمية[2].

---

[1] ميس مجدي الأحمد، **التمويل الإسلامي المتناهي في الصغر وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، سبتمبر 2020، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 107.

[2] عبد الناصر بوثلجة، هشام بن عزة، **دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الوضع المعيشي- تجارب بعض البلدان-**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 02، العدد 04، سبتمبر 2018، جامعة غرداية، الجزائر، ص 105.

من خلال التعاريف السابقة نخلص بأن ***التمويل الإسلامي يدور حول تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المشروعات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.***

الفرع الثاني: أهمية التمويل الأصغر الإسلامي

تكمن أهمية التمويل الأصغر الإسلامي فيما يلي[1]:

– يعد التمويل الإسلامي المصغر أداة قوية للتخفيف من وطأة الفقر، فتقديم التمويل المطلوب للأسر الفقيرة سيساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الحسن ويحقق أمنها الاقتصادي، وحماية مصادر الدخل وتنويعها وزيادتها مما يشكل السبيل الأساسي للتحصين ضد الفقر وكسر حلقته؛

– يعمل نظام التمويل الإسلامي المصغر على تشجيع الادخار بدل الإفراط في تحمل الديون الاستهلاكية، أكثر كفاءة في تحقيق التنمية البشرية، فكونه يقوم على مبدأ المشاركة فإن الجميع يشترك ويفكر ويقدم ويقترح ومن ثم يتحمل المسؤولية ويخاطر؛

– خلق طلب على السلع والخدمات الأخرى وبالأخص التغذية والتعليم والرعاية الصحية، فالاستثمار في تعليم الأبناء مثلا يعد من بين أول اهتمامات الأسر الفقيرة عند حصولهم علة دخل جديد من المشروعات الصغرى؛

– تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، فهو لا يعتمد على قاعدة الملاءة في عملية التمويل بل يقوم على قاعدة الجدارة الاقتصادية في اختيار المشروعات؛

– كما يعد التمويل المصرفي الإسلامي للمشاريع الصغرى أداة لتوسيع قاعدة الاستثمار، وذلك عند توظيف الأموال في المشروعات الاستثمارية، من خلال أسلوبي المضاربة والمشاركة[2].

المطلب الثاني: صيغ التمويل الأصغر الإسلامي

تنقسم صيغ التمويل الأصغر الإسلامي إلى ثلاث صيغ أساسية تندرج تحت كل منها وسيلة أخرى وفيما يلي إيجاز لمختلف هاته الصيغ.

أولا: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

تعتبر صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار من أكبر الأساليب تميزا وتعبيرا عن خصوصية التمويل الإسلامي إذ تستبدل علاقة الدائن بالمدين بعلاقة أخرى تعتمد على الاشتراك في حمل المخاطر من ربح وخسارة، واقتسام العوائد طبقا لقاعدة "الغنم بالغرم"، وفي ما يلي أهم هذه الصيغ:

1. التمويل بالمشاركة:

تعد صيغ التمويل بالمشاركة من أهم الصيغ التمويلية في المجتمع الاقتصادي، حيث يشارك مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي عميلها في رأس المال والعمل، وبموجب هذه الصيغة تقوم مؤسسة التمويل الأصغر

[1] سايح جبور، صفية يخلف، **متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والمالية(JEF)، المجلد 05، العدد 02، 2019، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 66.

[2] ميس مجدي الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص 115.

الإسلامي بتقديم التمويل اللازم لتنفيذ مشروع المؤسسة، على أن يقدم العميل باقي الحصة دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو معمول به في التمويل الأصغر التقليدي، إنما يشارك عميله في الناتج المحقق من المؤسسة سواء كان ربحا أو خسارة[1].

يقدم عقد التمويل بالمشاركة بسبب مرونته وطبيعته التمويلية، العديد من المزايا سواء بالنسبة للبنوك أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، فعقد المشاركة يأخذ شكل من أشكال التمويل المتوسط والطويل المدى وبهذا تشكل طريقة التمويل الأنسب لاحتياجات دورات وتطوير المؤسسات على حد سواء في إنشاء أو رفع رأس المال أو معدات الإنتاج، كما أن نظام المشاركة يحقق أكبر قدر من طلبات الاستثمار ورفع مستواه، وبالتالي فإنه يساهم بصفة كبيرة وفعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد[2].

2. التمويل بالمضاربة:

تعريف المضاربة:

تعبر المضاربة عن اتفاق بين طرفين، بموجبها يقدم أحد الأطراف رأس المال، ويسمى رب المال بينما يقدمك الآخر العمل على أن يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن هذا المشروع وفقا لنسب يتراضى عليها الطرفان ابتداء وفي مجلس العقد، وهي في ذلك تختلف عن عقود الربا في كون أن العائد غير محدد سلفا كنسبة من رأس المال، وإنها نسبة من الأرباح وبالتالي فهي متغيرة وقد لا تستحق[3].

3. التمويل بالمزارعة:

يعتبر عقد المزارعة من أقدم العقود الاستثمارية التي كانت معروفة عند فقهاء الشريعة الإسلامية، ويعّرف عقد المزارعة في التشريع الجزائري بأنه إعطاء الأرض للمزارع للاستغلال مقابل حصة من المحصول يتفق غليها عند إبرام العقد، وهو يشبه عقد الإيجار العادي من حيث تمكين المزارع من الانتفاع بأرض مملوكة لغيره بمقابل، أي يقدم صاحب الملك الوقفي حصة عينية وهي الأرض، ويقدم الثاني حصة من عمل على أن يتم الاتفاق على النصيب[4].

---

[1] لمسلف عبلة، **الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص ص 28-30.

[2] هاجر مامي، **التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019، جامعة الجزائر 1، الجزائر، ص 268.

[3] عمار درويش، **الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي(المضاربة، المشاركة، المرابحة)**،مجلة دراسات إسلامية ، المجلد 15، العدد 02، 2006، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص 295.

[4] أمينة بن حبيلس، **نحو نظام فعال لاستثمار العقار ألفلاحي الوقفي**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، أكتوبر 2019، جامعة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، ص 76.

4. التمويل بالمساقاة:

مثلها مثل المزارعة اختلفت ألفاظ الفقهاء في تعريف المساقاة وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بها[1]:

تعرف المساقاة على أنها عقد على خدمة شجر وما ألحق به بجزء من غلته؛

كما تعرف أيضا بأنها معاملة الإنسان لإنسان على شجرة ليتعهدها بالسقي والتربية؛ على أن ما رزق الله تعالى من الثمرة يكون بينهما كون الثمر بينهما يتطلب المناصفة.

5. المغارسة:

هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثان، ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الإتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما[2].

ثانيا: صيغ التمويل القائمة على الدين التجاري(المديونية):

تعتبر صيغ التمويل القائمة على المديونية من صيغ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، حيث تسمح بتوظيف وتشغيل المدخرات وتنميتها وتنشيط الإنتاج بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية وفي ما يلي أهم هذه الصيغ:

1. التمويل بالمرابحة:

وهي قيام المؤسسة المالية(بنوك، المصارف وغيرها) بشراء السلعة التي تحتاج إليها في السوق بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملاء المؤسسة المالية، حيث يطلب من المؤسسة المالية شراء سلعة معينة أو استرادها من الخارج ويبدي العميل رغبته في إعادة شرائها من المؤسسة المالية فإذا اقتنعت هذه الأخيرة بحاجة السوق إليها وقامت بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول ولغيره مرابحة[3].

2. التمويل بالاستصناع:

هو عقد يشتري به شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بمواصفات محددة وبثمن معلوم، فالإستصناع إذا هو عقد بيع الصانع(البائع) والمستصنع (البنك) على سلعة موصوفة في الذمة، مقابل ثمن يدفع مقدما أو يدفع مؤجلا على دفعة واحدة أو عدة دفعات، ومن الملاحظ أن بيع الإستصناع يشبه بيع السلم في شكله وان كان يختلف في موضوعه، لذلك نجد أن الفقهاء لم يتعرضوا له بشكل مستقل، وإنما يعتبرونه كنوع من السلم يتعلق بالصناعة (السلم في الصناعات)[4].

---

[1] عبد المالك سعدان، محمود بوترعة، **عقود المزارعة والمساقاة والمضاربة في قانون الأوقاف الجزائري**، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 24، ماي 2020، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 327.

[2] ياسين حريزي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] رحمة بلهادف، **قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، سبتمبر 2020، مخبر –POIDEX–،السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 300.

[4] سماح طلحي، شرين عوام وآخرون، **دور عقد الإستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص ص 363–364.

ونجد أن عقد الإستصناع يجمع بين خاصيتين:[1]

- خاصية بيع السلم من حيث جوازه وروده على مبيع غير موجود وقت البيع ؛
- خاصية البيع المطلق العادي من حيث جواز كون الثمن فيه انتماء لا يجب تعجيله كما في السلم وذلك لان فيه عملا إلى جانب بيع المواد فصار يشبه الإجارة يجوز تأجيل الأجرة فيه .

3. بيع السلم:

هو نوع من أنواع البيوع تؤجل فيه السلع المباعة المحددة المواصفات، ويجعل فيه بثمنها، بغية تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار تقل عن الأسعار المتوقعة وقت التسليم في العادة، فبيع السلم إذن هو عكس بيع الأجل ففي الأول يتم تقديم الثمن ويؤجل تسليم المبيع، أما في الثاني فيتم تسليم المبيع ويؤجل الثمن، وقد شرع السلم للتيسير على الطرفين (البنك والعميل)، لأن المبيع في السلم يكون منخفضا عن القيمة العادية فيستفيد البائع من قبض رأس المال المعجل لينفقه على حوائجه، ويستفيد المشتري من إنقاص الثمن، ويتضح أن السلم من الناحية المالية يسد حاجة استثمارية للمشتري ومن الناحية السلعية يسد حاجة إنتاجية للبائع، وحاجة إنتاجية أو استهلاكية للمشتري[2].

4. التمويل بالإجارة:

من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والإجارة المذكورة صورة مستحدثة مع صور التمويل في ضوء عقد الإيجار، وفي إطار صيغة تمويلية شائعة تسمح بالتيسير على الراغب في تلك الأصول المعمرة مثل السيارات والعقارات والأصول ذات القيم المرتفعة.[3]

تعتبر عملية الإيجار المستحقة بالتمليك إحدى أساليب التمويل الحديثة التي ابتدعتها المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل، حتى أنه أصبح هناك مؤسسات متعددة تتخصص في عمليات التأجير والتي يسميها البعض بالتأجير التمويلي،[4] فتعرف بأنها عقد إجارة يتفق عليها مع اتخاذ إجراء لانتقال ملكية العين المأجور إلى الملك المستأجر، وهذا التأجير يكون بعد مالكية المؤجر للعين فإن كان قبل سمي التمويل التأجيري وتكون الإجارة حينئذ من قبيل الإجارة الموضوعة في الذمة[5].

---

[1] عبد المالك بوضياف، سارة بوضياف، **التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 96.

[2] عبد الرزاق جغوط، كمال سماش، **دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2019، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 61.

[3] قرمية دوفي، **دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع العقاري**، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد 03، العدد 04، جانفي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، ص 247.

[4] أيمن زيد، أمينة بودرع، **صيغ التمويل الإسلامي ودورها في الحد من مشكلة البطالة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 11، جانفي 2017، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 397.

[5] قويدري محمد، فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 289.

5. البيع بالأجل أو البيع بالتقسيط:

إن من بين صيغ التمويل التي اعتمدتها البنوك الإسلامية في بيوعها، البيع مع تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد، وعادة ما يسدد الجزء من الثمن على دفعات أو أقساط، وتجيز كثير من النصوص البيع بالأجل، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم"، وبيع الأجل تسليم حاضر لسلعة وأجل لثمنها بشرط أن يخير البائع المشتري بين سعرين للسلعة، السعر الحاضر والسعر الآجل[1].

ثالثا: صيغ التمويل القائمة على البر والإحسان:

تقوم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على البر والإحسان إما على أساس التنازل عن منفعة شيء مباح ودون عوض أو على أساس تمليك المنفعة، وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ في الآتي:

1. القرض الحسن:

تعريف القرض الحسن:

المقصود بالقرض الحسن هو منح مبالغ مالية في شكل قروض حسنة، وهذا من أموال الزكاة بهدف تنشيط المال في الأوجه الشرعية وفي المشاريع التي تعود بالنفع وتحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وهو الوسيلة الأنسب لتمويل المؤسسات الخاصة المصغرة وذلك لعدم قدرتها على التوجه للمؤسسات الرسمية للتمويل للحصول على ما تحتاجه[2].

يعد التمويل بالقرض الحسن من أكثر صيغ التمويل ملائمة لطبيعة وخصائص المشروعات المصغرة، حيث يقدم هذا القرض للمقترض حرية الانتفاع به على أن يرد المقترض للمقرض مبلغ القرض، القرض الحسن يعتبر نموذجا فعالا لمزيج بين المال القليل والجهد لكل من المقترض والمقرض، وقد شجع الإسلام على التمويل بالقرض الحسن باعتباره من أهم مصادر التمويل التعاوني حيث أن للقرض الحسن فوائد كثيرة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وأنه يُنمّي في المجتمع المسلم التكامل والتراحم[3].

---

[1] عبد المجيد شيماوي، شراف براهيمي، **دور مؤسسات التمويل اللاربوية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدول حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات المنعقد خلال الفترة ما بين 21 و22 نوفمبر 2006، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 7.

[2] عمر عبد الحليم، **أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر والإحسان للمشروعات الصغيرة**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 05، مارس 2005، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص 12.

[3] العيد قريشي، وليد بن التركي وآخرون، **دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، جامعة محمد خيضر، ولاية بسكرة، الجزائر، ص 606.

2. الزكاة :

3. تعريف الزكاة:

تعرف الزكاة على أنها الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله عز وجل للمستحقين، وسميت هذه الحصة من المال بالزكاة، وهي حق وواجب من مال مخصوص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص.[1]

من بين الأهداف التي تصبو الزكاة إلى تحقيقها:

- **أهداف اجتماعية:** تهدف الزكاة إلى التآلف والمودة بين أفراد المجتمع ومحاربة الآفات الاجتماعية، كما يمكن أن تلعب أموال الزكاة دورا كبيرا في تحويل أفراد المجتمع العاطلين والقادرين على العمل إلى أفراد منتجين وتحويلهم من أفراد مستحقين للزكاة إلى أفراد دافعين لها؛
- **أهداف اقتصادية:** فرض الزكاة على جميع أنواع المال مما يؤدي إلى إعادة التوزيع العادل للثروة، وتحقيق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل أي زيادة القدرة الشرائية[2].

4. الوقف:

تعريف الوقف:

الوقف هو حبس الأصل وتسبيل الثمرة، أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله، وهو حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع، أو الرهن، أو الهبة، ولا تنتقل بالميراث والمنفعة أو القلة التي تتحقق عنها تُصرف لجهات الوقف على مُقتضى شروط الواقفين[3].

5. الصدقات والمنح:

وتعد من الآليات الإسلامية لتحقيق التكامل الاجتماعي والعمل على تماسك المجتمع، ونشر المودة والمحبة بين أفراده لتوثيق الأخوة الإنسانية الإسلامية[4].

---

[1] مختار بونقاب، مريم بالأطرش، **دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير صناديق الزكاة**، مجلة العلوم المالية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، جامعة الوادي، الجزائر، ص 60.

[2] عبد الحكم ملياني، دلال سانة، **تقييم دور الزكاة في تنويع الاستثمارات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، العدد06، مارس2018، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص 26-27.

[3] سناء نزار، **الوقف والصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية بالجزائر**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية، العدد 01، ماي 2018، جامعة فرحات عباس، ولاية سطيف، الجزائر، ص 7.

[4] ياسين حريزي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تلخيص صيغ التمويل الإسلامي الأصغر في الشكل التالي:

الشكل (01/01): أنواع صيغ التمويل الإسلامي الأصغر

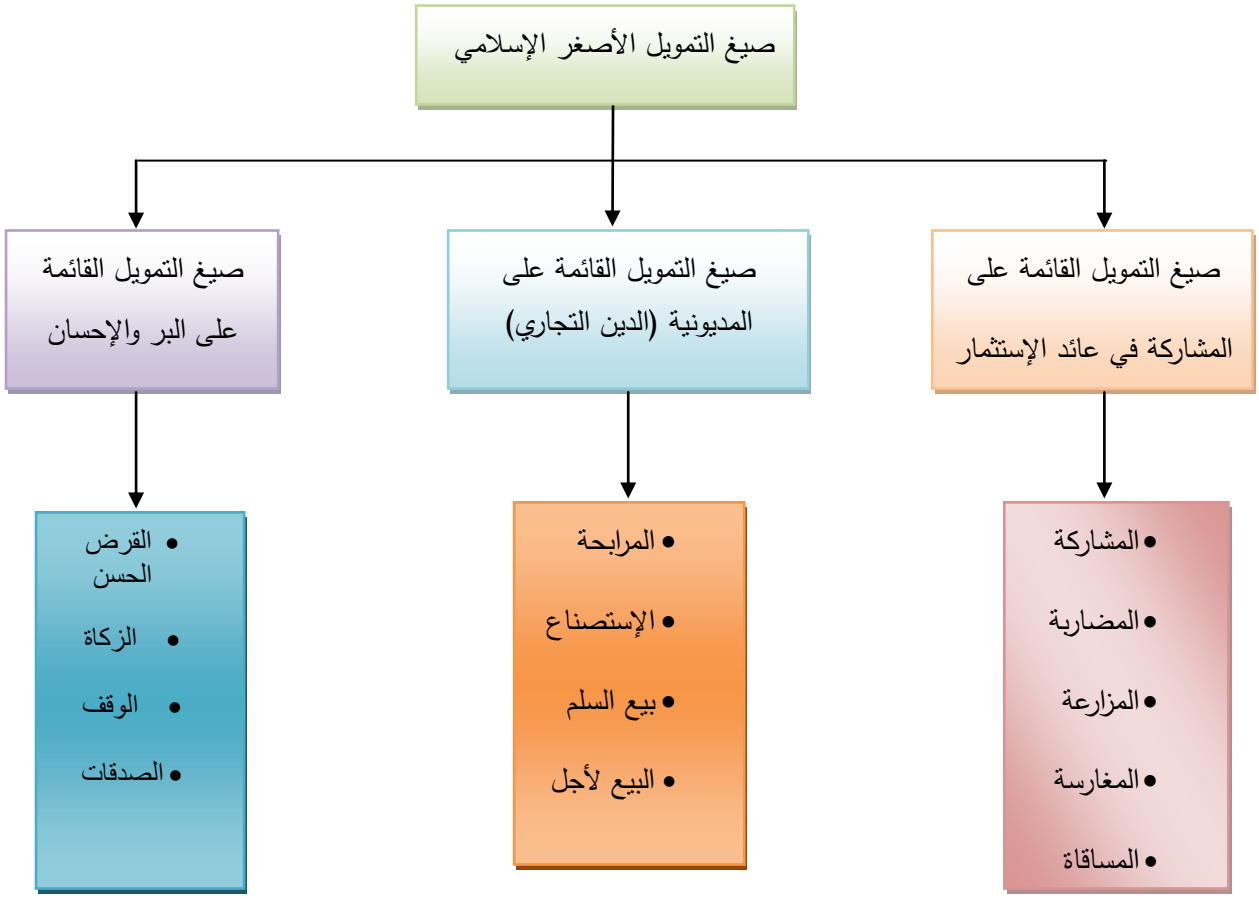

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:- **ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة-** رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص 80.

المطلب الثالث: أوجه التشابه بين التمويل الأصغر الإسلامي و التمويل الأصغر التقليدي

لقد ظهر التمويل الأصغر الإسلامي كبديل للتمويل الأصغر التقليدي من أجل الوصول إلى الفقراء والطبقات الأكثر فقرا، ورغم وجود أوجه تشابه بينهما خاصة من ناحية الأهداف إلا أنه يوجد الكثير من أوجه الاختلاف خاصة فيما يتعلق بالجانب الشرعي من تطبيقات التمويل الأصغر.

الفرع الأول: أوجه التشابه بين التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي

هناك العديد من العناصر والسمات المتوفرة في التمويل الأصغر التقليدي تتسق إلى حد كبير مع الأهداف العامة للتمويل الإسلامي، فعلى سبيل المثال يدافع كلا الطرفين عن ثقافة العمل الحر وتقاسم المخاطر، كما يؤمن الطرفان بأن الفقراء لابد وأن تتاح لهم الفرص والوسائل للمشاركة في النشاط الاقتصادي، كذلك يركز كلاهما عل إعطاء الأولوية لتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى، يقر كلا الطرفان بمبدأ

تحقيق الشمولية المالية Financial Inclusiveness (الحصول على الخدمات المالية حق للجميع)، ومن ثم فإنهما يدافعان عن حتمية إدماج الفقراء في النظام المالي الرسمي[1].

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي:

الجدول رقم (01/01): أوجه الاختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي

	التمويل الأصغر الإسلامي	التمويل الأصغر التقليدي
أدوات تعبئة الأموال	-الأعمال الخيرية التي تشمل الزكاة والصدقة والأوقاف والهدايا، التي تشمل الهبة والتبرع. -الودائع والقرض الحسن والمضاربة. -الأسهم التي قد تأخذ شكلا للمشاركة القديمة أو الأسهم الحديثة. -يتحكم نظام التمويل الإسلامي الأصغر في مشروعاته على الجدارة الاقتصادية.	-من مصادر تعبئة الأموال المنح والإسهامات. -الودائع الآجلة والجارية تعد مصدرا للتمويل التقليدي. -يوجد خيار توفير الأموال من خلال النماذج التشاركية. -يعتمد على نظام الملاءة الإنتمائية.
ملكية رأس المال	المالك هو الذي يستمر في ملكية رأس المال في التمويل الإسلامي.	-تنتقل ملكية رأس المال للطرف الأخر في التمويل التقليدي.
الربح والخسارة	- يتفق الطرفان في الربح قل أو كثر حسب ما تم الاتفاق عليه. - الخسارة تقع على صاحب المال في التمويل الإسلامي أي المستفيد لا يضمن الخسارة إلا في حالة التعدي أو التقصير لان يده يد أمان . -الربح يعتبر حقيقي.	- لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل التقليدي بنتيجة ربحية المشروع و لا بحصة المستفيد من التمويل. -لا يتحمل الممول أي خسارة، لأن يده تعتبر يد ضمان. -الربح يعتبر ربح وهمي.
طبيعة نشاط الاستثمار	-يقتصر على الأعمال الموافقة للشرع. -يشترط للتركيز على المشاريع التي تمتزج فيها عناصر الإنتاج.	-يمكن تمويل أي نوع. -لا يشترط ذلك، يمكن آن يستخدم المستفيد المال في إقراضه بالربا.
طبيعة التمويل	-يتم التمويل عن طريق الأصول الثابتة.	-يكون التمويل عن طريق النقد.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: - ياسين حريزي، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة-** رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص ص 65-66.

-موساوي محمد الشريف، أولاد علي محمد، **التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة- دراسة تجربة اليمن والسودان-** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة احمد دراية- أدرار، 2017، ص ص 10-11.

[1] عصام محمد علي الليثي، إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر: مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة(السودان)، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، 2013، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان، ص 5.

الخلاصة

من خلال ما تم تقديمه والتطرق إليه في هذا الفصل حول التمويل الإسلامي الأصغر، اتضح لنا جليا الدور الفعال والكبير الذي يلعبه هذا التمويل في التخفيف من حدة الفقر، وذلك من خلال تقديم التمويل المطلوب للأسر الفقيرة بما يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الحسن ويحقق أمنها الاقتصادي وذلك بما يتوافق مع معايير وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث يعتبر الحد من الفقر أو استبعاد الفقراء من العالم الإسلامي، وعزوف الفقراء ومحدودي الدخل من الاستثمار وفق التمويل الأصغر التقليدي أهم الدوافع التي دعت إلى التوسع في صناعة التمويل الإسلامي الأصغر وتطوير منتجاته بما يساند ذوي الدخل المحدود وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

الفصل الثاني: الدور التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها

المبحث الثالث: مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

ظهر مصطلح التنمية المستدامة كسبيل أمام جميع الدول التي تريد الحفاظ على مواردها وكذا تنمية إقتصادياتها من خلال الدور الذي تلعبه في جميع مجالاتها وأبعادها من دور إقتصادي، إجتماعي وبيئي.

ويبقى تحقيق التنمية المستدامة الشغل الشاغل للدول النامية والفقيرة والتي تمثل الشريحة الأكبر من العالم الإسلامي، ونجد التمويل الأصغر الإسلامي يقدم حلول من أجل مراعاة المبادئ الإسلامية في التعاملات الإقتصادية والإجتماعية مع مختلف المطالب التنموية والتمويلية عن طريق الأدوات المالية الإسلامية وإستخدامها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتنمية المجتمعات من خلال الحد من الفقر وتقليل البطالة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق سيتم تسليط الضوء على النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة؛

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها؛

المبحث الثالث: مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة مجالا واسعا ذو أبعاد إقتصادية وإجتماعية وبيئية، تهتم بالرفع بالمستوى المعيشي والإقتصادي للمجتمع ككل وتنميته، دون الإخلال بالتوازن البيئي والمحافظة على حق الأجيال القادمة أي أنها في مفهومها تجمع ما بين تنمية جميع الجوانب الحياة من أجل الوصول للإستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة أخد تطورا كبيرا بداية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع، حيث أن هذا المفهوم يأخذ بعين الاعتبار خصوصية ومميزات التنمية المستدامة والتي تمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة يقدم إطارا للجمع بين سياسات التنمية وإستراتجيات التنمية، حيث أستخدم مصطلح التنمية في أوسع معانيه إذ غالبا ما تستعمل هذه الكلمة للإشارة إلى عمليات التغير الإجتماعي والاقتصادي للعالم الثالث[1].

وتم التركيز خلال الخمسينيات من القرن العشرين بمسائل الرفاه الاجتماعي ثم التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر خلال السبعينيات[2].

ومع مرور الزمن وإدخال مفهوم جديد للتنمية ظهر مصطلح التنمية المستدامة الذي يأخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، الأبعاد البيئية من خلال الحث على ضرورة الاستخدام العقلاني وعدم استنزاف الموارد الطبيعية، وفي آخر محطة للفكر الاقتصادي للتنمية وشروطها، انصب الاهتمام على ما يعرف بالتنمية المستدامة، ففي مؤتمر قمة الأرض بـ "ريودي جانيرو" عام 1992، وبعد صدور تقارير اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية في نهاية الثمانينيات (1987) والتي أكدت على أن اتجاهات النمو المعاصرة قد قادت إلى إفقار الناس وتدهور البيئة، صادق قادة 270 دولة رسميا على عهد التنمية المستدامة[3].

---

[1] فاطمة بوكريطة، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 02، نوفمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سوسة، تونس، 2020، ص 266.

[2] علي بودلال، **الجماعات المحلية بين الإكراهات البنيوية وشروط التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 02، العدد 01، ديسمبر 2012، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 78.

[3] قارة سليمان محمد خليد، **دور الوقف في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة**، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 03، العدد 02، جوان 2018، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 251.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة:

التعريف الأول: التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى الإرتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد وتقليل مستويات الفقر من خلال التقدم الإقتصادي وتطوير القدرات الإنسانية[1].

التعريف الثاني: هي تلك التنمية التي تأخذ شكل الاتسام بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستقرار والتواصل، فهي شاملة لكافة أنماط التنمية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...) إذ تنهض بالأرض ومواردها آخذة في عين الإعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية[2].

التعريف الثالث: أن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون تدمير أو المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم[3].

التعريف الرابع: تعريف التنمية المستدامة على أنها: الحفاظ على كرامة الإنسان من خلال تحسين وسط معيشته وتوفير فرص متساوية له أمام جميع أفراد المجتمع عن طرق الإدارة المحلية التي تضمن من خلالها جميع الحقوق بالشكل الذي يحقق استدامة حقوق غيره من الأجيال القادمة دون الحيلولة والإنقاص من الأهداف التنموية للسياسة العامة للدولة[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف ***التنمية المستدامة على أنها تتمحور حول الحاجات الأساسية التي يجب على جميع أطياف المجتمع أن تتوفر لديهم وتكون في متناولهم بشكل عادل وجامع ومستقبلي، أي تربط بين حاجات المجتمع الراهنة والمستقبلية، من خلال الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية المتاحة دون استنزافها نهائيا وتركها لقادم الأجيال.***

---

[1] تامر النويران، **سبل تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي: الوقف الأخضر نموذجا**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 08، العدد 02، مارس 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 32.

[2] عيسى معزوزي، بن تربح بن تربح، **إستدامة السياحة البيئية الصحراوية كأساس محوري لدعم التنمية المستدامة**، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 01، مارس 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 142.

[3] يونس قرطاو، **أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة المعيار، العدد 16، ديسمبر 2016، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 287.

[4] أمال موساوي، حياة قريشي، **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة إبن خلدون للإيداع والتنمية، المجلد 02، العدد 01، أفريل 2020، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 97.

الفرع الثالث: خصائص التنمية المستدامة

هناك عدة مميزات تتمتع بها التنمية المستدامة مقارنة بالمفهوم التقليدي للتنمية والنمو الاقتصادي، ولعل أبرزها ما يلي[1]:

- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولويتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الإستثمار والإختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل بنظام داخل المنظومة البيئية؛
- التنمية المستدامة تنمية مجتمعية، حيث يجب أن تساهم كل الفئات والقطاعات والجماعات ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو طرف واحد؛
- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.

ولقد حددت إحدى دراسات "**إدوارد باريبي**" مجموعة سمات أساسية للتنمية المستدامة وهي[2]:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا، وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- إن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- إن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

إن التنمية المستدامة ذات مفاهيم وتعريفات متعددة يمكن تفسيرها وفقا لمنظورات مختلفة طبقا لتقدير الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، فمجالاتها وأبعادها متعددة وتشمل بالإضافة إلى المجال الإقتصادي المجالات البيئية والاجتماعية، وتأخذ بعد أفقي غير محدد بحدود جغرافية (ذات أبعاد محلية وإقليمية وعالمية)، وتحدث عبر فترة لا تقل عن جيلين[3].

---

[1] محمد سليماني، علي بايزيد، **أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الإقتصاد والتنمية، المجلد 02، العدد 02، جوان 2015، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، الجزائر، ص 175.

[2] مولود حواس، **الثقافة البيئية في المنظمة أداة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص ص 60-61.

[3] عبد الرحمان محمد رشوان، إجهاد محمد شرف، **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي لأبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد 02، العدد 03، سبتمبر 2018، الكلية الجامعية للعلوم والتكنلوجيا، فلسطين، ص 8.

المطلب الثاني: مستويات ومبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة الأساسية بين النمو والبيئة أدت إلى تحديد المستويات والمبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مستويات التنمية المستدامة

تختلف إفتراضات التنمية المستدامة ومستوياتها حسب التوجهات العامة لها حيث تجمع بين البعد الإقتصادي والإجتماعي أحيانا ومرة أخرى تتدرج التنمية البيئية في حدود هذه المستويات وتكون تنمية شاملة.

أولا: الإستدامة القوية:

تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال في مستواها الأصلي كل على حدي، ووفقا لهذا المفهوم فإن مكونات رأس المال تعد مكملة لبعضها البعض وليست بدائل، فعلى سبيل المثال فإن حصيلة بيع البترول لابد أن تستثمر في مجالات الطاقة وتطويرها والحصول على إنتاج مستديم للطاقة، وإذا بذلنا جهدا في المقابل لتثبيت مستوى احتياطي الرأسمالي الكلي، حينئذ تنقل للأجيال القادمة القدرة ذاتها في إنتاج الخيرات والخدمات أي إنتاج الرفاهية، فمقاربة الاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال (المادي، المالي، ورأس المال التكنولوجي...) وتدعم ضرورة بقاء جزء من مخزون رأس المال الطبيعي الثابت[1].

ثانيا: الإستدامة الضعيفة:

عل عكس الاستدامة القوية يفترض مستوى الاستدامة الضعيفة أن التوسع في البعدين الإقتصادي والاجتماعي على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رأس المال الإجمالي ثابت (رأس المال الطبيعي، رأس المال التكنولوجي، رأس المال البشري، رأس المال مالي)، والاستدامة الضعيفة تعني أن هناك تنوعا في نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة وإيجاد بدائل للموارد الغير متجددة والإستخدام الأمثل للموارد الحالية، والبحث على حلول لمشاكل نفاد الموارد أو التلوث، كما أن الاستدامة الضعيفة تسعى للحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأعلى دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في مكونات رأس المال وبالتالي فهي تعتبر بدائل لبعضها البعض بالنسبة لمستويات الأنشطة الحالية للموارد المتاحة[2].

---

[1] أحمد تي، الأخضر بن عمر وآخرون، **التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها، قراءة اقتصادية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول:جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المنعقد خلال يومي 4 و5 فيفري 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 289.

[2] سمير جعفر، **التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2018، ص 22.

ثالثا: الإستدامة المنطقية:

يتطلب هذا النمط من الإستدامة بالإضافة إلى الحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأصلي، والإهتمام بكل مكون من مكونات رأس المال سواء المكونات الطبيعية والبشرية وكذا المكونات الإجتماعية، ومن صنع الإنسان، فمثلا يكون استهلاك البترول طالما تستخدم الحصيلة في الإستثمار من مكون آخر (رأس المال البشري)، كذلك يجب العمل على تحديد المستويات لكل مكون من مكونات رأس المال والتي يمكن أن يؤدي تعديلها إلى ظهور مشكلة عدم القدرة على الإحلال[1].

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على عدة أسس ومبادئ تعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف ونجاح العملية المستدامة، وتتدرج مبادئ التنمية المستدامة في:

أولا: استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة كشرط أساسي:

وذلك لأن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تهدف التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض العامة، الحفاظ على حياة المجتمعات من الناحية الاقتصادية والبيئية والناحية الاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب، ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها[2].

ثانيا: إستخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج، تفرض الصين رسوما على إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتقوم تايلاندا وماليزيا بفرض نفس الرسوم على النفايات[3].

---

[1] أحمد تي، الأخضر بن عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[2] مسعودة رداس، يمينة عاتي، **الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق للتنمية المستدامة مع الإشارة للجزائر**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 02، العدد 02، 2019، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 100.

[3] عبد الله خبابة، **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، من مؤتمر ريودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007 المنعقد بين 07 و08 أفريل 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 5.

ثالثا: إدماج البيئة منذ البداية:

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، ومعظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسة التجارية[1].

رابعا: الاستفادة من كل دولار:

والمقصود منه تحقيق أكبر إنجازات بموارد محدودة وهو ما يتطلب عمل الإقتصاديين والمختصين في مجال البيئة والعمل سويا على تحديد السبل لذلك، والعمل مع القطاع الخاص أي عمل الدولة مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات والاشتراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما وهو ما يجعل فرص النجاح قوية[2].

خامسا: مبدأ الاحتياط:

بموجب مبدأ الحيطة يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزعم القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تأكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع، فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق والتوقع وهو بذلك موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل[3].

سادسا: مبدأ المشاركة:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، وهذا يعني أنها التنمية من الأسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية والتي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعادة تنفيذ ومتابعة خطط التنمية[4].

---

[1] مرجع نفسه، ص 6.

[2] خالدية بن عوالي، **آفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل إستخدام الطاقة المتجددة**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، جامعة وهران 2، الجزائر، ص 172.

[3] حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 23.

[4] مرجع نفسه، ص 24.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها ومناهجها إلى تحقيق مجموعة الأهداف المتوازنة ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية، ولعل أهم هذه الأهداف نجد:

أولا: إحترام البيئة الطبيعية:

فالتنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، فهي تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان[1].

ثانيا: تحقيق استغلال عقلاني للموارد:

على اعتبار أن هذه الموارد محدودة وجب استخدامها بشك عقلاني، حيث يجب إجراء تخفيضات مستمرة لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وتغيير أساليب الإنتاج المتبعة بما يعزز كفاءة استخدام الموارد النادرة لتحسين نوعية البيئة مع المحافظة على النمو الإقتصادي[2].

ثالثا: ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها[3].

رابعا: تحقيق نوعية حياة أفضل للأفراد:

تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة الأفراد في المجتمع، اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وروحيا، وذلك من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبصورة عادلة ومقبولة[4].

خامسا: إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجيات وأولويات المجتمع:

وذلك بطريقة تلاؤم إمكانية السماح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها[5].

---

[1] حكيم بن حسان، فيصل سعدي، **دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المستقبل الإقتصادي، العدد 06، 2018، مخبر مستقبل الإقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 129.

[2] بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، **التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، 2015، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 155.

[3] عيسى معزوزي، بن تريح بن ترح، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[4] فوزية برسولي، لخضر سي محمد، **جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جوان 2018، معهد الحقوق والعلوم التكنولوجية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، ص 4.

[5] حجلة رحالي، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية**، مجلة مصارف، العدد 17، ديسمبر 2014، جامعة تيبازة، الجزائر، ص 169.

سادسا: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

من خلال مشاركتهم في إيجاد حلول لهذه المشاكل البيئية، وكذا إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع[1]، حيث تهدف التنمية المستدامة إلى تقليل التلوث، من خلال معالجة النفايات المتراكمة ومواكبة الأنشطة الاقتصادية لمتطلبات حماية البيئة عن طريق تحديد الطاقة الاستيعابية لأنظمة البيئة وتحسين الأسواق ومحاولة إصلاح إختلالاتها[2].

سابعا: أهداف صحية:

تهدف التنمية المستدامة في مجال الصحة إلى فرض معايير للهواء والمياه، لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية للأغلبية الفقيرة[3].

ثامنا: تحسين القدرة الشرائية للأفراد:

كما تهدف في مجال الدخل والتشغيل إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتكوين فرص العمل وتقليل مخاطر العمل[4].

ما يمكن قوله هو أن الهدف الأساسي والأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وقد اشتمل إعلان الأمم المتحدة عام 1991 على ثلاث محاور لأهداف التنمية وهي كالتالي[5]:

- إنتاجية متواصلة وهي تحقيق مستوى مناسب من العمالة؛

ـ زيادة النمو؛

ـضمان تحقيق مستوى مناسب ومتوازن من الغذاء.

وتتجلى الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة من خلال الأهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها.

---

[1] يونس قرطاو، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[2] حسين بن الطاهر، **التنمية المحلية والتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، مارس 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 461.

[3] نورة بن وهيبة، **إشكالية التنمية المستدامة على مستوى مؤسسات القطاع العام**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 01، العدد 01، جوان 2017، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 47.

[4] مرجع نفسه، ص 48.

[5] رابح بلقاسم، **إشكالية التنمية المستدامة والحكم الراشد مع الإشارة إلى الدول العربية**، مجلة معارف، المجلد 09، العدد 17، ديسمبر 2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آأكلي محند أولجاج، البويرة، الجزائر، ص 67.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها

مصطلح التنمية المستدامة يركز على الجانب الإقتصادي، الاجتماعي والبيئي، أي أنها تنمية بأبعاد ثلاث مترابطة ومتداخلة فيما بينها وتحكمها مجموعة من المؤشرات التي تقيس مستوى التنمية في تلك الأبعاد.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ومؤشراته

تقوم التنمية المستدامة من جانبها الإقتصادي على إستغلال الموارد المتاحة من أجل الإنتاجية الإقتصادية دون إستنزافها والمحافظة عليها، وتقاس التنمية الإقتصادية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى تحقيق التنمية الإقتصادية.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يمثل التنمية الإقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال مجموعة النشاطات التي تساهم في تنشيط الإقتصاد وتحسين الوضعية المعيشية.

أولا: تعريف البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

إن البعد الاقتصادي هو النظام المستدام اقتصاديا أي النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن الإقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، والذي يمنع ظهور إختلالات إجتماعية ناتجة عن السياسات الإقتصادية[1]، فالتنمية الإقتصادية بصورتها العامة تهدف إلى توفير حل لإشكالية التخلف الإقتصادي عبر الزمن ومن تم فهي تهتم بالإستخدام الأمثل والأشمل للموارد الإقتصادية المتاحة بهدف الإعمار[2].

ثانيا: البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال بعدها الإقتصادي للإنصاف بين الأجيال فيما يخص الموارد المتاحة وكذا تنميتها والنهوض بمستوى الفرد وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتتمثل الأبعاد الإقتصادية للتنمية المستدامة في:

1. **المساواة في توزيع الموارد:**

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من

---

[1] محمد سليماني، كمال بايزيد، **دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 03، أفريل 2015، جامعة المدية، الجزائر، ص 34.

[2] عامر عبد الوهاب السلباني، **واقع التنمية المستدامة في جامعة ذمار**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2019، جامعة ذمار، اليمن، ص 142.

الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة[1].

2. إيقاف تبديد الموارد:

الدول المتقدمة وفي إطار سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة تعمل على تخفيض مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين مستويات الكفاءة، كما تهدف إلى تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدف إلى التنوع البيولوجي، غير أنه وفي ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من البلدان، نجد أن هذا البعد يصعب تحقيقه ما لم تتوفر مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- توفير عناصر الإنتاج الرئيسية وفي مقدمتها رأس المال والتنظيم والمعرفة؛
- رفع مستوى كفاءة وفعالية الأفراد والمنظمات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

3. الحد من التفاوت في المداخيل:

التنمية المستدامة في شقها الإقتصادي تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، ومحاولة تحسين الدخول للأفراد عن طريق تقديم تمويلات إلى القطاعات الإقتصادية[3].

4. حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

تسعى التنمية المستدامة من خلال هذا البعد إلى الموازنة بين نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في الدول المتقدمة مع نصيب الفرد في الدول المتخلفة، من خلال تنمية القطاع الإقتصادي ومحاولة الوصول لتنمية إقتصادية شاملة من خلال دعم المشاريع التنموية وتمويل القطاعات المختلفة[4].

وما يمكن قوله هو أن البعد الاقتصادي فيما معناه هو القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر بين فئات المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق المكاسب المتنوعة للجميع، وتبني أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع[5].

---

[1] إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامته**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 120.

[2] حاج محمد زحاني عبد الله، محمد إبراهيم مادي، **فهم معيار التنمية الاقتصادية ضمن السياحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 26، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، ص 40.

[3] أحمد تي، الأخضر بن عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[4] ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحي، **الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد 01، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 165.

[5] محمد ساحل، عبد الحق بن تفات، **إبراز العلاقة بين السيلحة والتنمية المستدامة مع محاولة نمذجة البعد الإقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 09، العدد 30، مارس 2018، جامعة زين بن عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 134.

الفرع الثاني: مؤشرات البعد الاقتصادي

باعتبار أن التنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي فإن دراسة البعد الاقتصادي لها يتطلب مجموعة من المؤشرات يتم حسابها من أجل قياس التنمية المستدامة، ولعل أبرز تلك المؤشرات نجد[1]:

أولا: مؤشر المديونية الخارجية:

يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويربط مؤشر الدين بقاعدة الموارد، ما يوضح قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بقصد تعزيز القدرة على التسديد، ويمثل مؤشر المديونية للبلدان وما مدى قدرتها على تحمل الديون؛

ثانيا: مؤشر إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر نسبة الإستثمار إلى الإنتاج، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة (نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي) كلما زادت نسبة تحقيق التنمية المستدامة المراد تحقيقها؛

ثالثا: مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، يقاس به مستوى وحجم الإنتاج الكلي، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا إلا أنه يمثل عنصرا مهما لقياس مستوى الكفاءة الفردية.

رابعا: مؤشر المساعدة الإئتمانية الرسمية:

مؤشر مجموعة المساعدة الائتمانية الرسمية وتشمل المنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بعملية التنمية[2].

خامسا: مؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات:

الذي يوضح درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي ومستوى علاقتهما التجارية مع بلدان العالم المختلفة؛

سادسا: مؤشر معدل التضخم:

يعتبر أحد أهم مؤشرات قياس أداء الإقتصاد الكلي والاستقرار الإقتصادي، وهو معدل يقيس الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من السلع والخدمات، ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة، وعليه فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال وإعادة توزيع المداخيل[3].

---

[1] موسى سعداوي، الرشيد سالمي وآخرون، **واقع مؤشرات التنمية المستديمة في الجزائر خلال العشرية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 03، أفريل 2015، جامعة المدية، الجزائر، ص ص 85-86.

[2] رجاء عبد الله عيسى السالم، خولة رشيد حسن، **الاقتصاد الاخضر طريق نحو تحقيق التنمية المستدامة في العراق**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 70.

[3] موسى سعداوي، الرشيد سالمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ومؤشراته

تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على رأس المال البشري والاجتماعي لتوليد الدخل من أجل الاستدامة، حيث أن جوهر التنمية المستدامة في بعدها الإجتماعي الذي تسعى من خلاله إلى مساعدة الفقراء ودعم محدودي الدخل لتنمية مشاريعهم.

الفرع الأول: البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

يهتم البعد الإجتماعي بتحقيق العدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية إلى جميع المحتاجين وتحقيق حاجات الإنسان الأولية.

أولا: تعريف البعد الإجتماعي:

يمثل البعد الإنساني للتنمية المستدامة ويشير إلى ضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، حيث يتوجب على الأجيال الحالية النظر لأهمية وضرورة عملية الإنصاف والعدل من خلال القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتهم ورغبات الأجيال القادمة[1].

ثانيا: الأبعاد الإجتماعية للتنمية المستدامة

يبرز البعد الإجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية وتحقيق التكافئ والعدالة في الحصول على التنمية الشاملة تتمثل هذه الأبعاد في:

1. تحقيق تكافؤ الفرص في توزيع المداخيل والثروات:

حيث نجد أن الكثير من الدول المتخلفة تعاني من مشكلة عدم الإنصاف في توزيع المداخيل، حيث تحصل غالبية أفراد الدولة على نسبة ضئيلة من الثروة ونصيب متواضع من الدخل الوطني، في المقابل نجد أن فئة صغيرة من الأفراد تملك جزءا كبيرا من الثروة ونصيب عال من الدخل ولعل العمل على تكريس هذا الهدف (بعد اجتماعي) المتمثل في تحقيق تكافؤ الفرص في توزيع المداخيل والثروات من شأنه أن يمحو جميع الفوارق الجوهرية الحاصلة بين طبقات المجتمع الواحد[2].

2. تثبيت النمو الديمغرافي:

إن التنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي تسعى إلى تحقيق الإستقرار في النمو السكاني فالنمو المتزايد للسكان يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى إمكانيات الدول وقدرتها على توفير الخدمات اللازمة لجميع السكان[3].

---

[1] حسينة صيفي، **آليات التكنولوجيا الخضراء ودورها في تحقيق التنمية البيئية المستدامة**، مجلة الحوكمة، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2020، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 5.

[2] صالح محرز، توفيق حناشي، **انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو والتنمية الشاملة المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2018، جامعة تبسة، الجزائر، ص 91.

[3] عبد القادر أرفيس، **السياحة المستدامة سبيل للتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 60.

3. الإستخدام الكامل للموارد البشرية:

وذلك يعني تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن هذا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد وتخصيصها وضمان الوفاء بالإحتياجات الأساسية وتحقيق الرفاه الإجتماعي وحماية التنوع الثقافي والإستثمار في رأس المال البشري [1].

4. إدماج المرأة في التنمية المستدامة:

العمل على إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة وخاصة في تنفيذ المشاريع والتخطيط لها، وزيادة وعي المرأة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية واستعمالاتها[2].

الفرع الثاني: مؤشرات البعد الإجتماعي

وتشمل هذه الأبعاد الاجتماعية مجموعة قضايا مرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة وتتمثل في:

أولا: المساواة الاجتماعية:

تعد المساواة الاجتماعية إحدى أهم القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة وأهمها الصحة والتعليم والعدالة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر والعمل وتوزيع الدخل والوصول إلى الموارد المالية وعدالة الفرص بين الأجيال، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياسها هما نسبة السكان تحت خط الفقر ومؤشر جيبي القياسي لتفاوت الدخول[3].

ثانيا: مؤشر الصحة:

هناك ارتباط وثيق ومتكامل بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة[4].

---

[1] سعاد حفاف، مليكة بوضياف، **البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 01، 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص 7.

[2] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة المنعقد خلال الفترة بين 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 11.

[3] أحمد تي، الأخضر بن عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[4] حسين بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 459.

ثالثا: مؤشر التنمية البشرية:

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 والذي يتضمن مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب الدول في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف)، ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي معدل العمر، المستوى المعرفي ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين، مستوى المعيشة يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج الداخلي الخام الحقيقي[1].

رابعا: المؤشرات التعليمية:

إن التعليم له أثر إيجابي على الإنتاج والاستهلاك، إذ يساهم الإنفاق على التعليم في تنمية الموارد البشرية وتأهيلها، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي[2]:

_ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛

_ نسبة المسجلين في كل مرحلة من مراحل التعليم كمرحلة الأساسي، نسبة المسجلين في الثانوي...؛

_ نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

خامسا: مؤشرات أنماط الاستهلاك والإنتاج:

تعد أنماط الإنتاج والاستهلاك من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بزيادة الاستهلاك في الدول الصناعية المتقدمة، وأنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية، وعليه لا مناص من إحداث تغيير جدري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للمحافظة على الموارد وجعلها متاحة لجميع سكان العالم بصورة متساوية، شريطة أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة، وتشمل أهم مؤشرات أنماط الاستهلاك والإنتاج في[3]:

_ استهلاك المادة (تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج)؛

_ استخدام الطاقة (تقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة على مستوى الفرد)؛

_ النقل والمواصلات (تقاس بالمسافة التي يقطعها الفرد سنويا مقارنة بنوع المواصلات).

---

[1] نوال شنافي، رابح خوني، **التنمية المستدامة فلسفتها وأدوات قياسها**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 71.

[2] حسين بن طاهر، مرجع سبق ذكره، 462.

[3] حمزة مقيطع، **دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 13-14.

المطلب الثالث: البعد البيئي للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسه

يحظى البعد البيئي بأهمية كبيرة على مستوى التنمية المستدامة، لاسيما أنه وعلى مدى عصور ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالبيئة، حيث جسد البعد البيئي العلاقة بين التنمية والبيئة من خلال عدة روابط ومؤشرات.

الفرع الأول: الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة ينطلق من البعد البيئي بالتالي لا يمكن أن تتحقق أي تنمية بعيدا عن البيئة.

أولا: تعريف البعد البيئي

البعد البيئي هو ما يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، من خلال إستدامة وتواصل وإستمرارية النظم الإنتاجية وضرورة الوقاية من إحتمالات إنهيار مقومات التنمية، بما يعني ضرورة الحفاظ على مستوى أداء الموارد الحالي والمستقبلي[1]، وبالنظر لما تطرحه التنمية المستدامة في تأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها من جهة وما تضعه البيئة من حدود يجب احترامها يركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها[2].

ثانيا: الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة:

ويتمثل البعد البيئي في كون إستمرار سلوك الإنسان في إستنزاف الموارد والتنوع الحيوي سيؤدي إلى تغييرات تنعكس على البشرية وتهدد إستمراريتها، وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في:

1. حماية الموارد الطبيعية:

وخاصة المياه من خلال تبني منهج متكامل لتخطيط الاقتصاديات المائية وإدارتها وكذا الإرتقاء بنوعية ونطاق خدمة المياه بإنشاء محطات للتنقية وإستعمال أفضل الطرق في مجال الري والسقي من خلال تحسين كفاءة شبكات المياه، وتنظيف المناطق التي تعاني من التلوث، هذا بالإضافة إلى تبني ممارسات وتكنلوجيات تزيد من الإستفادة والمحافظة على الموارد الطبيعية من النضوب[3].

2. إلزامية التعامل مع المخلفات البيئية:

حيث يجب التعامل مع النفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات البشرية وخاصة الصناعية من خلال تخزينها ومعالجتها ونقلها وتصريفها وإعادة تدويرها ، أو الإستعانة بالأساليب التي يتم من خلالها التخلص من النفايات الغير قابلة للتدوير وإعادة الإستغلال من خلال الحرق، خاصة المخلفات التي تنتج عن الصناعات الكيماوية[4].

---

[1] إلهام شهرزاد روابح، **مقومات المدينة المستدامة**، مجلة القانون العقاري، المجلد 07، العدد 14، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 29.

[2] محمد سليماني، علي بايزيد، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[3] محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2012، جامعة سوق أهراس، الجزائر، ص 119.

[4] مرجع نفسه، ص 119.

3. الحفاظ على التنوع البيولوجي:

بالرغم من سعي التنمية إلى الحفاظ على الأراضي القابلة للزراعة والتي لم تدخل بعد في الاستعمال البشري إلا أن مساحة هذه الأراضي تواصل في الانخفاض مما يضاعف من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، في هذا المجال تقوم التنمية المستدامة بصيانة شراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإذا أمكن وقف ذلك[1].

4. حماية المناخ من الإحتباس الحراري:

التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية فالإشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيماوية تؤدي إلى حدوث آثار سلبية وتغيرات مناخية تؤثر على الحياة في الكرة الأرضية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة إستقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان[2].

ويهدف عموما البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن البيئي من خلال ما سبق وكذا وضع للآثار البيئية في دراسات جدوى المشاريع، ونشر ورفع الوعي البيئي، لضمان المساهمة الفعالة في تحقيق سلامة البيئة من الأخطار المحيطة بها من كل جوانبها.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة من المنظور البيئي

وللوصول إلى البعد البيئي للتنمية المستدامة يتطلب قياس مجموعة من المؤشرات ولعل أبرزها:

أولا: الأراضي:

طريقة استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول النامية بالتنمية المستدامة، إذن فيجب المحافظة عليها وعدم استنزافها وحمايتها من التلوث والتدهور والتصحر، وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي تتمثل في[3]:

1. **الزراعة:** يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات الزراعية؛
2. **الغابات:** تقاس بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، ومعدلات قطع الغابات؛
3. **التصحر:** من خلال نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بالكلية؛
4. **الحضرنة:** من خلال مساحة الأراضي المستوطنة بصفة دائمة أو مؤقتة.

---

[1] حسين بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 460.

[2] معتصم محمد اسماعيل، **دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص 55.

[3] راشي طارق، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 42.

ثانيا: الغلاف الجوي: هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي[1]:

1. **التغير المناخي:** وتحكمه اتفاقية الأمم المتحدة لتغيير المناخ؛
2. **استنفاد طبقة الأوزون:** ويتم متابعتها من خلال استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتحكمها اتفاقية فيينا؛
3. **نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

ثالثا: البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

تتمثل فيما يلي[2]:

1. **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية؛
2. **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

رابعا: قضية الطاقة:

حيث أن نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو دولة من الدول مشكلة بيئية ملحة يجب التصدي لها لتحقيق أمن الطاقة من خلال ترشيد استخدام الطاقة غير المتجددة وتنمية مصادر الوقود البيولوجي من خلال خطط وطنية[3].

خامسا: النفايات وإعادة التدوير:

ويتم التعامل معها من خلال الردم الصحي، الحرق، تدوير النفايات، وهو ما يكفل تحقيق التنمية المستدامة بتقليل حجم هذه النفايات وفرض الضرائب عليها[4].

إن هذه الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة مترابطة ومتكاملة (ومؤشراتها) ولا يمكن الفصل بينها، وهذا ما جعل أبعاد التنمية تمثل في نفس الوقت أهدافها وخصائصها.

[1] أحمد تي، مرجع سبق ذكره، ص 293.

[2] عبد المجيد شيماوي، شراف إبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] حجلة رحالي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[4] مرجع نفسه، ص 167.

الشكل (02/01): أبعاد التنمية المستدامة

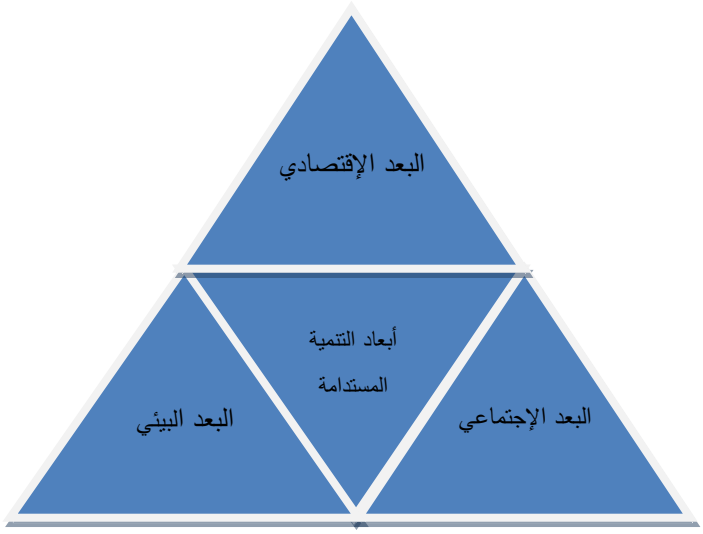

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المبحث الثالث: التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير المتطلبات البشرية الحالية والمستقبلية، سواء كانت مادية أو روحية ولا تجعل الإنسان ندا للطبيعة ولا متسلطا عليها، يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم بدون إسراف وبلا إفراط ولا تفريط، وتعرف التنمية المستدامة من منظور إسلامي وهي التغيير الكلي في البيئة الاجتماعية والإقتصادية التي تجري بالتزامن مع اعتماد قوانين الشريعة والقيم الأخلاقية والإستفادة إلى أقصى حد من الموارد المتاحة ضمن التوازن ما بين الأهداف المالية والروحية[1].

ومن أجل تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في الإقتصاد الإسلامي، يعمل التمويل الأصغر الإسلامي من خلال صيغه المتعددة والتي تتلائم مع أبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية على المساهمة في تحقيق تنمية شاملة في جميع جوانب الحياة، فهذا التمويل يسعى للوصول لجميع طبقات المجتمع وذوي الدخول المحدودة والمساهمة في مساعدتهم وتمويل مشروعاتهم ومنه تنمية المجتمعات.

المطلب الأول: دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية الإقتصادية

بسبب المعيقات التمويلية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وما نتج عنه من معيقات للتنمية في هذه القطاعات بسبب منهجية المؤسسات الربوية وتعاملاتها مع مختلف القطاعات، ظهرت الحاجة للتمويل الأصغر الإسلامي الذي يعتبر الأنسب لقطاع المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر لأن خياراته متعددة ومرنة وعقوده التمويلية تتميز بسهولة الإجراءات، حيث فرض هذا النوع من التمويل نفسه كبديل للتمويل الأصغر التقليدي.

[1] نبيلة سمار، ياسمين دروازي، **أبعاد التنمية المستدامة من المنظور العلمي والمنظور الإسلامي**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 18، العدد 02، ماي 2020، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 79.

الفرع الأول: دور التمويل الأصغر بالصيغ القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر صيغ التمويل التشاركية من أهم صيغ التمويل الإسلامي الأصغر لطبيعة هذه الصيغ التي تجمع بين أصحاب المال والراغبون في الإستثمار دون مقدرة على ذلك لمحدودية الدخل، وهذا هو أساس التمويل الأصغر الإسلامي الداعم للفقراء والوصول للإستدامة الإقتصادية على حد سواء.

أولا: دور التمويل الأصغر بصيغة المضاربة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

إن صيغة المضاربة التي تندرج ضمن آليات التمويل الأصغر الإسلامي تتيح توزيعا عادلا للمخاطر بين رب العمل والعامل، وتشجع على إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، فمن خلال هذه الصيغة يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة لهذه المشروعات سواء في شكل رأس مال ثابت أو رأس المال العامل، فهي توفر تمويلا لكافة الموارد التمويلية المطلوبة لهذه المؤسسات، والمضاربة توفر مجالا واسعا أمام أصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار دون أي عائق من أصحاب الأموال[1].

فهذه الصيغة تتمتع بفعالية كبيرة في تهيئة الموجودات النقدية، وإدخالها في دائرة النشاط الإقتصادي ثم تحويلها إلى استثمار منتج عن طريق إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، وتتلائم هذه الصيغة مع معظم المجالات التي يمكن العمل فيها سواء التجارية أو الحرفية أو الفلاحية وحتى الإنتاجية منها، حيث توفر المشاركة بمختلف أشكالها في إطار التمويل الأصغر ضمان السيولة النقدية اللازمة للأفراد وتعتبر وسيلة لتوفير التمويل اللازم لصغار المستثمرين مع تجنيبهم تكاليف الاقتراض مما يؤدي لتنشيط الاستثمار[2].

ثانيا: دور التمويل الأصغر بصيغة المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي التمويل بهذه الصيغة من خلال المساهمة في رأس مال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مع شريك أو أكثر على أن يشتركان في العائد المتوقع ربحا كان أو خسارة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ودور مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي هنا هو تقديم رأس المال لأصحاب المشروعات ذات الجدوى الإجتماعية والاقتصادية العالية، بالإضافة لتقديم الاستشارات المالية والفنية من أجل مساعدة الحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمهنيين والمزارعين من إمتلاك أدوات وماكنات وورش حدادة ونجارة[3].

إن تطبيق هذه الصيغة في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي يساهم في تدعيم الاستثمارات الوطنية، من خلال دورها المباشر في إقامة وتمويل المشاريع الإستثمارية وبالتالي المساهمة وبصفة فعالة في تحقيق أهداف

[1] كمال سماش، عبد الرزاق جغوط، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] مصطفى غانم، مرجع سبق ذكره، ص 571.

[3] بومدين بوغرارة، ناصر صلاح الدين غربي، **مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الإحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2010، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 157.

السياسة الإقتصادية للبلاد، كما يمكن إستخدامها في تمويل صادرات المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق فتح إعتماد مستندي لتوريد منتجات العميل التي تحتاج إلى تمويل نقدي لإنتاجها ثم تصديرها[1].

وتتلائم صيغة التمويل بالمشاركة مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بسبب مرونة هذه الصيغة في تمويل المشاريع بمختلف أنواعها وأحجامها خاصة المشاركة المنتهية بالتمليك التي تمكن الشريك من تملك المشروع وهو ما يساهم في التنمية الإقتصادية وزيادة القيمة المضافة للدخل القومي[2].

ثالثا: دور التمويل الأصغر بصيغة المساقاة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي أن تقوم بتمويل الفقراء والمشروعات الصغيرة والمصغرة بصيغة المساقاة من خلال قيامها بتوفير آلات الري وملحقاتها وتقوم بتركيبها في المزرعة مع السماح لهذه المؤسسة بتشغيلها، أو تقوم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بتزويد الأفراد أو أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بالبساتين أو الأشجار وعليهم القيام بعملية سقي هذه الأشجار مقابل الحصول على نصيب يتمثل في نسبة من ناتج الثمار[3]، إن قيام مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بتمويل المشروعات بهذه الصيغة التمويلية يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال توفير مناصب شغل وبالتالي التقليل من البطالة والمساهمة في تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي وتوفير مختلف المنتجات وبالتالي التخفيف من إستيرادها وهو ما يحقق فائض في الميزان التجاري وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي[4].

رابعا: دور التمويل الأصغر بصيغة المزارعة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تقوم مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر بتوفير الآلات والمعدات الزراعية والإمداد بالبذور، وتكون الأرض والعمل من العميل، ويحدد نصيب مساهمة كل طرف قبل التعاقد وتحدد نسبة كل طرف من ناتج المزارعة، وبعد الحصاد وإنتهاء عملية التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين ثم يوزع الباقي بينهما، إن قيام مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بالتمويل عن طريق المزارعة يساهم في إحياء الأراضي الزراعية وزيادة الدخل القوميوالحد من الهجرة من الريف إلى المدن والزيادة في الإنتاج الفلاحي حتى يتم تحقيق الإكتفاء الذاتي، وتخفيض معدل البطالة باستغلال الأيدي العاطلة، والقضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية التي تهتم بالقطاع الفلاحي ومنه المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة [5].

---

[1] مامي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[2] لبنى معطي، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[3] صيغة المزارعة، المغارسة والمساقاة، الموقع الإلكتروني: www.univ-setif.dz، بتاريخ 21/06/2021، على الساعة 8:00.

[4] عبد الرحمان عبد القادر، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية حول آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، المنعقدة خلال الفترة 03-05 ماي 2011، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 10.

[5] عبد الرحمان عبد القادر، مرجع نفسه، ص 11.

خامسا: دور التمويل الأصغر بصيغة المغارسة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

وفق هذه الصيغة تقوم مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي بشراء أراضي ثم تمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو تقوم المؤسسة بدور العامل حيث تقوم بالعمل على أراضي الغير وذلك باستخدام أجراء يكونون تحت مسؤولية المؤسسة الإسلامية، ويساهم التمويل الأصغر بهذه الصيغة في تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتناهية الصغر وإستغلال الأراضي العاطلة وتشغيل العمالة وبالتالي النهوض بالقطاع الزراعي ومنه الإقتصادي ككل[1].

الفرع الثاني: دور التمويل الأصغر بالصيغ القائمة على الدين التجاري(المديونية) في تحقيق التنمية الإقتصادية

في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية تقوم مؤسسات التمويل الاصغر الإسلامي بتقديم تمويلات عديدة لأصحاب المشاريع التنموية وبصيغ تقوم على مبدأ التمويل بدين أي منح تمويلات مقابل الحصول على عوائد أو تسديد تلك الديون عبر فترات.

أولا: دور التمويل الأصغر بصيغة الإجارة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعتمد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي على هذه الصيغة باختلاف أنواعها لتمويل المشروعات بصفة عامة، لكن الإجارة المنتهية بالتمليك هي الأكثر إعتمادا لدى هذه المؤسسات التي تمول المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث بواسطة هذه الصيغة وفي حالة رغبة العميل صاحب المشروع إقتناء آلة يحتاجها في عمله تقوم مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي بشراء هذه الآلة وتسليمها إياها أو إبرام عقد تأجير مع العميل يؤجره تلك الآلة مع وعد بتمليكها إذا قام بسداد جميع أقساط الأجرة، وتتناسب صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك بشكل كبير مع تمويل الأصول الثابتة كالآلات والمعدات التي يرغب أصحاب المشروع المتناهي الصغر باستئجارها لغايات تخدم مشروعه، حيث يستأجرها في بداية المدة وبالنهاية تصبح ملكا له مما يقلل من التكاليف على المدى الطويل مما يعني أنه في حالة عدم قدرة العميل على شراء آلة أو معدات يمكنه إستئجارها بواسطة هذه الصيغة والقيام بنشاطه ومنه زيادة الإنتاجية وتوسيع النشاط الإقتصادي وتحقيق الإستدامة الإقتصادية[2].

ثانيا: دور التمويل الأصغر بصيغة السلم في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يعد عقد بيع السلم في عصرنا الحاضر أداة تمويلية ذات كفاءة عالية من حيث إستجابته لحاجيات التمويل بآجاله المختلفة وحاجات الأفراد ذوي الدخل المحدود سواء كانوا من المنتجين الزراعيين أو الصناعيين أم المقاولين أو من التجار، ففي تمويل العمليات الزراعية المختلفة تتعامل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي مع المزارعين ، ويتم تمويل النشاط الزراعي والصناعي والمشروعات الصغيرة والمصغرة وكذا تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات وآلات أو مواد أولية كرأس مال، كما يدفع هذا التمويل عن دوي الدخل المحدود مشقة العجز المالي ويجعلهم يقومون

[1] زبير عياش، سميرة مناصرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-128.

[2] ميس جودي الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 109-110.

بإستثمارات ذات أهداف تنموية في جميع القطاعات مما يدفع بعجلة الإقتصاد ويؤدي للنهوض بهذه القطاعات وتحقيق التنمية الزراعية والإجتماعية والإقتصادية ككل[1].

ثالثا: دور التمويل الأصغر بصيغة الإستصناع في تحقيق التنمية الاقتصادية:

إستخدام عقد الإستصناع في التمويل الأصغر يمكن أن يساهم بشكل فعال في تمويل الصناعات الصغيرة والمصغرة، وكذا الحرفيين وفقا لإستراتيجية المناولة من الباطن، فمن خلال هذا العقد يتم تحديد سلع معينة بمواصفات محددة والإشراف على إنتاجها بدقة ثم المساهمة بشكل مباشر في تسويقها، الأمر الذي يجعل الصناعات الصغيرة تتخلص من معظم مشاكلها التمويلية، التقنية والتسويقية بدون التعرض لمخاطر الديون وفوائدها كما أن عقد الإستصناع يصلح بطبيعته لتمويل احتياجات رأس المال العامل للمشروعات الصغيرة، إن عقد الإستصناع يوفر لصغار الصناع آليات متعددة ومتنوعة حيث يعمل على الجمع بين الفعالية الاقتصادية في تخفيض الموارد بكفاءة عالية والمساواة في توزيع الدخل وتحمل المخاطر كما تلبي الاحتياجات التمويلية دون فوائد ربوية مما يشجع على جدب المستثمرين وإتساع دائرة الإنتاج والإستثمار بالتالي زيادة معدلات التشغيل ودفع عجلة النمو الاقتصادي[2].

ويمكن تطبيق عقد الإستصناع في مجالات عديدة أهمها[3]:

– تقوم مؤسسات التمويل الإسلامي ببناء منازل للأفراد على أن يقوموا بتسديد ثمنها على دفعات وبالتالي تسهم هذه المؤسسات في حل مشكلة السكن؛

_ إقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات والجامعات...الخ؛

_ إنشاء الطرق وشبكات المياه والصرف؛

وهكذا نجد أن التمويل الأصغر بعقد الإستصناع يجمع بين جميع المجالات وبالتالي لهذا العقد دور فعال في تمويل البنية التحتية لأي بلد وهو ما يساهم في تنميته وتطويره.

رابعا: دور التمويل الأصغر بصيغة البيع بالتقسيط في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يساهم البيع بالتقسيط في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث أن البائع يستطيع التنويع في طرق البيع والتسويق حيث يبيع نقدا، ويبيع لأجل سواء على قسط أو أقساط متعددة وبذلك يزيد من أرباحه ويضاعف من رأسماله مما يزيد من حجم تأثيره الاقتصادي في المجتمع بشكل عام، كما يسهل البيع بالتقسيط المشتري الحصول على السلع التي يحتاجها حتى لو لم يملك ثمنها، وذلك من خلال شرائها بالتقسيط الأمر الذي يسهل عليه دفع ثمنها خلال مدة طويلة بدلا من الإدخار، كما أن التجار يتمكنون من العمل والتجارة وهم لا يملكون

[1] عبد الجبار عبيد السماني، **البيوع التمويلية في المصارف الإسلامية**، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 18، 2016، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، ص ص 36-37.

[2] سماح كحلي، نسرين عوام وآخرون، **دور عقد الإستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة المنهل الإقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 366.

[3] عديلة خنوسة، **دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، جامعة الشلف، الجزائر، ص 17.

رأسمال وهذا ما يزيد الإنتاج والدخل ويقلل البطالة ويعمل على معالجة الكثير من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية[1].

الفرع الثالث: دور التمويل الأصغر بالصيغ القائمة على البر والإحسان في تحقيق التنمية الإقتصادية

التمويل الأصغر الإسلامي مبدأه الأساسي التكافل والرحمة ومساعدة أصحاب الحاجة من خلال تقديم التمويلات بصيغة إسلامية خالية من الفوائد وإستثمار مجموعة أموال المؤسسات الإسلامية لأبعاد إقتصادية.

أولا: دور التمويل الأصغر بصيغة القرض الحسن في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يقوم القرض الحسن في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي على إتاحة هذه المؤسسات مبلغا محددا لفرد من الأفراد أو لأحد عملائها، حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية عمولات أو مطالبته بفوائد وعائد إستثمار هذا المبلغ أو مطالبته بأي زيادة في أي نوع، بل يكفي مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي فقط أن تسترد أصل القرض والأموال التي أقرضتها لهذا العميل أو لهذا الفرد، ويتم تقديم هذه القروض لغايات معينة مثل العلاج والتعليم وعمل المشروعات الصغيرة والمصغرة ولعلاج مشكلة البطالة[2].

ثانيا: دور التمويل الأصغر بصيغة الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعتبر الزكاة ركيزة من الركائز التي يقوم عليها الإقتصاد الإسلامي، حيث تدفع الأموال إلى مجال التنمية والإستثمار، فالزكاة تهدف إلى الوصول إلى المجتمع المسلم إلى حد الكفاية وتحقيق الرفاه الاقتصادي للأفراد، وذلك برفع مستوى المعيشة للمجتمع كله[3].

ويؤدي إستثمار أموال الزكاة وتوزيعها في إطار التمويل الأصغر إلى تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث أن الزكاة تعمل على توجيه التمويل والإستثمار في هذه المشروعات لخلق واقع إنتاجي حقيقي وقوي ينمي الإقتصاد المحلي والدخل القومي، هذا الأخير تعمل الزكاة على تنميته من خلال إنفاق حصيلتها على المشروعات الصغيرة المنتجة، ودعم صغار المنتجين والمشروعات متناهية الصغر بدعمهم وتمويل مشاريعهم، وبذلك تؤدي الزكاة إلى زيادة حركة النقود والعملات فتزداد القوة الشرائية مما يعمل على زيادة الإستثمار في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر[4].

---

[1] محمد أمين مازون، **الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية**، مجلة المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جوان 2018، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 327.

[2] رويدة أيوب المشني، ومآب معاوية ناشف، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، المنعقد سنة 2018، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 19.

[3] أحمد زكرياء صيام، **دور الزكاة في صناعة تمويل المشروعات الصغيرة**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 03، العدد 01، 2020، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 101.

[4] مرجع نفسه، ص 106.

تشكل الزكاة مصدرا لتمويل كل ذي حرفة أو تجارة يحتاج معها إلى مال لا يجده أو من يملك مشروعا صغيرا يحتاج أن يطوره أو لا يملك مشروع ويحتاج لتأسيس مشروع جديد، ولذلك تعمل الزكاة على إعادة وإستخدام جزء من العاطلين من العمل ودمجهم في العملية الإنتاجية بالتالي زيادة العمالة والحد من البطالة[1].

ثالثا: دور التمويل الأصغر بصيغة الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية

إن مفهوم التنمية الإقتصادية يركز على المتغيرات الإقتصادية كالنمو الإقتصادي وتوزيع الدخل والإستثمار والمنفعة الكلية والأرباح، ويعد إستخدام صيغة الوقف في التمويل الأصغر الإسلامي موردا إقتصاديا مهما حيث من خلال تكفله بكثير من نفقات التشغيل التي تثقل كاهل الدولة والتي تعد في الوقت نفسه من لأهم العوامل التي ترقى بالمجتمعات ومنه يقوم الوقف بتعزيز الموازنة العامة للدولة كما يقوم الوقف بتمويل التنمية الإقتصادية وتوفير فرص العمل وتنشيط التجارة الإقتصادية والبنية التحتية من خلال إنفاق أموال الإستثمار على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور وعلى المشروعات الصغيرة ومتناهية في الصغر وتخصيص عوائد الوقف للمحتاجين والمرضى[2].

ويبرز دور التمويل الأصغر بالوقف في معالجة مشكلة البطالة من خلال تشغيل الكثير من العاطلين وكذا تحسين نوعية العمل في المجتمع لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات مما يرفع من الكفاءات المهنية والقدرات الإنتاجية للأيدي العاملة، كما أن أهم ما يساهم به التمويل الأصغر بالوقف في حل المشاكل الإقتصادية هو الحد من التضخم من خلال زيادة الإستثمارات وبالتالي زيادة الناتج المحلي، ومن ثم الحصول على العملات الصعبة ونظرا لأن الوقف يتميز بالإستمرار فإن علاجه لهذه المشكلة يكون مستمرا وفي حالة وجود إنكماش إقتصادي يتم من خلال الوقف تقديم القروض الحسنة لذوي الإحتياجات المالية والتمويل بمختلف الصيغ الإسلامية التي تساعد على دعم ديناميكية التمويل الوقفي للنشاط الاقتصادي للدولة، يؤدي الوقف إلى زيادة القوة الشرائية للموقوف لهم بالتالي تزداد نفقاتهم على السلع والخدمات مما يؤدي إلى دخول قوة جديدة إلى السوق تستدعي زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى إنتعاش الحركة الإقتصادية وزيادة فعلياتها[3].

رابعا: دور التمويل الأصغر بصيغة القرض الحسن في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يتم التمويل بهذه الصيغة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال الأموال التي يضعها المسلمون في صناديق مخصصة لذلك في المساجد أو تسليمها إلى الجمعيات الخيرية ليتم توزيعها على أصحاب هذه المشاريع الذين يقدمون للإدارة طلب لتمويلهم وهو ما يؤدي إلى توفير الدعم المالي للمشروعات ومنها تنميتها.

إن هذه الصيغة تعمل على محاربة الفقر وتنمية الدخول لأصحاب الدخل المحدود[4].

---

[1] مرجع نفسه، ص 107.

[2] صالح صالحي، نوال بن عمارة، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 01 ، العدد 01، ديسمبر 2014، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 157.

[3] قارة سليمان محمد خليد، مرجع سبق ذكره، ص ص 259-260.

[4] ياسين حريزي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

ويمكن إيجاز استخدامات الصيغ الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02/01): الصيغ الإسلامية وأمثلة لخيارات استخداماتها في التمويل الأصغر

الصيغة	المجال الملائم	ملاحظات
المشاركة	– تمويل شراء الأصول الثابتة – تمويل احتياجات رأس المال العامل	– تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية – الأنسب لتمويل الصناعة والزراعة
المضاربة	– تمويل شراء الأصول الثابتة – تمويل احتياجات رأس المال العامل –التمويل النقدي(احتياجات السيولة)	– تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية – الأنسب لتمويل الحرفيين والمهنيين
المزارعة	– تمويل شراء الأصول الثابتة – تمويل احتياجات رأس المال العامل	– تصلح لتمويل النشاط الزراعي – الأنسب لتحقيق التنمية الريفية
الاستسقاء	– تمويل شراء الأصول الثابتة	– تصلح لتمويل النشاط الزراعي
المرابحة	– تمويل شراء الأصول الثابتة – تمويل احتياجات رأس المال العامل – تمويل تجارة الصادرات والواردات	– تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية – الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات
السلم	– تمويل شراء السلع الصناعية والزراعية تمويل احتياجات رأس المال العامل – التمويل النقدي (احتياجات السيولة)	– تصلح لتمويل النشاط الزراعي – تصلح لتمويل التصنيع الزراعي
الإستصناع	– تمويل شراء الأصول الثابتة	– تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية
الإجارة	– تمويل شراء الأصول الثابتة – تمويل الخدمات (الصحية والتعليمية)	– الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات
القرض الحسن	– تمويل كل الأغراض	– الأنسب للتمويل النقدي
الزكاة والصدقات	– تمويل كل الأغراض	– الأنسب لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية
الوقف	– تمويل شراء الأصول الثابتة	– الأنسب لتمويل الخدمات الصحية والتعليمية

المصدر: عصام محمد علي الليثي، إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر: مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة (السودان)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، جوان 2013، السعودية، ص ص 14– 15.

المطلب الثاني: دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

إن هدف التمويل الأصغر الإسلامي بالدرجة الأولى يسعى لتحقيق التكافل الإجتماعي، وقد إعتمدت مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق هذه الهدف على مجموعة من الصيغ التي تتماشى مع متطلبات تحقيق التنمية الإجتماعية ومنه التنمية المستدامة.

الفرع الأول: دور التمويل الأصغر بصيغة الزكاة في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

تقوم الزكاة كآلية من صيغ التمويل الأصغر الإسلامي على مبدأ مساعدة الفقراء وتحسين الوضع المعيشي للطبقات الفقيرة من أجل المساهمة في التنمية الإجتماعية.

تعد الزكاة من بين أبرز الوسائل والأدوات التي تعالج مشكلات المجتمع الاقتصادية حيث أنها وسيلة من وسائل إعادة توزيع الدخل ونقله من وحدات الفائض إلى وحدات العجز بالتالي تنشط حركة الأسواق وينتج عن هذه الحركة زيادة الإنتاج، كما أن الفكرة البارزة في الزكاة هي أن تعمل على كفاية من لا يجد الفرصة ليسعى كما أنها تساعد القادر على العمل على تمويل مشروع صغير يعيش منه ويعمل على تطوير ذاته ومساعدة غيره، ويتم تقديم مساعدات مالية قائمة على المشاركة في إقامة المشاريع التي توفر دخلا مناسبا للإنسان، إذ يمكن لكثير من الفقراء أن يستفيدوا مباشرة من الحصول على قروض التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة، التي تعد من أهم الوسائل التي تمكنهم من التغلب على الفقر، من خلال توفير فرص العمل المناسبة[1].

وتعد الزكاة مصدرا أساسيا في التمويل الأصغر الإسلامي، إذ أن وجود فريضة الزكاة مع بداية كل حول شهري يوفر للتنمية موردا منتظما يتجدد خلال السنة الواحدة لاختلاف بداية السنة من مزكي لآخر ويجنب ذلك العملية الإنمائية مخاطر نقص الموارد التمويلية وخطورة استكمالها من الخارج، حيث يتم توجيه جزء من حصيلة الزكاة إلى إقامة المشاريع الاستثمارية التي يحتاجها الفقراء والتي يتم تشغيلهم فيها، كما يجوز استخدام جزء منها في شراء أدوات الإنتاج وتمليكها لصغار العمال الذين يستحقون الزكاة[2].

إن الزكاة توفر أموال كافية وملائمة للتمويل الإسلامي الأصغر من خلال الأموال المجمعة من الزكاة، ويمكن لمؤسسات التمويل الأصغر استخدام صندوق الزكاة في منح الأموال اللازمة لسد الحاجات الاستهلاكية الأساسية للمجموعة الأشد فقرا في المقام الأول، وتوفر الأموال اللازمة لمباشرة المشروع، وعلى هذا الأساس لا ينبغي مطالبة المستفيد لا بتسديد أصل المبلغ أو العائد على الاستثمار، إن استخدام مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي لأنماط التمويل المطابقة للشريعة الإسلامية القائمة على مبادئ العدالة الاجتماعية، المساواة من المحتمل أن يسفر عن نتائج أفضل من حيث محاربة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة[3].

---

[1] زيد أيمن، أمينة بودراع، مرجع سبق ذكره، ص 399.

[2] نهار خالد بن الوليد، نعاس صديقي وآخرون، **مدى مساهمة أموال صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 165.

[3] ياسين حريزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 75- 76.

الفرع الثاني: دور التمويل الأصغر بصيغة الوقف في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

من أجل تحقيق التكافل الإجتماعي وتحسين الوضعيات الإجتماعية يتبنى نظام التمويل الإسلامي الوقف كصيغة من صيغه التي تجمع ما بين الرؤى الإقتصادية والإجتماعية، ومن أبرز أدوار الوقف في عملية التنمية الإجتماعية ما يلي[1]:

– يساعد الوقف في تحقيق الإستقرار الإجتماعي وشيوع روح التراحم بين أفراد المجتمع وحمايته من الأمراض الإجتماعية التي تنشأ عادة في المجتمعات التي تسود فيها روح الأنانية المادية، وينتج عنها الصراعات الطبقية بين المستويات الإجتماعية المختلفة، مما يعزز روح الإنتماء بين أفراد المجتمع وشعورهم بأنهم جزء من جسد واحد؛

– يسهم الوقف في مجال التنمية الإجتماعية من خلال إستثمار الأموال الوقفية في إنشاء المدارس وكفالة الفقراء والمساكين وأبناء السبيل...الخ؛

– يساعد نظام الوقف على تقليص الطبقية في المجتمع، وإنتقال الأفراد من طبقة إجتماعية لطبقة إجتماعية أعلى فتعليم الفقراء يساعد على رفع مستوى حياتهم الإقتصادية؛

– يظهر الوقف الحس التراحمي الذي يملكه المسلم ويترجمه بشكل عملي في تفاعله مع هموم مجتمعه الكبير، مما يعمل على تعزيز روح الإنتماء المجتمعي بين أفراد المجتمع.

أما من الجانب الصحي فإن الوقف يمكن من تخفيف حدة النقص الذي يعانيه هذا القطاع خاصة في المناطق القروية المفتقرة للخدمات، كإقامة مراكز طبية في أطراف المدن والقرى إلى جانب مشروع الصيدليات الشعبية الذي يرمي لإقامة صيدليات في الأحياء الشعبية والقرى البعيدة لتقديم الدواء للفقراء بأسعار منخفضة حيث يشكل الوقف مصدرا من مصادر الإنفاق الصحي سواء من خلال النهوض بعلم الطب والصيدلة ووقف الكتب المتصلة بذلك أو من خلال بناء مستشفيات؛

كما يساهم الوقف في توفير التعليم وإتاحته لكافة أفراد المجتمع ، فهو من أهم المؤسسات الحضارية في الإسلام التي كان لها دور فعال في نشر العلم وإتاحة التعليم سواء داخل المساجد أو المدارس أو تقديم أدوات الدراسة وكتب علمية وتقديم رواتب المعلمين والمدرسين ، وكثير من هذه المدارس من خلال الوقف(أموال الوقف) تقدم المنح الدراسية للطلبة بما يكفيهم لمعيشتهم إضافة إلى السكن الخاص بهم[2].

[1] صالح صالحي، نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] عادل بونقاب، هاجر سي ناصر، **الوقف الإسلامي ودوره في التنمية المحلية المستدامة**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 03، 2020، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص 1506.

الفرع الثالث: دور التمويل الأصغر بصيغة القرض الحسن في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

دعا الإسلام إلى المسلمين إلى التراحم والتكافل فيما بينهم ومن أبرز وسائل المساعدة التي إنتهجها الإسلام القرض الحسن كآلية إقتصادية وإجتماعية من أجل تحقيق التنمية المجتمعية والإقتصادية.

تعد القروض الحسنة من صيغ التمويل الأصغر الإسلامي الغير ربحية، التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي حيث تمنحه للعملاء على أن يضمن سداده دون تحميله أية أعباء إضافية أو عمولات مالية ، حيث تكتفي المؤسسات التمويلية هنا باسترداد المبلغ المالي الممنوح للعميل وفي الغالب تمنح هذه القروض لأغراض إجتماعية ومن بين الأوجه التي يمنح فيها هذا القرض ويسهم في تحقيق التنمية الإجتماعية ما يلي[1]:

- ضمان التكفل بالأفراد والعلاج بالتالي مساعدة الطبقات الفقيرة؛
- تمويل تكاليف الدراسة والتعليم للأفراد الغير قادرين؛
- تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر لذوي الدخل المحدود؛
- من خلال تقديمه لهذه التمويلات وتنشيط الإستثمارات يسهام القرض الحسن في التشغيل والعمالة وبالتالي علاج لمشكلة البطالة.

إن القرض الحسن يوفر السيولة للطبقات الفقيرة وتغنيهم عن الحاجة لمسائلة الغير، وهنا يتبلور أصل التسامح بين الناس وتحقيق التكافل لذلك يصنف ضمن الأهمية الإجتماعية لتصغيره الفجوة بين الفقراء والأغنياء[2].

الفرع الرابع: دور التمويل الأصغر بصيغة الصدقات والمنح في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

تساهم الصدقات والهبة في تحقيق التنمية الإجتماعية من خلال تقديمها للمساعدة المالية للفقراء وذوي الدخل المحدود ومنها المساهمة في تخفيف البطالة من خلال دعمها للمشروعات الصغيرة وبالتالي التحفيف من حدة الفقر وتنمية المجتمعات.

بصفة عامة تقوم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بالعديد من الأنشطة الإجتماعية بالإستناد إلى مسؤوليتها في التنمية الإجتماعية، مثل منح الإعانات والمساعدات للمساجد وطلاب العلم، وإصدار الكتب والمراجع والنشرات الإسلامية، والإسهام في برامج محو الأمية ومواجهة أزمة السكن، حيث تعطى الأولوية في التمويلات للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع والتي تعمل على تحقيق التوازن بين جميع القطاعات وتهتم بتمويل الحرفيين والمشروعات المتناهية في الصغر وتخصيص جزء من إستثماراتها في تمويل مشروعات ذات النفع الإجتماعي[3].

---

[1] رويدة أيوب المشني، مآب معاوية ناشف، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] بن يمينة فاطمة الزهراء، بن مصطفى ريم، **دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع وفق آليات القرض الحسن**، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد 04، العدد 01، مارس 2019، ص 67.

[3] رويدة أيوب المشني، مآب معاوية ناشف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

إن الإسلام لم يهمل الجانب البيئي في مبادئه حيث يعمل التمويل الأصغر الإسلامي من خلال آلياته المختلفة في الحفاظ على البيئة والمساهمة في تنميتها.

الفرع الأول: دور التمويل الأصغر بصيغة الوقف في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة:

يعتبر الإهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة والمحافظة عليها من الإندثار المضمون والجوهر التي تقوم عله التنمية المستدامة، وتحقيق المساواة بين الأزمنة والإنصاف بين الأجيال هو مبدأ ثابت في الوقف الإسلامي كما هو لصيق بالتنمية المستدامة، وهو ما يؤكد تجدر العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة، فالوقف يضمن أن تظل الأملاك الوقفية مستغلة فيما عنيت به لاتباع ولا تتلف، بل تنتقل من جيل لآخر من خلال إستثمار أمواله والمحافظة عليها[1].

وتعمل الصناديق الوقفية البيئية على تطوير المشاريع الوقفية القائمة لتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد أفكار جديدة لمشاريع تخدم جميع الجوانب من خلال مشاريع وقف بيئي، ويدرس هذا الصندوق المشاكل البيئية من خلال هيئة تعاونية تضم المجتمع والحكومة والجمعيات البيئية، وتتمثل أهداف هذا الصندوق البيئية التي تساهم في حماية البيئة وتنميتها في[2]:

- نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع؛
- المساهمة في تدريب الإطارات العاملة في مجال البيئة؛
- المساهمة في مشاريع تنمية والمحافظة على البيئة وتحضرها؛
- المساهمة في المشاريع المرتبطة بمكافحة التلوث البيئي وإدارة النفايات؛
- إنشاء محميات خاصة بالحيوانات.

والمتتبع لتاريخ الوقف الإسلامي يجد العديد من المساهمات الوقفية في مجال حماية البيئة ومكوناتها، فوجدت الأوقاف لصيانة الأنهار والمحيط الحضري والبيئة[3].

كما أن التمويل الأصغر الوقف يساهم في دعم الخدمات الصحية في المجتمع، مما يقلل من إنتشار الأمراض وبذلك يسهم في توفير بيئة صحية لأفراد المجتمع وكذا إهتمامه بإعادة توزيع الدخل وتحسين البنية التحتية للإقتصاد وتوفير القروض لكثير من النشاطات الإنتاجية يعتبر دليل واضح على إهتمام الوقف باستغلال الموارد الطبيعية[4].

---

[1] جودي ليلى، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 100.

[2] مرجع نفسه، ص ص 105- 106.

[3] عادل بونقاب، هاجر سي ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 1507.

[4] صالح صالحي، نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الفرع الثاني: دور التمويل الأصغر بصيغة الزكاة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

تعتبر الزكاة كآلية لدعم المشاريع التنموية في المجتمعات بكل أشكالها الإقتصادية والإجتماعية والبيئة، هذه الأخيرة تسعى الزكاة لأجل إستدامتها والحفاظ على مواردها وطبيعتها.

إن التمويل الأصغر بأموال الزكاة يمكن أن يكون داعما ومكملا لمسيرة التنمية المستدامة في جانبها البيئي، فبواسطة دعم أموال الزكاة يتم إنشاء المساحات الخضراء في البلد من أجل زيادة التشجير والحد من التصحر، كما تقدم المساعدات المالية للمتضررين من التقلبات المناخية ومنح قروض حسنة من أموال الزكاة للأفراد الذين يرغبون في إحياء الأراضي وغيرها مع إعطاء أموال الزكاة للأفراد القادرين على الإنتاج مع تقديم الأراضي الفلاحية من طرف الدولة، كما يتم بواسطة هذه الصيغة الإسلامية بناء السدود بهدف إستغلال مياه الأمطار[1].

ومن ناحية التغير المناخي يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي أن تمارس دورا هاما في حماية المناخ من خلال المجالات المتاحة للتدخل أمامها خاصة على مستوى العملاء، حيث تستطيع الآليات الإسلامية أن تساعد العملاء على تخفيض إنبعاثات الكربون وذلك بتمكينهم من التحول إلى مصادر الطاقة الدفيئة، من خلال عملها مع موردي أجهزة توفير الطاقة المجربة، للإقراض للأسر المعيشية (ألواح الطاقة الشمسية أو هاضمات الغاز الحيوي) من أجل شراء المعدات وهو ما يشكل حافزا للأسر المعيشية للتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة ومنها المحافظة على المناخ[2].

إن الطبيعة الخاصة لنشاط مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي تؤدي إلى دعم التنمية المستدامة، فمن خلال مات قوم به من دور في حماية الموارد التمويلية من التبديد في استخدامات لا فائدة حقيقية منها والعمل على ترشيد استخدامها، وكذلك من خلال مايقوم به هدا النشاط من دور في حماية البيئة من التلوث والأضرار الأحرى عن طريق صيغ المساقاة والمزارعة[3].

من خلال ما سبق يمكن القول أن مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق الاستدامة البيئية تتجلى في البعدين السابقين الاقتصادي والاجتماعي حيث من خلال دوره في تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي تتحقق المساهمة في التنمية البيئية والحفاظ على مواردها الطبيعية.

---

[1] إشراق بن الزاوي، **صناديق الزكاة نموذج للتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 441.

[2] ياسين حريزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 115- 116.

[3] رويدة أيوب المشني، مآب معاوية ناشف، مرجع سبق ذكره، ص 20.

خلاصة

تشكل التنمية المستدامة توجها عالميا وتشكل أهمية كبيرة لدى الدول الصناعية وخاصة النامية، من خلال تكامل أبعادها التي تشكل هدف وخاصية لها في نفس الوقت، ومبادئها القائمة على الحفاظ على حق الأجيال القادمة وتحقيق الطفرة التنموية في الوقت الحاضر، وإرساء العدل والمساواة بين المجتمعات والأجيال، وهي غاية التنمية المستدامة.

وقد أولت مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي اهتمامها بتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية وحتى البيئية من خلال صيغه التمويلية المتعددة والمتنوعة التي ساهمت في تحقيق البعد التنموي لمفهوم التنمية المستدامة، خاصة في شقها الاجتماعي الذي يمثل محور التمويل الأصغر الإسلامي الذي يسعى لتحقيق التكافل الإجتماعي والقضاء على الفقر والفوارق الإجتماعية مما يساهم في تنمية الاقتصاد وبالتالي تحقيق الاستدامة البيئية ومنه التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: تجربة السودان في التمويل الأصغر

المبحث الأول: استراتيجيات تطوير التمويل الأصغر في السودان

المبحث الثاني: تجارب بعض البنوك السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي

المبحث الثالث: تجارب بعض المؤسسات السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي

تمهيد

انفردت السودان في بداية الثمانينات من القرن الماضي، بأسلمة نظامها المصرفي من خلال قيامها والبنك المركزي بسن التشريعات والتنظيمات التي تتلائم مع طبيعة المؤسسات المالية الإسلامية في المعاملات التمويلية، ولمعالجة مشكلة الفقر والتدهور المعيشي والاجتماعي لأفراد مجتمعها، حيث اتجهت نحو تطوير التمويل الأصغر الإسلامي لأجل الوصول لجميع فئات المجتمع الفقيرة ومحدودي الدخل وصغار الحرفيين، والذي يرتكز على عدة آليات وأدوات تقدمها مؤسساته التمويلية سواء المصرفية منها وغير المصرفية للحد من الفقر وتقليل البطالة ومنه تحسين الوضع الإقتصادي والاجتماعي في إطار تنمية مستدامة شاملة.

وفي هذا السياق سيتم تسليط الضوء على النقاط التالية:

المبحث الأول: استراتيجيات تطوير التمويل الأصغر في السودان؛

المبحث الثاني: تجارب بعض البنوك السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي؛

المبحث الثالث: تجارب بعض المؤسسات السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي.

المبحث الأول: استراتيجيات تطوير التمويل الأصغر في السودان

من أجل النهوض بقطاع التمويل الأصغر في السودان، تبنت الحكومة السودانية عدة استراتيجيات وممارسات بهدف تطوير هذا القطاع، من خلال البنك المركزي وسياساته التمويلية الرامية إلى للدفع بعجلة الإقتصاد وتحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة والوصول إلى تحقيق أهداف الألفية.

المطلب الأول: سياسات الدولة (الحكومة) السودانية في تطوير صناعة التمويل الأصغر

اتبعت الحكومة السودانية العديد من الإجراءات والسياسات في مجال تنمية التمويل الأصغر، هذه السياسات تقوم على الرفع من قيمة التمويلات وخلق تشريعات مساندة للتمويل الأصغر وداعمة له ثم توجيهها نحو جميع القطاعات.

حيث أصدر مجلس الوزراء قرار رقم (387) والخاص بإجازة رؤية تطوير قطاع التمويل الأصغر وحسب الفقر التي تنص على عدم فرض أي ضرائب في التمويل الأصغر تحفيزا للمنتجين ودعما للإنتاج القومي، وعليه أوصى مجلس الوزراء بإعفاء عمليات التمويل الأصغر والصغير من كافة رسوم الدمغة، إذ أن العوامل المحلية في كل بلد قد تفضي إلى نتائج مختلفة إلا أنه تم إقتراح نهج يقوم على التميز بين الضرائب على المعاملات المالية والضرائب على صافي الأرباح الناشئة من مثل تلك المعاملات[1].

فمؤسسات التمويل الأصغر التابعة للمنظمات غير الحكومية والتي تسعى للربح لا ينبغي معاملتها نفس المعاملة التي تحظى بها جميع المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعمل من أجل الصالح العام عندما يتعلق الأمر بالضرائب على صافي الأرباح، ويكمن السبب وراء هذا الإعفاء من الضرائب على الأرباح في مبدأ مفاده أن المنظمة غير الحكومية تسدي ضعفا عاما معروفا ولا تقوم بتوزيع صافي فوائضها على حملة الأسهم الخاصين أو غيرهم من المطلعين على المعلومات الداخلية بل على العكس فإنها تقوم بإعادة استثمارها لتمويل أعمال تعود بالنفع على المجتمع، وعلى هذا الأساس فإن تطوير صناعة التمويل الأصغر قد وجدت الإهتمام في الدول النامية التي بادرت بإنشاء مؤسسات وهيئات من أجل وضع الخطط والإستراتيجيات والتشريعات لمكافحة الفقر عبر آلية التمويل الأصغر، فنجد حتى دول العالم الأول أولت تطوير المشروعات الصغرى الإهتمام ضمن برامجها الإقتصادية، وقد تقدم السودان كثيرا في صناعة التمويل الأصغر من حيث وضع السياسات والضوابط وسن التشريعات والبناء الهيكلي[2].

---

[1] دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي، **السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر**، مجلة التمويل الأصغر، العدد 04، ديسمبر 2019، بنك السودان المركزي، ص 4.

[2] مرجع نفسه، ص 6.

ومن ضمن السياسات التي جاء بها هذا القرار فيما يخص تنمية وتطوير التمويل الأصغر نجد أيضا[1]:

- تحويل إستراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر إلى إستراتيجية وطنية شاملة لتنمية قطاع التمويل الأصغر، وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص والصلة؛
- إدماج مؤشرات إستراتيجية التمويل الأصغر في السياسات الكلية والقطاعية وبالإضافة لخطط التنمية الإقتصادية والخرائط الاستثمارية في الولايات وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية؛
- تحديد القطاعات ذات الأولوية لمشروعات التمويل الأصغر في كل الولايات؛
- إعداد ومتابعة إصدار قانون خاص لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء إدارات ووحدات للتخطيط المشروعات بالوزارات؛
- إعداد وإجازة الخطة الإستراتيجية القومية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان؛
- إنشاء مؤسسات تمويل أصغر عل الأقل في كل الولايات وتعميمها في المستقبل لتشمل كل المحليات.

كما قامت الحكومة السودانية بتبني سياسة جديدة والمتمثلة في إنشاء وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير)، بموجب قانون أصدره المجلس الوطني سنة 2013، وبدأت نشاطها سنة 2016، وهي مؤسسة مالية سودانية ذات منفعة عامة تعمل على تقديم الضمان بالجملة للحصول على تمويل مصرفي من البنوك لعدد من الجهات التي لا تمتلك القدرة الكافية على تقديم الضمانات المطلوبة لجهات التمويل المانحة سواء كانت داخلية أو خارجية في مجال التمويل الأصغر في السودان، وتتمثل أهدافها في[2]:

- تنفيذ ودعم السياسات الخاصة بتقليل حدة الفقر والبطالة في السودان والمساهمة في التنمية من خلال توفير ضمان التمويل للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم التمويل لمشروعات الصغرى لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تفعيل دور البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتشجيعها للدخول في مجال التمويل الأصغر حسب النسبة التي يحددها البنك المركزي؛
- جعل قطاع التمويل الأصغر جاذبا من خلال مساعدة البنوك والمؤسسات العاملة بالتمويل الأصغر في الحصول على التمويل بالجملة من الجهات المختلفة الإقليمية والعالمية؛
- تحسين ورفع كفاءة المؤسسات من خلال تعاملها مع البنوك وفقا للأسس والممارسات العامة.

عملت السودان من خلال هذه الوكالة على منح تمويلات بشروط ميسرة تمثلت هذه الشروط في[3]:

- إعفاء أصحاب المشروعات من القسط الأول بشرط إبداء الجدية في تكوين المشاريع؛

[1] البنك المركزي السوداني، وحدة التمويل الأصغر، الموقع الإلكتروني: http://www.mfu.gov.sd، يوم 2021/06/12 على الساعة 21:15.

[2] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لسنة 2019، ص 93.

[3] رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- قبول الضمان الشخصي وضمانات الصناديق الإجتماعية والاتحادات والمنظمات المعنية بالمشروعات الصغيرة؛
- أن يكون النشاط إنتاجيا؛
- أن يغطي التمويل التكلفة الكلية ويحقق عائدا مجزيا.

المطلب الثاني: سياسات البنك المركزي السوداني في تطوير صناعة التمويل الأصغر

بهدف الوصول إلى قطاع مستدام في مجال التمويل الأصغر عمل البنك المركزي على وضع خطط إستراتيجية مثلت الأساس في تنمية القطاع والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية.

الفرع الأول: السياسات المنتهجة من قبل البنك المركزي السوداني في تطوير التمويل الأصغر

بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يحوز عليها قطاع التمويل الأصغر ودوره في دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية من المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق العدالة الإجتماعية باعتباره وسيلة فاعلة لتخفيف حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام، وإشاعة روح المبادرة والابتكار وتحسين مستوى المعيشة لذوي الدخول المحدودة، ولزيادة الدخول والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصاديا، بادر بنك السودان المركزي بتبني رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان واعتمادها كإستراتيجية أساسية لبناء القطاع وتمكينه من لعب دور ريادي لدفع عجلة الإقتصاد في السودان[1].

حيث قام بنك السودان المركزي بإنشاء وحدة متخصصة للتمويل الأصغر كوحدة مستقلة مناط بها العمل على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان، وبكونها أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها البنك المركزي عملت على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في البلاد الإسلامية وتهدف إلى[2]:

- الإعداد والإشراف على السياسات الداعمة لأعمال التمويل الأصغر المتوافقة مع الموجهات التشريعية القائمة؛
- تعزيز دور وإسناد مؤسسات التمويل الأصغر على دمج الصيرفة بالأهداف الإجتماعية وتكون لها القدرة على تقديم وتوفير خدمات مالية بطريقة مستدامة للفقراء الناشطين إقتصاديا؛
- تطوير وتوفير إطار تنظيمي ومؤسسي لتقديم خدمات التمويل الأصغر المتجهة نحو السوق وذلك لتحقيق الكفاءة والاعتماد على الذات؛
- تفعيل دور البنوك في تقديم وتوفير خدمات التمويل الأصغر باستهداف العملاء ذوي الجدارة الائتمانية والناشطين إقتصاديا؛
- إسناد إنشاء شبكة للتمويل الأصغر لمناصرة تغيرات السياسات والقوانين لنمو وتطوير القطاع ولتعمل على تكثيف حملات رفع الوعي لصناعة التمويل الأصغر وبناء قدرات المستفيدين من التمويل الأصغر؛
- إنشاء منظمة تنظيم ذاتي حتى لا تسبب مؤسسات التمويل الأصغر أي مخاطر نظامية للنظام المالي، كما يمكن لهذه المنظمة توفير الموجهات والإسناد الإستراتيجي لمؤسسات التمويل الأصغر؛

[1] بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، الموقع الإلكتروني: http://www.mfu.gov.sd، يوم 2021/06/12 على الساعة 21:15.

[2] تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2007.

- بناء قدرات مؤسسات التمويل الأصغر، وذلك لتحسين كفاءتها وقدراتها المالية والإدارية.

وضمن سياسات البنك المركزي الرامية إلى تطوير هذا القطاع تبنى البنك المركزي عدة استراتيجيات لتنمية وتطوير هذا القطاع خلال الفترة (2015-2019) والمتمثلة في:

الجدول رقم (03/01): سياسات البنك المركزي السوداني لتطوير التمويل الأصغر

السنة	ما تضمنته السياسة التمويلية بخصوص التمويل الأصغر
2015	1.الاستمرار في سياسة توظيف نسبة 12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل بنك للتمويل الأصغر والمتناهي الصغر والتمويل ذو البعد الإجتماعي. 2.تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على تقوية قاعدة رأس المال والضبط المؤسسي لديها لتعزيز الروابط مع البنوك. 3.تفعيل دور الوسائط المحلية والتنظيمات المهنية والتعاونيات وأصحاب من الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي لتوسيع قاعدة التمويل الأصغر. 4.تعزيز حماية المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لإصدار دليل حماية العملاء. 5.الاستمرار في تطبيق مقررات وموجهات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر. 6.الاستمرار في دعم برامج بناء القدرات للعاملين في البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر.
2016	1.الإستثمار في توظيف نسبة 12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل بنك للتمويل الأصغر. 2.العمل على تعزيز الروابط بين البنوك التجارية والمتخصصة ومؤسسات التمويل الأصغر باستخدام الضمانات المختلفة. 3.تعزيز حماية العملاء الفقراء ومواصلة العمل بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لتطوير الضوابط الرقابية والداعمة للاستخدام الأمثل لتقنية الاتصال والمعلومات . 4.على البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تنويع المنتجات وخدمات التمويل الأصغر واستخدام الصيغ الإسلامية الأخرى مع عدم التركيز على صيغة المرابحة ومراعاة تحديد هوامش الأرباح المناسبة. 5.تشجيع قيام محافظ التمويل الأصغر المشتركة لتمويل المشروعات الإنتاجية ذات الميزات التفضيلية، وربط الوسائط المحلية والتنظيمات المهنية وغيرها بالأسواق بما يضمن تطوير طرق التمويل الأصغر الجماعي. 6.الاستمرار في تطبيق مقررات وموجهات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر.
2017	1.الاستمرار في توظيف نسبة 12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل بنك للتمويل الأصغر. 2.حث البنوك على الإستفادة من الضمانات التي تقدمها وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة. 3.تشجيع بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر على الانتشار الأفقي عبر فتح نوافذ وفروع جديدة في المناطق الريفية، والعمل وفقا للميزات النسبية بالولايات. 4.تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على إعادة رسملة أرباحها وذلك لتقوية رؤوس أموالها ورفع قدراتها التمويلية. 5.حث المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على التوسع في استخدام صيغ التمويل الإسلامية بخلاف المرابحة مثل السلم، الإستصناع، المشاركة، المضاربة، المقاولة، الإجارة. 6.تشجيع البنوك على تقديم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

2018	1.الاستمرار في توظيف نسبة لا تقل عن 12% من المحفظة التمويلية المنفذة خلال العام لكل بنك للتمويل الأصغر والصغير والمتوسط. 2.التوسع في استخدام صيغ التمويل الإسلامية بخلاف المرابحة مثل السلم والسلم الموازي، الإستصناع والإستصناع الموازي والمشاركة والمضاربة المقيدة والمقاولة والإجارة وغيرها. 3.تقديم التمويل للقطاعات الإنتاجية عبر سلسلة القيمة وربطها بالأسواق. 4.تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالطاقة البديلة والمتجددة. 5.حشد الموارد الادخارية لنشر ثقافة الإدخار على ذوي الدخل المحدود. 6.على مؤسسات التمويل الأصغر والصغير والمتوسط حث عملائها للاستفادة من خدمات التمويل وتوجيهها لمشروعات التقنية المصرفية مثل تواكيل نقاط البيع والمحفظة الإلكترونية وغيرها.
2019	1.الاستمرار في توظيف نسبة لا تقل عن 12% من المحفظة التمويلية المنفذة خلال العام لكل بنك للتمويل الأصغر والصغير والمتوسط. 2.تشجيع المصارف على التوسع في منح التمويل للقطاع الخاص بالتركيز على القطاعات ذات الأولوية والمتمثلة في قطاع الصادر وعمليات إنتاج السلع والخدمات للقطاع الزراعي والحيواني والصناعي والتعدين وقطاع النقل. 3.السماح للبنوك بتمويل كافة عمليات تشييد العقارات عدا شراء الأراضي. 4.السماح للبنوك بتمويل التجارة المحلية بكل صيغ التمويل عدا صيغة المضاربة. 5.تعزيز الالتزام بالمعايير الرقابية الدولية الصادرة من لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. 6.الالتزام بمؤشرات السلامة المالية ورفع الكفاءة المالية وإحكام الرقابة المصرفية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-عبد الله آدم عبد الله أحمد، دور سياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة من 2008-2017، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في الإقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، 2018، ص ص71-72.

-تقارير بنك السودان المركزي للفترة (2015-2019).

الفرع الثاني: مهام بنك السودان المركزي لتطوير التمويل الأصغر

في إطار سياسات بنك السودان المركزي الرامية إلى تشجيع قيام أنشطة تمويل مصغر في السودان، فقد قام الإطار الرقابي والتنظيمي بتحديد مهام بنك السودان المركزي في هذا الخصوص على النحو التالي[1]:

- ضمان بيئة عمل مستقرة من خلال السياسات واللوائح المناسبة؛
- تشجيع الولايات على تخصيص مبلغ لا يقل عن1% من ميزانياتها الحكومية لتقديم قروض وخدمات التمويل المصغر لصالح سكانها؛
- إنشاء مركز للاستعلام الائتماني؛

[1] أمين قسول، **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية-دراسة تجارب دول عربية-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص ص 121-122.

- تشجيع إنشاء مؤسسات التمويل المصغر؛
- التنظيم والرقابة على مؤسسات التمويل المصغر؛
- تشجيع البرامج التدريبية المناسبة للمنظمين، المروجين والممارسين في هذا القطاع بالتعاون مع أصحاب المصلحة؛
- إصدار سياسات للتمويل المصغر تعني بتوزيع محفظة التمويل على قطاعات التمويل المصغر كما تحدد التمويل الموجه للنساء والريف؛
- تكوين المجلس الاستشاري للتمويل الأصغر ككيان استشاري يتبع للمحافظ ويظم ممثلين عن الجهات ذات العلاقة والخبرة بالتمويل الأصغر، حيث يقوم بتحديد تكلفة التمويل المصغر وتحديد منتجاته وكذا إصدار السياسات التشجيعية لدخول المؤسسات لقطاع التمويل المصغر، وأي مهام ذات تدخل ضمن هذا النطاق.

إن البنك المركزي من خلال هذه السياسات يسعى لتشجيع قيام أنشطة التمويل الأصغر وتعزيز دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية وتطوير القطاع المالي في السودان.

المطلب الثالث: تطور التمويل الأصغر في السودان

بسبب الأوضاع الإقتصادية السيئة والوضع الإجتماعي المقلق الذي عرفه السودان خلال الثمانينيات من القرن الماضي، كان لزاما على الدولة إيجاد حلول لتنمية القطاع المالي والإقتصادي والاجتماعي، من خلال تطوير وتنمية قطاع التمويل بصفته النهج الأنسب للتمكين الإجتماعي وللقضاء على الفقر والرفع من التنمية الإقتصادية.

الفرع الأول: تعريف التمويل الأصغر في السودان

ورد بلائحة شروط الترخيص لبنوك التمويل الأصغر بالسودان، أن المشروع الصغير يقصد به العمل الذي يحتاج تشغيله إلى تمويل صغير وأن إدارته عادة تقوم على مالك وحيد أو منظم عمل صغير يعمل لوحده أو يستخدم عدد قليل من الناس وبصورة رئيسية أعضاء الأسرة الأقربين بأجر إضافي، لا يحتاج إلى تسجيل رسمي ليباشر العمل، ومنظم العمل الصغير غير رسمي في عمله وبدون ترخيص أو سجلات رسمية للأنشطة أو الإرادات، أما الإطار الإقتصادي لنشاطات المشروعات الصغيرة فهي تتضمن الإنتاج البدائي والحرفي، كما عرفت سياسة بنك السودان المركزي التمويل الأصغر على أنه هو التمويل الأقل من أو يساوي واحد مليون دينار (خمسة ألف دولار) في المرحلة الأولى، والقطاع المستفيد من هذا التمويل يعرف في الصيرفة السودانية بقطاع التنمية الإجتماعية وهو يشمل الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين والأسر المنتجة[1].

[1] البنك المركزي السوداني، وحدة التمويل الأصغر متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.mfu.gov.sd، يوم 2021//06/13 على الساعة 22:30.

الفرع الثاني: مراحل تطور التمويل الأصغر في السودان

بدأ التمويل الأصغر في السودان منذ مدة طويلة، حيث كان تاجر القرية ولا زال إلى اليوم يقوم بإقراض النقود للمزارعين بهدف استعمالها في الزراعة مقابل أن يدفعوا له قسطا من محصولهم الزراعي في نهاية الموسم، وقد مر التمويل الاصغر في السودان خلال تطوره في إطاره المؤسسي بمرحلتين، مرحلة ما قبل الإصلاح الإقتصادي في السودان، ومرحلة ما بعد الإصلاح الإقتصادي في سنة 1992، وفي ما يلي أهم خصائص وسمات كل مرحلة[1]:

1.مرحلة ما قبل الإصلاح الإقتصادي:

ترجع بدايات التمويل المصغر في السودان في إطاره المؤسسي إلى ستينيات القرن الماضي، حيث عرف مع بداية ظهور تجربة البنوك المتخصصة كالبنك الزراعي السوداني وتجربة بنك الشعب السوداني، حيث كان توجه هذين البنكين يهدف بشكل رئيسي لخدمة الشرائح الضعيفة في القطاع الريفي، لتليها بعد ذلك تجربة بنك الإدخار السوداني والتي تختلف عن سابقتها في أنها كانت تستهدف القطاع الحضري من السودان وليس الريفي، ثم جاءت بعد ذلك تجارب البنوك الإسلامية في سنوات الثمانينات من القرن الماضي، ومن أبرز التجارب في هذه المرحلة تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك التنمية التعاوني الإسلامي، وأهم ما كان يميز هذه المرحلة بصفة عامة هو تدخل الدولة الصريح ومحاولتها الواضحة لدعم قطاع التمويل الأصغر من خلال تحديد تكلفة التمويل وحجمه وأرباحه؛

2.مرحلة ما بعد الإصلاح الإقتصادي:

في مرحلة ما بعد الإصلاح الإقتصادي في سنة 1992 اتسعت دائرة البنوك التي تعمل في قطاع التمويل الأصغر وبخاصة بعد ظهور الفروع المتخصصة التابعة لهذه البنوك، كما ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية والبنوك المتخصصة في التمويل الأصغر فقط، وأهم ما يميز هذه الحالة هو تخلي الدولة عن تدخلها الصريح فيما يتعلق بتحديد تكلفة التمويل وأرباحه واكتفائها بإصدار الموجهات الأساسية لعمل المؤسسات في هذا القطاع، كما تميزت هذه المرحلة كذلك باعتبار التمويل الأصغر من النشاطات ذات الأولوية والتي يحدد لها سنويا سقف معين من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح والمقدم من خلال جميع البنوك العاملة في السودان.

الفرع الثالث: تطور التمويل الأصغر في مؤسسات التمويل الأصغر في السودان

شهدت مؤشرات التمويل الأصغر في مؤسسات التمويل الأصغر تطورا ونموا خلال الفترة (2015-2019)، حيث ارتفع حجم التمويل القائم في مؤسسات التمويل الأصغر من 624,31 مليون جنيه سنة 2015 إلى حوالي 3.490,64 مليون جنيه سنة 2019، مع زيادة في عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 33 مؤسسة سنة 2015 إلى 46 مؤسسة سنة 2019، وهذا بدوره ما أدى إلى زيادة عدد عملاء التمويل الأصغر والذي بلغ

[1] أمين قسول، مرجع نفسه، ص ص 119- 120.

عددهم 2.4 مليون سنة 2019، وهذا يعود بدرجة أكبر إلى الجهود المبذولة من طرف الحكومة السودانية والبنك المركزي الرامية إلى النهوض بقطاع التمويل الأصغر في السودان، إذ يقوم بنك السودان المركزي بمنح مساهمات رأسمالية لمؤسسات التمويل الأصغر والتي عرفت هي الأخرى ارتفاعا من 37 مليون جنيه سنة 2015 إلى نحو 48.5 مليون جنيه سنة 2019.

الجدول رقم (03/02): تطور مؤشرات قطاع التمويل الأصغر في السودان للفترة (2015-2019).

(الوحدة: ملايين الجنيهات).

السنة	عدد مؤسسات التمويل الأصغر	المساهمات الرأسمالية الممنوحة من قبل البنك المركزي	حجم التمويل القائم في مؤسسات التمويل الأصغر	عدد عملاء التمويل الأصغر(مليون)
2015	33	37	624,31	1,1
2016	34	39	1.252,85	1,5
2017	38	42,5	1.343,26	1,7
2018	44	47,5	2.472,02	2,07
2019	46	48,5	3.490,64	2,4

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للفترة 2015-2019.

الفرع الرابع: تطور التمويل الأصغر بالبنوك في السودان

أما بالنسبة لإجمالي التمويل الأصغر بالبنوك في السودان فقد عرف ارتفاعا خلال الفترة (2015-2019) إذ ارتفع من 2.692,00مليون جنيه سنة 2015 إلى حوالي 8.916,5 مليون جنيه سنة 2019، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم إجمالي التمويل المصرفي للبنوك خلال نفس الفترة حيث بلغ قيمة 203.102,000 مليون جنيه سنة 2019 وتراوحت نسب مساهمة التمويل الأصغر في إجمالي التمويل للبنوك السودانية بين 5% و4.3% وذلك بمتوسط 4,66% للفترة (2015-2019).

الجدول (03/03):حجم التمويل الاصغر الإسلامي في المصارف السودانية للفترة (2015-2019).

(الوحدة: ملايين الجنيهات).

السنة	إجمالي التمويل المصرفي	حجم التمويل الأصغر القائم	نسبة التمويل الأصغر إلى إجمالي التمويل
2015	53.456,7	2.692,00	%5
2016	67.688,6	2.940,7	%4,3
2017	102.927,7	6.197,0	%5
2018	181.080,3	8.797,5	%5
2019	203.102,000	8.916,5	%4

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية خلال الفترة 2015-2019.

المبحث الثاني: عرض تجارب بعض البنوك السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي

في سعيها نحو تمويل القطاعات النشطة إقتصاديا ومساعدة ذوي الدخل المحدود في تطوير مشاريعهم، تبنت المؤسسات المصرفية السودانية بإشراف البنك المركزي تقديم التمويلات اللازمة للقطاعات والأفراد، حيث قامت مجموعة من المؤسسات المصرفية بمنح التمويل اللازم للمشاريع، ومن بين المؤسسات المصرفية الرائدة في مجال التمويل الأصغر نجد بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية وكذا البنك الزراعي اللذان قدما تجربة بارزة في مجال التمويل الأصغر.

المطلب الأول: تجربة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية في التمويل الأصغر

كمؤسسة مصرفية رائدة في السودان، يعتبر بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية مساهما فعالا في تنمية القطاع الإجتماعي والإقتصادي، من خلال سياساته وتوجهاته التمويلية التي تقوم على مبدأ النفع الجماعي والمجتمعاتي.

الفرع الأول: تقديم بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية

أنشئ بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية عام 1996م، امتدادا لبنك الإدخار السوداني (1974-1996) وهو مؤسسة مصرفية متخصصة في التمويل الأصغر وتمويل المشاريع ذات البعد الإجتماعي، بالإضافة إلى ممارسة كافة الأعمال المصرفية الأخرى عبر شبكة قوامها 53 فرعا وتوكيلا و72 صرافا آليا منتشرة في جميع ولايات السودان[1].

ويقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية والمالية داخليا وخارجيا لدعم وتقوية مركزه المالي بالصورة التي تمكنه من أداء دوره الأساسي وإنجاز رسالته السامية المتمثلة في تحسين الوضع الإقتصادي لشرائح المجتمع الفقيرة القادرة على الإنتاج، ولا تملك وسائله وذلك من خلال تقديم خدمات التمويل الأصغر لدعم مشروعات الفئات المستهدفة التي تتناسب مع كفاءتهم وقدراتهم وخبراتهم العملية وبضمانات ميسرة تناسبهم وتتفق وإمكانياتهم، حيث تساهم هذه المشروعات الممولة في خلق فرص عمل وتطوير الممارسة الإنتاجية والحرفية للمرأة وتعميق مفهوم العمل الحر وخفض نسبة البطالة في المجتمع كإضافة فاعلة للإقتصاد القومي، كما يعمل على تنسيق جهود المؤسسات والمنظمات التي تعمل على تخفيف حدة الفقر من خلال تمويل الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة[2].

---

[1] مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، ص 6.

[2] عبد الله آدم عبد الله أحمد، **دور سياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة من 2008-2017**، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجيستير في الإقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، 2018، ص 97.

الفرع الثاني: أهداف بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية

يسعى بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- القيام عموما بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية؛
- تخطيط سياسة المصرف الادخارية ووضع قواعد الإشراف عليها والتنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذها في إطار السياسة العامة للدولة؛
- توجيه موارد المصرف نحو النشاط الإقتصادي لخدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة؛
- تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات، وعلى وجه الخصوص المشروعات الخاصة بالفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود، ومستحقي الزكاة والطلاب والمرأة والمنظمات والهيئات وأصحاب العمل، مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم.
- المساعدة في تحقيق جهود الدولة والمجتمع في تخفيف وطأة الفقر على الشرائح الضعيفة؛
- توفير فرص الكسب لها ودعم المشروعات التي تناسبها؛
- تطوير وتعميق مفهوم المصرف الإسلامي الشامل وتقديم نموذج رائد لصيرفة الإسلامي؛
- تنمية الوعي الادخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الإجتماعية[2].

الفرع الثالث: مؤشرات أداء بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية في التمويل الأصغر

في سعيه نحو تحقيق الأهداف التنموية للتنمية المستدامة وتطوير قطاع التمويل الأصغر وتنميته، يقدم بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية مجموع تمويلات لمختلف القطاعات والفئات وللطبقات الفقيرة من أجل الوصول للتنمية الإجتماعية.

أولا: مؤشرات الأداء التنموي للتمويل الأصغر في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية

يغطي بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية كل القطاعات بالتمويل الاصغر من أجل الوصول للتنمية المستدامة.

1. التمويل الأصغر القائم في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية

عرف حجم التمويل الأصغر القائم في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية تطورا مضطردا خلال الفترة من 2013 إلى 2017 حيث وصل إلى حوالي 1.002,050 ألف جنيه سنة 2017، بالموازاة مع الارتفاع المستمر لعدد الأسر المستفيدة التي وصلت إلى 119,892 ألف جنيه خلال نفس السنة.

[1] مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، ص 6.

[2] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة 2000-2010**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الإقتصادية الشاملة من منظور إسلامي المنعقد خلال الفترة بين 18-20 ديسمبر 2011، الدوحة، قطر، ص 18.

الجدول رقم (03/04): التمويل الأصغر القائم في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية للفترة (2013-2017).

(الوحدة: آلاف الجنيهات).

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
التمويل الأصغر القائم	386,155	469,076	550,231	673,208	1.002,050
عدد الأسر المستفيدة	97,115	110,677	109,677	110,514	119,892

المصدر: بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية تقارير 2013-2017.

2. تصنيف التمويل الأصغر القائم (حسب القطاع) في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية

شهد تصنيف التمويل الأصغر القائم في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية حسب القطاع تذبذبا في مختلف القطاعات خلال فترة الدراسة الممتدة من 2013 إلى 2019، حيث أن القطاع الخدمي يحوز على أكبر حجم من التمويل الأصغر القائم في البنك والذي بلغت قيمته 588,963 ألف جنيه سنة 2017 ثم يليه قطاع الثروة الحيوانية بقيمة 128,507 ألف جنيه سنة 2017 وبعده القطاع التجاري بقيمة 188,558 ألف جنيه سنة 2017 ثم قطاع الزراعة بقيمة 81,298 ألف جنيه خلال نفس السنة ثم تأتي باقي القطاعات.

الجدول رقم (03/05):تصنيف التمويل الأصغر القائم في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية حسب القطاع للفترة (2013-2017). **(الوحدة: آلاف الجنيهات).**

العام / القطاع	2013		2014		2015		2016		2017	
	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين
زراعة	24,969	11,213	47,710	32.806	30.848	34.819	60,876	26,852	81,298	7,362
ثروة حيوانية	113,146	32,024	89,718	14,070	90,229	18,878	149,210	23,155	128,507	22,144
صناعة	434	62	307	33	193	54	705	53	1,771	41
خدمي	156,117	36,163	200,278	43,728	280,749	37,330	319,514	40,783	588,963	48,923
تجاري	82,834	16,001	116,054	17,530	127,720	16,366	122,763	17,390	188,558	37,792
مهني	8,653	1,652	15,009	2,510	20,491	2,149	20,140	2,182	12,953	3,630
الإجمالي	386,153	97,115	469,007	110,677	550,231	109,596	673,208	110,414	1.002,050	119,892

المصدر: بنك الادخار والتنمية الاجتماعية التقرير السنوي للفترة 2014-2017.

شهد حجم التمويل الأصغر المنفذ في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية تطورا مستمرا على مدى السنوات (2013-2017)، حيث ارتفع من قيمة 289,646 ألف جنيه سنة 2013 إلى حوالي 802,117 ألف جنيه

سنة 2017 وكذا ارتفاع في عدد الأسر المستفيدة من التمويل خلال نفس الفترة والذي بلغ عددهم 67,108 ألف جنيه سنة 2017.

الجدول رقم(03/06): التمويل الأصغر المنفذ في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية للفترة(2013-2017).

(الوحدة: آلاف الجنيهات)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
التمويل الأصغر المنفذ	289,646	364,180	395,500	513,478	802,117
عدد الأسر المستفيدة	50,669	58,883	55,298	55,375	67,108

المصدر: بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية تقرير 1013-2017.

3. التمويل الأصغر المنفذ (حسب القطاع) في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية

شهد تطور حجم التمويل الأصغر المنفذ حسب القطاع في بتك الإدخار والتنمية الإجتماعية خلال الفترة (2013-2017) تذبذبا في مختلف القطاعات وعلى طول فترة الدراسة، حيث أن القطاع الخدمي يحوز على أكبر حجم من التمويل الأصغر والذي بلغت قيمته 310,519 ألف جنيه سنة 2017 ثم يليه القطاع التجاري بحوالي 150,965 ألف جنيه ثم قطاع الثروة الحيوانية بقيمة 101,196 ألف جنيه خلال نفس السنة ثم قطاع الزراعة ثم تأتي بقية القطاعات.

الجدول رقم (03/07):التمويل الأصغر المنفذ في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية (حسب القطاع) للفترة (2013-2017). **(الوحدة: آلاف الجنيهات).**

العام	2013		2014		2015		2016		2017	
القطاع	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين
زراعة	17,883	12,395	35,704	11,496	13,373	2,075	31,705	7,444	133,656	12,871
ثروة حيوانية	52,308	6,720	67,142	4,931	60,599	5,925	26,475	824	101,196	4,003
صناعة	216	21	83	5	70	7	422	25	83,099	4,510
خدمي	131,866	20,313	168,688	27,266	235,484	40,462	328,387	35,720	310,519	36,375
تجاري	82,081	10,403	81,497	13,292	79,024	6,025	118,455	10,817	150,965	7,848
مهني	5,292	817	11,066	1,394	6,950	804	8,034	545	22,682	1,501
الإجمالي	289,646	50,669	364,180	58,384	395,500	55,298	513,478	55,375	802,117	67,108

المصدر: بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية التقرير السنوي خلال الفترة 2014-2017.

ثانيا: المسؤولية الإجتماعية لبنك الإدخار والتنمية الإجتماعية في مجال التمويل الاصغر:

تعد البنى التحتية مطلب رئيسي للتنمية الإقتصادية وضروري لتنمية المجتمعات، إذ أنها عاملا مؤثرا في استقطاب الإستثمارات وأساسي لتحقيق مزيدا من النجاحات والإنجازات، وبما أن أهداف المصرف لا تقتصر على تخفيف حدة الفقر من خلال تقديم التمويل الأصغر للفقراء بالولايات بل ينشد المصرف التنمية الإجتماعية والإقتصادية بولايات السودان المختلفة من خلال تمويل البنى الأساسية المؤازرة لتخفيف حدة الفقر من شبكات المياه، مشروعات الصحة ومشروعات التعليم وشبكات الكهرباء والطرق وغيرها من مشاريع البنى التحتية[1].

وتتمثل الأنشطة الإجتماعية التي يمولها البنك في[2]:

1.تمويل كيس الفقير في ولاية الخرطوم:

قام المصرف بالتعاون مع ديوان الزكاة بتمويل شركات الإدخار للاستثمار المحدودة لشراء مواد تموينية ضرورية عرفت ب"كيس الفقير"، تم توزيعها لعدد 300.000 أسرة فقيرة بولاية الخرطوم بمبلغ قدره 9.294,300 جنيه؛

2.مشروع القرض الحسن للمرأة الريفية:

يقوم البنك بالتنسيق مع الإتحاد العام للمرأة السودانية بتمويل النساء الفقيرات في عدد 10 ولايات بصيغة القرض الحسن، ويتم تمويل المرأة الريفية بمختلف الولايات لمدة عام بدون أي رسوم إدارية تدفع للمصارف وقد بلغت جملة المبالغ المنفذة حتى نهاية عام 2017 قيمة 19.885 ألف جنيه لعدد 14.837 مستفيدة؛

3.القرض الحسن لذوي الإعاقة:

يوفر المصرف مبالغ تمويلية لاتحادات المعاقين بصيغة القرض الحسن، وقد بلغت جملة المبالغ المنفذة حتى نهاية 2017 قيمة 1.988 ألف جنيه استفاد منها عدد 1.268 معاقا؛

4.الدعم الإجتماعي:

يقوم المصرف بتوزيع الدعم الإجتماعي للأسر الفقيرة عبر فروعه المنتشرة في الولايات متبعين وسائل مختلفة للتعرف على المستهدفين لهذا الدعم، ويساهم المصرف مع ديوان الزكاة الاتحادي بتقديم خدمات صرف الدعم النقدي المباشر للفقراء وقد بلغ عدد المستفيدين من الدعم 24.931.

5.القرض الحسن للطلاب (تسليف الطالب الجامعي):

يقوم المصرف بتسليف الطالب الجامعي بالتنسيق مع الصندوق القومي لرعاية الطلاب ويهدف المشروع إلى رفع العبء عن الأسر الفقيرة عبر توفير تمويل الرسوم الجامعية والسكن والترحيل وغيرها من مستلزمات التعليم العالي بصيغة القرض الحسن، وقد بلغت جملة المبالغ المنفذة حتى نهاية عام 2017 مبلغ 38.629 ألف جنيه لعدد 15.056 طالب وطالبة[3].

---

[1] بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية، ص 30.

[2] بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية في السودان من الموقع الإلكتروني: www.uabonline.org/ar، بتاريخ 2021/06/18 على الساعة 17:00.

[3] بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية، ص 32.

6.القرض الحسن ل لمنسوبي العوز المناعي:

يقدم المصرف خدمات التمويل الأصغر للأفراد والجمعيات الولائية لمنسوبي الجمعية السودانية لرعاية المتعايشين مع فيروس الإيدز الاتحادية وفق ضوابط وشروط تمويل ميسرة بصيغة القرض الحسن حسب الالتزامات الواردة في الاتفاقية حيث بلغ عدد المستفيدين 604 فرد و15 جمعية بملغ 2.929 ألف جنيه[1].

ثالثا: التمويلات ذات البعد الإجتماعي لبنك الإدخار والتنمية الإجتماعية :

شهد حجم التمويل الأصغر المنفذ في قطاع الأداء الخدمي تذبذبا خلال الفترة (2013-2017) والذي بلغ قيمة 228,121 ألف جنيه سنة 2013 ثم انخفض إلى 130,898 ألف جنيه في السنة الموالية ثم عاد ليرتفع بقيمة 584,989 ألف جنيه سنة 2017، حيث أن القطاع الزراعي هو أكثر القطاعات حصولا على التمويل بواقع 568,753 ألف جنيه ثم يليه قطاع التعليم بقيمة 311,680 ألف جنيه، ثم الكهرباء ثم باقي المشاريع.

الجدول رقم (03/08): حجم التمويل الأصغر المنفذ الإجتماعي في بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية حسب القطاع للفترة (2013-2017).

(المبالغ بآلاف الجنيهات)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	إجمالي القطاع	نسبة التمثيل%
المياه	24,285	32,759	33,492	5,009	1,321	96,846	7
الصحة	3,735	933	15,938	6,595	2,731	29,930	2
التعليم	16,717	42,193	81,279	39,654	131,837	311,680	21
الكهرباء	128,960	23,388	17,036	39,235	24,463	253,440	17
الزراعة	41,487	22,620	119,208	130,469	296,456	568,753	39
مشاريع أخرى	12,960	9,005	41,601	15,723	128,181	196,820	14
الإجمالي	228,121	130,898	308,554	236,685	584,989	1.457,469	%100

المصدر: بنك الادخار والتنمية الإجتماعية، تقرير سنوي 2013-2017.

أما فيما يخص الصيغ المعتمدة من طرف بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية فنجد أنه يعتمد على صيغة المرابحة في تمويل مشروعاته، وهذا التمويل شهد انخفاضا مستمرا خلال الفترة (2012-2016)، حيث سجلت 45% بحلول 2016 بعدما كانت 90% سنة 2012 وذلك نتيجة اتجاه البنك إلى التوسع في استخدام صيغة التمويل الإسلامية بخلاف المرابحة والمتمثلة في صيغة السلم.

[1] مرجع نفسه، ص 32.

الجدول رقم (03/09): صيغ التمويل الأصغر المقدمة من طرف بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية للفترة (2012-2016).

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التمويل بالمرابحة	%90	%75	%60	%50	%45

المصدر: بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية، خطة المصرف الخماسية (2012-2016)

المطلب الثاني: تجربة البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر

باعتبار السودان يركز نشاطاته الإقتصادية والإجتماعية على التنمية الريفية والقطاع الزراعي، انتهج البنك عدة استراتيجيات لتنمية هذه القطاعات من خلال التمويلات التي يمنحها للفئات التي تحتاجها.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن البنك الزراعي السوداني

جاء إنشاء البنك الزراعي السوداني كأول بنك وطني بالبلاد عندما كانت كل البنوك العاملة حينها فروع لبنوك أجنبية، وقد تطور عمل البنك منذ ذلك التاريخ وحتى الآن (نحو 57 عاما) حتى أصبح مؤسسة مصرفية شاملة، وأحد أهم أعمدة القطاع المصرفي التي نسهم بفاعلية في دفع عجلة التنمية الزراعية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، البنك مملوك بالكامل للدولة، وهو عضو في صندوق ضمان الودائع المصرفية ورأس ماله مساهمة ما بين وزارة المالية الاتحادية وبنك السودان[1].

الفرع الثاني: تعريف البنك الزراعي السوداني

البنك الزراعي السوداني بنك حكومي متخصص مارس نشاطه في عام 1959، ينتشر في الريف والحضر عبر قطاعاته الولائية والفروع والمكاتب المنتشرة في المدن والقرى بالمحليات المختلفة في كل ولايات السودان، ويعمل البنك منذ إنشائه على تمويل صغار المزارعين وأسرهم في شكل تمويل موسمي متوسط، وللبنك تجارب عديدة في التمويل الأصغر منها[2]:

- تجربة تمويل الجمعيات التعاونية بأم روابة في سبعينيات القرن الماضي؛
- مشروع النهوض للائتمان التعاوني في ثمانيات القرن الماضي؛
- تجربة تمويل تجمعات المزارعين غير الرسمية للإنتاج والتسويق كبديل لتمويل الاتحادات في القطاع التقليدي (كردفان، دارفور) في تسعينيات القرن الماضي.

[1] البنك الزراعي السوداني من الموقع الإلكتروني: www.abs.sd/abscontl?action، يوم 2021/06/10 على الساعة 11:25.

[2] البنك الزراعي السوداني من الموقع الالكتروني: www.abs.sd، يوم 2021/06/10 على الساعة 12:50.

الفرع الثالث: أهداف البنك الزراعي السوداني

يسعى البنك الزراعي السوداني مند نشأته وتطوره إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

- رفع الوعي المصرفي لسكان الريف وتشجيع صغار المنتجين على الإدخار؛
- حشد وتجميع المدخرات الريفية والإستفادة منها في تمويل القطاعات الإنتاجية؛
- تمويل القطاعات ذات الأولوية والحرفيين والمهنيين؛
- ربط الفقراء الناشطين اقتصاديا بالسوق المالي لتطوير خدمات مالية مستدامة ومتكاملة؛
- تطوير الأنشطة الإقتصادية للمرأة الريفية الحضرية؛
- تحويل المجتمع الريفي إلى مجتمع منتج بما يخدم مصالحه الإقتصادية؛
- تقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي بالسودان وتطويره وكل أوجه النشاط الأخرى سواء كانت طارئة أو إضافية أو ثانوية أو فرعية، وذلك بتقديم التمويل (عينا أو نقدا) والخدمات والإرشاد والتدريب والتسويق والتخزين للأشخاص المعتمدين الممولين بواسطة البنك الذين يشتغلون بالقطاع الزراعي وما يتفرع منه وما يتعلق به من صناعات؛
- تقديم الخدمات المصرفية الشاملة بما يساعد في تطوير القطاع الزراعي والنشاطات الأخرى بالبلاد وزيادة معدلات الإنتاج وتحقيق التنمية الريفية.

الفرع الرابع: إستراتيجية البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر

يتبع البنك الزراعي السوداني لتحقيق أهدافه والقيام بمهامه عدة إستراتيجيات مختلفة تتمثل في[2]:

- دمج وإشراك القطاع المريض من الفقراء الناشطين اقتصاديا وصغار المنتجين وأصحاب الدخول المنخفضة في النظام المالي والإقتصادي؛
- تنمية أسواق مالية تشتمل على حزمة من الخدمات المالية وغير المالية؛
- الدخول في شراكات للاستفادة من إمكانيات البرامج التنموية التي تنفذ مع مؤسسات التمويل العالمية والإقليمية والمحلية.

وللبنك الزراعي وسائل عديدة لتحقيق هذه الإستراتيجية في التمويل الأصغر نذكر منها:

- الانتشار الجغرافي الواسع للبنك الزراعي في كافة ولايات السودان عبر الفروع والقطاعات الولائية والمكاتب؛
- سياسات التمويل الأصغر تتميز بالمرونة، تنوع المنتجات، هوامش أرباح حقيقية، المشاركة الفعالة لتنظيمات صغار المنتجين؛
- ضمانات غير تقليدية بالإضافة لاستخدام التغطية التأمينية؛

---

[1] سوسن الصادق عبد العزيز، **تقويم دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر دراسة حالة الخرطوم والخرطوم بحري خلال الفترة (2000-2008)**، بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير العلوم في التخطيط التنموي، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، أكتوبر 2010، ص 47.

[2] البنك الزراعي السوداني من الموقع الإلكتروني: www.abs.sd، يوم 2021/06/11، على الساعة 20:05.

- التدريب وبناء القدرات؛
- ربط كل البرامج بنظم معلومات ونظم مصرفية حديثة.

تطور التمويل الأصغر في البنك الزراعي السوداني

شهدت استخدامات التمويل الأصغر في البنك الزراعي تطورا خلال الفترة (2015-2019)، فقد ارتفع حجم التمويل الأصغر من قيمة 11312 مليون جنيه سنة 2015 إلى 22202 مليون جنيه سنة 2019، حيث أن القطاع النباتي يحظى بأولوية التمويل إذ بلغ إجمالي التمويل الأصغر فيه 33175 مليون جنيه مقارنة بالقطاع الحيواني الذي بلغ تمويله الإجمالي 24444 مليون جنيه.

الجدول رقم (03/10): استخدامات التمويل الأصغر في البنك الزراعي السوداني للفترة (2015-2019).

(الوحدة: ملايين الجنيهات)

القطاع / العام	التمويل الأصغر للقطاع النباتي	التمويل الأصغر للقطاع الحيواني	التمويل الأصغر لباقي القطاعات	حجم التمويل الأصغر
2015	5366	751	-	-
2016	6745	2629	1938	11312
2017	5399	5399	2829	13627
2018	6862	6862	3595	17319
2019	8803	8803	4596	22202

المصدر: البنك الزراعي السوداني، التقرير السنوي 2017، خطة عمل البنك الزراعي (2016-2020).

أما فيما يخص مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي فنجد أن صيغة المرابحة هي الصيغة الأكثر استخداما في البنك الزراعي السوداني بحيث استحودت على متوسط نسبة 49% خلال الفترة (2015-2018)، تليها صيغة الإستصناع والمقاولة بنسبة 20.3%، تليها صيغتي المشاركة والمضاربة بمتوسط 6.7% و6.2% على التوالي، بينما تعتبر صيغة السلم والتي تتناسب مع القطاع الزراعي منخفضة جدا، لتتراجع من نسبة 3% سنة 2015 إلى نسبة 0.6% سنة 2018.

الجدول رقم (03/11): مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي (%) للفترة (2015-2018).

العام / الصيغ	2015	2016	2017	2018	المتوسط خلال (2015-2018)
المرابحة	49.8	46.2	48.5	54.3	49.5
المشاركة	7.0	6.7	6.5	6.3	6.7
المضاربة	6.6	5.0	7.8	5.6	6.2
السلم	3.0	3	0.6	1.4	2
الإستصناع والمقاولة	15.6	20.8	26.2	19	20.3
الإجارة	0.4	0.3	0.4	0.8	0.5
القرض الحسن	0.2	0.3	0.2	0.4	0.3
أخرى	18.4	17.7	9.7	12.7	14.5
إجمالي التمويل	100	100	100	100	100

المصدر: مصطفى العرابي، نذير طروبيا، **دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي- تجربة السودان-**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 05، العدد 02، أوث 2019، ص 294.

المبحث الثالث: عرض تجارب بعض مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في السودان

لدعم قطاع التمويل الأصغر والطبقات الفقيرة والمحتاجة في السودان ظهرت مؤسسات التمويل الأصغر كشركات ومؤسسات تعاونية للمؤسسات المصرفية، التي تهدف في مجملها لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع وكذا تطوير رؤية التمويل الأصغر وبناء منظومة إجتماعية مستدامة.

المطلب الأول: تجربة بنك الإبداع السوداني في التمويل الأصغر

للمساهمة في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية جاء بنك الإبداع كمؤسسة تمويلية تهدف لتطوير وتنمية التمويل الأصغر من خلال مجموع المنتجات التي يقدمها وكذا المشاريع التي يمولها والتي تدعم جميع القطاعات ومنه تحقيق الاستدامة الإجتماعية.

الفرع الأول: تقديم بنك الإبداع السوداني

بنك الإبداع للتمويل الأصغر هو شركة مساهمة خاصة، تعمل على تقديم الخدمات المالية المستدامة لأصحاب المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، كما تعمل على نشر ثقافة التمويل الأصغر والصغير والمتناهي الصغر بين المواطنين، وقد تم تأسيسه في السودان من خلال اتفاقية شراكة ما بين برنامج الخليج العربي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية ومساهمين من القطاع الخاص العربي والسوداني في عام 2013 برأس مال قدره 5000000 دولار[1].

[1] بنك الإبداع، التقرير السنوي 2014.

الفرع الثاني: أهداف بنك الإبداع السوداني

لبنك الإبداع عدة أهداف يسعى إلى تحقيقها من بينها[1]:

- زيادة إنتاجية المشروعات الصغيرة في السودان ودعم أصحابها وخاصة النساء؛
- تحسين المستوى الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع؛
- توفير خدمات مالية وغير مالية متميزة ومستدامة تتلائم مع احتياجات أصحاب الدخل المحدود؛
- التخفيف من حدة الفقر؛
- تطوير منتجات تلبي حاجة المستهدفين وتمكنهم من الاندماج في المنظومة المالية؛
- تطوير قطاع التمويل الأصغر من خلال التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية؛
- تطوير منتجات التأمين الأصغر مما يساهم في تحقيق التنمية؛
- تحقيق انتشار واسع في المناطق الحضرية والريفية من خلال فتح شبكة مع الفروع من خلال بناء علاقات شراكة مع برامج ومؤسسات مختلفة داخليا وخارجيا تعمل في مجال التمويل الأصغر؛
- نشر ثقافة التمويل الأصغر.

تطور التمويل الأصغر في بنك الإبداع السوداني:

عرفت مؤشرات الأداء في بنك الإبداع السوداني تطورا خلال الفترة (2014-2018)، حيث ارتفع حجم التمويل من 14.784,000 مليون جنيه سنة 2014 إلى 344.716,386 مليون جنيه سنة 2018، مما تبعه ارتفاع في عدد عملاء البنك من 5144 سنة 2014 إلى 90942 سنة 2018.

الجدول رقم (03/12): تطور مؤشرات الأداء لبنك الإبداع السوداني للفترة (2014-2018).

(الوحدة: ملايين الجنيهات).

العام / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العملاء	5144	16600	39111	67116	90942
حجم التمويل	14.784,000	47.296,00	107.533,000	228.238,732	344.716,386

المصدر: بنك الإبداع السوداني، التقارير السنوية خلال الفترة 2014-2018.

أما بالنسبة لحجم التمويل الأصغر لبنك الإبداع حسب المناطق فقد شهد تطورا خلال الفترة (2015-2018) حيث ارتفع حجم التمويل الموجه للريف من قيمة 24.020,274 جنيه سنة 2015 إلى 224.065,6 جنيه سنة 2018 ، كما ارتفع حجم التمويل الموجه للحضر من 11.48,150 جنيه سنة 2015 إلى 79.833,557 جنيه سنة 2018، وباعتبار أن بنك الإبداع السوداني يعتمد في تمويلاته على المشاريع التنموية خاصة الريفية فإن حجم التمويلات الممنوحة للمناطق الريفية في مجملها أكبر من الموزعة على المناطق الحضرية.

[1] مجلة بنك الإبداع للتمويل الأصغر-السودان-، العدد الأول من الموقع الإلكتروني: www.ebdaabank.sd، يوم 2021/06/17، على الساعة 10:00.

الجدول (03/13): تطور حجم التمويل الأصغر لبنك الإبداع السوداني حسب المناطق للفترة (2015-2018):

(الوحدة: الجنيه).

البيان	2015		2016		2017		2018	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
التمويل الموجه للريف	24.020,274	%51	63.005,980	%58	148.355,175	%65	224.065,6	%65
التمويل الموجه للحضر	11.480,150	%77،6	23.275,726	%49	45.625,02	%42	79.833,557	%35
الإجمالي	47.296,00	%100	108.631,000	%100	228.238,732	%100	344.716,386	%100

المصدر: بنك الإبداع ، التقرير السنوي 2018.

وفيما يخص توزيع التمويل الأصغر الممنوح حسب القطاعات خلال الفترة (2015-2018) فنجد أن القطاع الزراعي يستحوذ على النصيب الأكبر من التمويل بقيمة 110.309,244 جنيه ويليه القطاع الخدمي بواقع 106.862,079 جنيه ثم القطاع التجاري بما يقارب 68.943,277 جنيه و قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية بقيمة 41.365,966 جنيه خلال نفس الفترة ثم تأتي بقية القطاعات.

الجدول رقم (03/14): تصنيف التمويل الاصغر حسب القطاعات في بنك الإبداع السوداني للفترة (2015-2018).

(الوحدة: الجنيه).

البيان / القطاع	2015		2016		2017		2018	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الزراعي (النباتي والحيواني)	11.824,000	%25	32.259,900	%30	79.883,556	%35	110.309,244	%32
الخدمي	12.296,960	%26	29.033,910	%27	68.471,620	%30	106.862,079	%31
الصناعات الصغيرة والحرفية	2.364,800	%5	5.376,650	%5	22.823,873	%10	41.365,966	%12
التجاري	19.864,320	%42	35.485,890	%33	45.647,746	%20	68.943,277	%20
مهني	477,860	%1	3.225,990	%3	6.847,163	%3	10.341,491	%3
تعليمي	471,960	%1	2.150,660	%2	4.564,774	%2	6.894,327	%2
الإجمالي	47.294,900	%100	107.533,000	%100	228.238,732	%100	344.716,386	%100

المصدر: بنك الإبداع السوداني، التقرير السنوي للفترة 2015-2018.

أما عن الصيغ المعتمدة في بنك الإبداع فنجد أنه يعتمد بصفة كبيرة على صيغة المرابحة في منح تمويلاته حيث وصلت التمويلات الممنوحة بواسطة هذه الصيغة إلى 244,748,634 جنيه خلال 2018 بنسبة 71% ثم تليها صيغة الإجارة بواقع 41,376,850 جنيه سنة 2018 بنسبة 12% ثم تأتي صيغة السلم بما يقارب

32.471,638 جنيه بنسبة 9% خلال نفس السنة، ثم تليها بقية الصيغ ونستنتج من خلال هذا أن صيغة المرابحة هي الصيغة الأكثر استخداما في بنك الإبداع السوداني وصيغة المشاركة هي الأقل استخداما في ذلك.

الجدول رقم (03/15): توزيع التمويل الأصغر حسب الصيغ في بنك الإبداع السوداني خلال الفترة (2015-2018)

(الوحدة: الجنيه).

البيان / الصيغة	2015		2016		2017		2018	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
المرابحة	35.472,200	%75	81.725,080	%76	164.331,887	%72	244.748,634	%71
السلم	2.364,800	%5	6.451,980	%6	18.999,531	%8,3	32.471,638	%9
المقاولة	2.364,800	%5	7.527,310	%7	18.260,120	%8	24.577,310	%7,5
الإجارة	6.921,240	%15	11.788,630	%10,9	25.106,260	%11	41.376,850	%12
المشاركة			40,000	%0.04	1.541,954	%0.7	1.541,954	%0.5
الإجمالي	47.296,000	%100	107.533,000	%100	228.238,732	%100	344.716,386	%100

المصدر: بنك الإبداع السوداني، التقرير السنوي خلال الفترة 2015-2018.

الفرع الثالث: الفئات المستهدفة من التمويلات في بنك الإبداع السوداني

انطلاقا من المجالات التي يعمل فيها (آجفند) والتي تهتم بتمكين المرأة ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتطوير المهارات من خلال التدريب، جاء بنك الإبداع السوداني مستهدفا الشرائح التالية[1]:

- النساء: ويمثلن حوالي 49% من حجم السكان في السودان وتبلغ نسبة المرأة في القطاع الزراعي 88%، كما تبلغ نسبتها في القطاع الإقتصادي غير المنظم 85%؛
- الشباب: الذين تشير الإحصائيات بأن نسبة البطالة بين الشباب حوالي 20%؛
- ذوي الإحتياجات الخاصة: عبر تدريبهم وتمليكهم مشروعات مدرة للدخل مستفيدا من قدرتهم على التقديم؛
- خدمة الإدخار والتوفير: يقدم البنك خدمة الإدخار والتوفير بمنتجات ادخارية طوعية وإجبارية؛
- خدمة التأمين الصحي: يقدم البنك خدمة التأمين الصحي للعملاء بالتنسيق مع هيئة التأمين الصحي؛
- خدمات التمويل: يقدم البنك خدمة التمويل بعدد 9 منتجات صُممت لتناسب الفئات المستهدفة وأغراض التمويل والفترات المطلوبة والضمانات.

[1] بنك الإبداع للتمويل الأصغر: www.ebdaabank.com، بتاريخ 2021/06/6، على الساعة 17:20.

وهذه الفئات المستهدفة يقدم لها بنك الإبداع عدة منتجات تتمثل في:

الجدول رقم (03/16): منتجات بنك الإبداع السوداني

اسم المنتج	الفئات المستهدفة
سواعدنا	أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة وصغار المزارعين
مراح	الرعاة، المجموعات النسوية بالقرى
زادنا	منتجات الألبان والصناعات الغذائية الصغيرة
إبداع	أصحاب الأعمال اليدوية
حرفي	الحرفيين
نغير	احتياجات إجتماعية
شبابي	الخريجين

المصدر: بنك الإبداع التقرير، السنوي خلال الفترة 2014-2018.

المطلب الثاني: تجربة شركة إرادة في التمويل الأصغر

كغيرها من المؤسسات التمويلية التنموية جاءت مؤسسة إرادة للتمويل الأصغر كبديل أمام المؤسسات المصرفية والعاملة في مجال التمويل الأصغر من أجل المساهمة في تنمية القطاعات عن طريق المشاريع التي تمولها ومختلف منتجاتها التمويلية.

الفرع الثاني: أهداف شركة إرادة السودانية

تتمثل أهداف شركة إرادة في[1]:

- التخفيف من حدة الفقر والتخفيف من حدة معانات الفئات المهمشة من خلال تمكينهم من بدء مشاريع صغيرة خاصة بهم؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة لمحدودي الدخل والنشطون إقتصاديا في السودان من خلال الأداء المتميز في مجال التمويل الأصغر الإسلامي وضمن شراكة عادلة مع مختلف الشركاء؛
- تحقيق التنمية الإجتماعية من خلال المشاريع الممولة؛
- التخفيف من البطالة؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة.

[1] شركة إرادة للتمويل الأصغر من الموقع الإلكتروني: www.findglocal.com، بتاريخ 2021/06/18 على الساعة 13:30.

الفرع الثالث: الفئات المستهدفة من التمويل الممنوح من طرف الشركة

هم الناشطون إقتصاديا ومحدودي الدخل في كل قطاعات المجتمع (خريجين، منتجين، صغار المزارعين، حرفيين، موظفين وعمال، جمعيات ومجتمعات قاعدية، بالإضافة إلى ربات الأسر) وتتمثل في[1]:

أولا: فئات الأفراد:

تضم محدودي الدخل والناشطون إقتصاديا بمختلف مكوناتهم (شباب، حرفيين، خريجي جامعات)؛

ثانيا: الأسر المنتجة:

بحيث يكون معدل المستفيدين بكل أسرة حوالي 5 أفراد؛

ثالثا: مجموعة أفراد متضامنين:

هي مجموعات أفراد متضامنة ولها قاسم مشترك كمجال سكنها ومجال نشاطها أو غير ذلك؛

رابعا: جمعيات إنتاجية:

غالبا ما تشترك في نفس النشاط الإنتاجي وتحتاج إلى دعم إنتاجاتها المشتركة.

الفرع الرابع: مشروعات ممولة من قبل شركة إرادة للتمويل الأصغر

لتحقيق الهدف المرجو من الشركة والمتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية تقوم هذه الشركة بتقديم تمويلات لمشاريع تنموية مختلفة تساهم بشكل رئيسي في تحقيق تنمية مستدامة شاملة، و من بين المشروعات الممولة من قبل هذه الشركة نجد[2]:

أولا: مشروع أبو حليمة للبيوت البلاستيكية

تم تمويل هذا المشروع عن طريق المضاربة، وهو يهدف لخلق فرص إقتصادية للخريجين والأشخاص ذوي الدخل المحدود، تم تمويل 125 خريج وأسرهم في القطاع الزراعي الحديث وعن طريق منتجات تمويلية جديدة، هذا المشروع مكون من 25 بت محمي، ويهدف هذا المشروع إلى خلق فرص عمل للخريجين وزيادة الناتج المحلي القومي؛

ثانيا: مشروع زراعة المورينقا والجاثروفا

يتم التمويل لهذا المشروع عن طريق تقديم منتجات مبتكرة في قطاع الزراعة من خلال تمويل ذكي، وقد تم تمويل هذا المشروع بصيغة بيع السلم لفائدة 150أسرة في القطاع الزراعي التقليدي، وهو يهدف لخلق فرص إقتصادية للأسر المتواجدة في الريف والأشخاص ذوي الدخل الضعيف، وبلغ حجم التمويل في هذا المشروع خلال 3 سنوات 13,000000جنيه سوداني؛

ثالثا: مشاريع ربط الكهرباء

بالنظر إلى توظيف الأموال وتطوير المشروعات تم تنفيذ المشروعات عن طريق سياسات التمويل الأصغر، هذا المشروع يمثل أول المشاريع المقدمة لتطوير الدعم المجتمعي وقطاع الخدمات في البلاد، وتستهدف مشاريع

[1] شركة إرادة للتمويل الأصغر من الموقع الإلكتروني : www.findglocal.com، بتاريخ 2021/06/18 على الساعة 14:00.

[2] إرادة للتمويل الأصغر من الموقع الإلكتروني: www.bankofkhaartoum.com، بتاريخ 2021/06/17، على الساعة 08:00.

الربط بالكهرباء السكان مباشرة في مختلف أنحاء البلاد بالاتفاق مع وزارة المالية ويهدف تقديم التمويل لهذه المشاريع من أجل التنويع في توفير خدمات التمويل الأصغر ومنه المساهمة في تطوير المشاريع الصناعية الخدمية وكذا توفير الخدمات لذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة، ويتم التمويل بصيغة المقاولة من طرف شركة إرادة للتمويل الأصغر.

الفرع الخامس: أنواع منتجات شركة إرادة

في إطار التمويلات التي تمنحها الشركة توجد عدة منتجات تمويلية تتلخص أنواعها في[1]:

أولا: تمويلات المشاريع مدرة للدخل للأفراد والجماعات والمشاريع المهندسة والوكالات:

وهي تمنح لأصحاب المشاريع القائمة أو الجديدة التأسيسية وهي بهدف تمكين أصحاب هذه المشاريع من تطوير أعمالهم وتحسين أحوالهم المعيشية، أ, للأشخاص الراغبين بتأسيس مشاريع جديدة وهي تستهدف جميع القطاعات الإقتصادية وللفئات المحددة فيها (تمويل الأفراد للمشاريع القائمة، تمويل الأفراد لتأسيس مشاريع، تمويل مجموعات فردية لمشاريع قائمة، تمويل مجموعات فردية لمشاريع تأسيسية، تمويل المجموعات التضامنية، تمويل الجمعيات واتحاديات تعاونية، تمويل المشاريع المهندسة)؛

ثانيا: تمويل وكالات ومؤسسات التمويل الأصغر:

يهدف تمويل وكالات التمويل الأصغر إلى تيسير وصول خدمة التمويل الأصغر للشرائح غير القادرة للوصول للخدمة في المناطق البعيدة والمناطق الريفية التي تتمتع بنشاطات إقتصادية حيث أنها تفتح فرص أسواق جديدة للشركة، وتعتبر الوكالة طرف ثالث يدخل دورة التمويل الأصغر في أحد أنواع منتجات التمويل الأصغر وتشمل وكلاء المنظمات، الجمعيات القاعدية، الاتحادات، الشركات العاملة في مجال التمويل الأصغر، مؤسسات التمويل الأصغر؛

ثالثا: تمويل اجتماعي (استهلاكي):

وذلك بالنسبة للأفراد فقط (سلع/ تغطية مصاريف علاج أو تعليم)، أو الجماعات السكانية المحتاجة لخدمات عامة وتأهيل الأفراد للإنتاج ويمكن إستخدام التمويل الإجتماعي في شراء السلع الإستهلاكية وتلبية بعض الحاجات الدراسية والتعليمية والصحية ويكون التمويل عوض عن نقص الأجور والادخار لدى عميل التمويل الأصغر ويؤدي هذا النوع من التمويل إلى زيادة القدرة الشرائية للعملاء وارتفاع مستوى الحد الإستهلاكي لديهم.

ما يمكن قوله من خلال ما سبق هو أن السودان قام بإنشاء وتطوير عدة هياكل ومؤسسات قائمة على التمويل الأصغر بهدف دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

[1] إرادة للتمويل الأصغر من الموقع الإلكتروني: www.bankofkhartoum.com، بتاريخ 2021/06/17، على الساعة 08:00.

خلاصة:

حققت التجربة السودانية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي نجاحا وتطورا كبيرا ، وهذا يعود في الأساس إلى مجموع السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة من أجل تطوير هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بخفض الضرائب والرسوم على هذا القطاع لتسهيل وفتح المجال أمام قيام بنوك ومؤسسات للتمويل الاصغر، كما قام البنك المركزي بتبني حزمة من الإصلاحات والإستراتيجيات ومنها إنشاء وحدة للتمويل الأصغر لدعم القطاع وتنميته والوصول للتنمية الإجتماعية.

كما قامت البنوك والمؤسسات التمويلية في دعم القطاع والرفع من حجم التنمية الإجتماعية وذلك في صورة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية الذي قام بالرفع من سقف التمويلات الممنوحة للقطاعات وللأفراد ودعمه للتنمية المستدامة، وكذا البنك الزراعي ومساهمته في تحقيق التنمية الزراعية والإقتصادية، كما كان للمؤسسات التمويلية دور فعال في تحقيق التنمية الشاملة من خلال ما قدمه كل من بنك الإبداع و شركة إرادة للتمويل الأصغر ومساهمتهما في التنمية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود وتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

الخاتمة العامة

أصبح التمويل الأصغر الإسلامي الذي يهتم بالطبقات الأكثر فقرا ويقوم بتقديم التمويلات اللازمة لهم، يحتل مكانة رائدة في الاقتصاد الإسلامي فمبادئه الإسلامية وأهدافه التكافلية التنموية جعلت منه من أهم أساليب آليات تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية الفقيرة وخاصة تلك التي غالبيتها مسلمة، حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي تقدم نماذج تكافلية وصيغ تمويلية يمكن المراهنة والاعتماد عليها من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالمجتمعات وتنميتها.

وقد انتهجت السودان سياسات وإجراءات لتطوير التمويل الأصغر الإسلامي من أجل الخروج من دائرة الفقر وتطوير اقتصادها، حيث تعتبر من التجارب الرائدة في هذا المجال وكانت من الدول السباقة لخوض تجربة في ذلك، ومن خلال عرض التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي يتضح مدى فعاليته في الحد من الفقر والتقليل من البطالة ودعم أصحاب الدخل المحدود وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عبر مؤسساتها المصرفية وغير المصرفية الداعمة لهذا القطاع تحت غطاء البنك المركزي الذي يسعى جاهدا لتطوير هذا القطاع والرفع من مستوى خدماته لأجل تحقيق تنمية مستدامة في السودان.

أولا: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يعتبر التمويل الأصغر أداة هامة لمساعدة الفقراء في المجتمع وتحفيز استقلاليتهم الإجتماعية والإقتصادية، من خلال تقديم مجموعة خدمات مالية وغير مالية للفقراء النشطين إقتصاديا بهدف خلق مشاريع وفرص عمل للعملاء وتطوير مشاريعهم ودمجهم في العالم الإقتصادي؛

2. التمويل الأصغر الإسلامي بديل إستراتيجي للتمويل الأصغر التقليدي لمواكبة المعتقدات الدينية، وهو تمويل تكافلي يتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية لخدمة شرائح المجتمع الفقيرة من خلال مؤسساته المالية يسعى لتقديم الخدمات التمويلية للطبقات الفقيرة ومساعدتهم في استثمار أموالهم في مشاريع تنموية بآليات إسلامية وصيغ خالية من الربا والإكتناز والإستثمار في مشاريع مشروعة وحقيقية؛

3. التمويل الأصغر الإسلامي هو إمتداد للتمويل الإسلامي والذي يقوم على تقديم نماذج وأدوات تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأكثر تناسب مع إمكانيات الطبقات الفقيرة من المجتمع، حيث أنه لا يستجيب فقط للمطالب التي لميتم تلبيتها للفقراء المسلمين ولكن أيضا يجمع بين المبادئ الإجتماعية الإسلامية لرعاية الفئات الأقل حظا **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛**

4. هناك أوجه تشابه بين التمويل الأصغر التقليدي والتمويل الأصغر الإسلامي من حيث بعض الأهداف والإستراتيجيات لكن في المقابل نجد أنه هناك عدة اختلافات خاصة في المبادئ التي يتبعها في تعاملاته فالتمويل الأصغر التقليدي يعتمد بشكل أساسي وبدرجة كبيرة على الربا في تعاملاته وهو المبدأ المحرم في الشريعة الإسلامية ولا يستخدم في التمويل الأصغر الإسلامي، بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ والتعاملات المختلفة كطبيعة الربح الذي يكون حقيقي في التمويل الاصغر الإسلامي ويكون وهمي في التمويل الاصغر التقليدي، كما أن أدوات تعبئة الأموال في التمويل الأصغر الإسلامي تعتمد على الزكاة والقرض الحسن والهبات

عكس التمويل الأصغر التقليدي الذي يعتمد على الودائع الآجلة والجارية كما أنه يعتمد على الملاءة الإئتمانية **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛**

5. يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي ركيزة أساسية ثابتة لتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال كونه آلية فعالة في تمويل المؤسسات والمشاريع التنموية الهادفة؛

6. عرف التمويل الأصغر الإسلامي انتشارا واسعا لتمكنه من تخفيف حدة الفقر ومساهمته في دعم التنمية الإجتماعية من خلال صيغه التمويلية وتقديمها لمنتجات مالية شاملة؛

7. يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القدرة على الوصول لجميع فئات المجتمع الفقيرة والأشد فقرا ومنحها تمويلات أكثر ملائمة لإمكانياتهم، وكذا مساعدة أصحاب الدخل المحدود في بناء وتطوير مشاريع تنموية هادفة تساهم في الرفع من مستوى نمو إقتصادياتها وتحسين الأوضاع الإجتماعية للمجتمع وتفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية الإجتماعية **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛**

8. يعتمد التمويل الأصغر الإسلامي على صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في العائد على الإستثمار كالمشاركة والمضاربة، وكذا الصيغ القائمة على الدين التجاري كالمرابحة والإستصناع بالإضافة إلى صيغ تعتمد على البر والإحسان كالقرض الحسن والزكاة، وما يميز هذه الصيغ هو مرونتها في التطبيق وعدالتها في التوزيع وكذا تنوعها وهذا الأخير كفيل بتمويل المشاريع عالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة؛

9. يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية والرفع من العمالة؛

10. يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال دعم إمكانيات وقدرات المحتاجين والفقراء وذوي الدخل المحدود قصد تمكينهم من تنمية أنفسهم والرفع من مستوى مداخيلهم وتحقيق الرفاهية؛

11. يلعب التمويل الأصغر الإسلامي دورا بارزا في المحافظة على البيئة ومواردها وذلك من خلال صيغه التمويلية كالوقف ودوره في حماية البيئة ومكوناتها ومساهمة الصناديق الوقفية البيئية في تنمية مشاريع قائمة على المحافظة على البيئة ومشاريع أخرى مرتبطة بمكافحة التلوث، كما أن منح قروض حسنة بصيغة الزكاة للأفراد من أجل إصلاح الأراضي يساهم في التقليل من التصحر؛

12. تعد تجربة السودان من التجارب العالمية الرائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي حيث أن قيام بنك السودان بتخصيص جزء من محفظة التمويل لدى مؤسساتها المصرفية لتمويل صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين عن طريق صيغ التمويل الأصغر الإسلامي أدى إلى بروز قطاع التمويل الأصغر بشكل لافت وأدى إلى ظهور مؤسسات أخرى تمويلية تمكن بدورها من التخفيف من عدد الفقراء **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة؛**

13. يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية الإجتماعية في السودان من خلال تمويله للمشاريع التنموية الريفية والحضرية وكذا إشراك المرأة في المجال العملي والإستثماري؛

14. ساهمت المؤسسات غير المصرفية في السودان في تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر من خلال مجموعة البرامج والأنشطة التمويلية التي تقوم بها مثل مساهمات بنك الإبداع وشركة إرادة للتمويل الأصغر الرائدتين في هذا المجال وإستطاعتا الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا في السودان وتقديم الدعم لهم والرفع من المستوى المعيشي لهم ومنه تحقيق التنمية المستدامة؛

15. يعد بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية نموذجا ناجحا لتطبيق أفضل الممارسات في صناعة التمويل الاصغر الإسلامي وهذا ما بدا واضحا من خلال مجموعة إحصائياته والتي تأكد تخصص البنك في خدمة الفقراء ومحدودي الدخل؛

ثانيا: مقترحات الدراسة

إعتمادا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تنمية وتطوير التمويل الأصغر الإسلامي وهي:

1. إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي وذلك لتغطية نقص الضمانات التي يعاني منها الفقراء ودوي الدخل المحدود والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل التمويل الأصغر التقليدي؛

2. قيام الدولة بتوفير الموارد اللازمة والتسهيلات للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي لكي تقوم بدورها على أكمل وجه، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة بها، وذلك من خلال مساعدتها على تنويع هذا النوع من التمويل جغرافيا من خلال إقامة فروع لها في المناطق الريفية.

3. تبسيط إجراءات وخفض تكلفة منح التمويل لعملاء التمويل الأصغر الإسلامي؛

4. إدراج وسن قوانين ولوائح تنظيمية خاصة بمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي من أجل الرفع من مستوى تقديم الخدمات التمويلية في هذه المؤسسات؛

5. إنشاء مؤسسات تصنيف متخصصة في التمويل الإسلامي الأصغر من شأنه تقليل تكاليف المعلومات بشكل كبير ومساعدة مؤسساته على الحصول على التمويل من السوق.

6. توفير التمويل الإسلامي الأصغر للمشروعات الحقيقية الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وتحقق قيمة مضافة وتمويل مشروعات الرعاية الصحية والاجتماعية، والمساهمة في التأهيل العلمي والقضاء على الأمية وزيادة الوعي المصرفي لأبناء المجتمع.

7. تأسيس شبكات للتمويل الأصغر الإسلامي تساهم وتدعم عمليات تطوير هذا القطاع وتنميته؛

8. وضع الدول لإستراتيجيات على المدى البعيد من أجل توسيع مظلة التمويل الأصغر الإسلامي

ثالثا: آفاق الدراسة

من خلال القيام بهذه الدراسة تبين أنه لها جوانب مكملة ومتعددة وهامة لاتزال غامضة وفي حاجة للدراسة المعمقة والتي يمكن أن تكون كمقترحات لدراسات أخرى ومن أهمها:

- إستراتيجيات تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في ظل تحديات ورهانات التنمية المستدامة في الدول العربية.
- متطلبات ومساعي التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

01- إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامته**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

02- عبد الحليم عمران ،**اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم التجارب الدولية والمحلية**، الطبعة الأولى، الناشر آلفا للوثائق، عمان، الأردن، 2020.

03- عصام عمر أحمد منذور، **البنوك الوضعية والشرعية، النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية**- دون ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

04- فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، **التمويل ودوره في القطاع الخاص**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999.

05- قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك التجارية-دراسة مقارنة**-الطبعة الأولى، دار النعاش للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

06- ملاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011.

07- منذر قحف، **مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2004.

08- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والإستثمار**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

ثانيا: المجلات والدوريات

09- أحمد زكرياء صيام، **دور الزكاة في صناعة تمويل المشروعات الصغيرة**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 03، العدد 01، 2020، جامعة البليدة 2، الجزائر.

10- إشراق بن الزاوي، **صناديق الزكاة نموذج للتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

11- إلهام شهرزاد روابح، **مقومات المدينة المستدامة**، مجلة القانون العقاري، المجلد 07، العدد 14، جوان 2021، جامعة البليدة 2، الجزائر.

12- أمال موساوي، حياة قريشي، **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة إبن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 02، العدد 01، أفريل 2020، جامعة المسيلة، الجزائر.

13- أمينة بن حبيلس، **نحو نظام فعال لاستثمار العقار ألفلاحي الوقفي**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، أكتوبر 2019، جامعة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

14- أيمن زيد، أمينة بودرع، **صيغ التمويل الإسلامي ودورها في الحد من مشكلة البطالة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 11، جانفي 2017، المركز الجامعي لتامنغاست، الجزائر.

15- بدرة بن تومي، حنان قسوم، **فعالية نظام التمويل الأصغر في الإقلال من الفقر**، مجلة المشكاة في الإقتصاد، التنمية والقانون، العدد 01، جانفي 2016، جامعة سطيف1، سطيف، الجزائر.

16- بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، **التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي**، مجلة الإدارة و التنمية للحود والدراسات، المجلد 06، العدد 01، 2015، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

17- بن يمينة فاطمة الزهراء، بن مصطفى ريم، **دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع وفق آليات القرض الحسن**، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد 04، العدد 01، مارس 2019،جامعة بومدين بوغرارة، الجلفة، الجزائر.

18- ناصر صلاح الدين غربي، **مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الإحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2010، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، الجزائر.

19- تامر النويران، **سبل تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي: الوقف الأخضر نموذجا**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 08، العدد 02، مارس 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

20- حاج محمد زحاني عبد الله، محمد إبراهيم مادي، **فهم معيار التنمية الاقتصادية ضمن السياحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 26، 2018، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

21- حجلة رحالي، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية**، مجلة مصارف، العدد 17، ديسمبر2014، جامعة تيبازة، الجزائر.

22- حسين بن الطاهر، **التنمية المحلية والتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، مارس 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

23- حسينة صيفي، **آليات التكنولوجيا الخضراء ودورها في تحقيق التنمية البيئية المستدامة**، مجلة الحوكمة، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2020، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

24- حكيم براضية، سارة عراب، **دور حوكمة مؤسسات الزكاة في دعم الثقة بصندوق الزكاة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، العدد 01، مارس 2017، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر.

25- حكيم بن حسان، فيصل سعدي، **دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المستقبل الإقتصادي، العدد 06، 2018، مخبر مستقبل الإقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة بومرداس، الجزائر.

26- خالدية بن عوالي، **آفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل إستخدام الطاقة المتجددة**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، جامعة وهران 2، الجزائر.

27- دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي، **السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر**، مجلة التمويل الأصغر، العدد الرابع، ديسمبر 2019، بنك السودان المركزي.

28- رابح بلقاسم، **إشكالية التنمية المستدامة والحكم الراشد مع الإشارة إلى الدول العربية**، مجلة معارف، المجلد 09، العدد 17، ديسمبر 2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولجاج، البويرة، الجزائر.

29- ربيع المسعود، **شركات التأمين التكافلي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2010، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، الجزائر.

30- رجاء عبد الله عيسى السالم، خولة رشيد حسن، **الاقتصاد الاخضر طريق نحو تحقيق التنمية المستدامة في العراق**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة أم البواقي، الجزائر.

31- رحمة بلهادف، **قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، سبتمبر 2020، مخبر -POIDEX-، السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، جامعة مستغانم، الجزائر.

32- ريمة برامة، سلمى مهادي، **التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية- تجربة السودان، المغرب، بنغلاديش والجزائر**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد 02، 2020، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

33- زبير عياش، سميرة مناصرة، **التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 01، 2016، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، الجزائر.

34- سايح جبور، صفية يخلف، **متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والمالية(JEF)، المجلد 05، العدد 02، 2019، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

35- سعاد حفاف، مليكة بوضياف، **البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 01، 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

36- سليم جابو، نوال بن عمارة، **صناديق الاستثمار الإسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 10، العدد 01 ، أوث 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

37- سماح كحلي، نسرين عوام وآخرون، **دور عقد الإستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة المنهل الإقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

38- سناء نزار، **الوقف والصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية بالجزائر**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية، العدد 01، ماي 2018، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

39- صالح صالحي، نوال بن عمارة، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2014، جامعة ورقلة، الجزائر.

40- صالح محرز، توفيق حناشي، **انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو والتنمية الشاملة المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2018، جامعة تبسة، الجزائر.

41- الطيب لحيلح، خالد موسى مبارك، **منهج التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في تحقيق الاستقرارالمالي**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2018، جامعة أم البواقي، الجزائر.

42- عادل بونقاب، هاجر سي ناصر، **الوقف الإسلامي ودوره في التنمية المحلية المستدامة**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 03، 2020، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

43- عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات و الأهداف و التحديات**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 01، مارس 2009، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

44- عامر عبد الوهاب السلباني، **واقع التنمية المستدامة في جامعة ذمار**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2019، جامعة ذمار، اليمن.

45- عبد الجبار عبيد السماني، **البيوع التمويلية في المصارف الإسلامية**، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 18، 2016، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن.

46- عبد الحكم ملياني، دلال سانة، **تقييم دور الزكاة في تنويع الاستثمارات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 06، مارس 2018، جامعة بسكرة، الجزائر.

47- عبد الرحمان محمد رشوان، إجهاد محمد شرف، **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي لأبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد 02، العدد 03، سبتمبر 2018، الكلية الجامعية للعلوم والتكنلوجيا، فلسطين.

48- عبد الرزاق جغوط، كمال سماش، **دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2019، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

49- عبد القادر أرفيس، **السياحة المستدامة سبيل للتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

50- عبد المالك بوضياف، سارة بوضياف، **التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، جامعة بسكرة، الجزائر.

51- عبد المالك سعدان، محمود بوترعة، **عقود المزارعة والمساقاة والمضاربة في قانون الأوقاف الجزائري**، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 24، ماي 2020، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، الجزائر.

52- عبد الناصر بوثلجة، هشام بن عزة، **دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الوضع المعيشي- تجارب بعض البلدان-** ، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 02، العدد 04، سبتمبر 2018، جامعة غرداية، الجزائر.

53- عديلة خنوسة، **دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، جامعة الشلف، الجزائر.

54- عصام محمد علي الليثي، **إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر: مع الإشارة إلى تجربة بنكالأسرة(السودان)**، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، 2013، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان.

55- علي بودلال، **الجماعات المحلية بين الإكراهات البنيوية وشروط التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد02، العدد 01، ديسمبر2012، جامعة تلمسان، الجزائر.

56- علي صولي، مصطفى بورنان، **دور التمويل الإسلامي(الزكاة) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

57- علي يوسفات، عبد الرحمان عبد القادر، **فعالية التمويل الإسلامي في القضاء على الفقر-دراسة حالة السودانواليمن**- مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 02، 2012، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

58- عمار درويش، الدور **التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، المرابحة)**، مجلة دراسات إسلامية، المجلد 15، العدد 02، 2006، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.

59- عمر عبد الحليم، **أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر والإحسان للمشروعات الصغيرة**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 05، مارس 2005، الجزائر.

60- العيد قريشي، وليد بن التركي وآخرون، **دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

61- عيسى معزوزي، بن تربح بن تربح، **إستدامة السياحة البيئية الصحراوية كأساس محوري لدعم التنمية المستدامة**، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 01، مارس 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

62- فاطمة بوكريطة، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 02، نوفمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سوسة، تونس.

63- فوزية برسولي، لخضر سي محمد، **جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جوان 2018، معهد الحقوق والعلوم التكنولوجية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر.

64- قارة سليمان محمد خليد، **دور الوقف في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة**، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 03، العدد 02، جوان2018، جامعة مستغانم، الجزائر.

65- قذافي عزات الغنانيم، **زكاة الصناديق الوقفية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 01، 2019، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن.

66- قرمية دوفي، **دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع العقاري**، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد 03، العدد 04، جانفي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر.

67- محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2012، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

68- محمد أمين مازون، **الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية**، مجلة المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جوان 2018، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

69- محمد زيدان، الزهرة بن سعدية، **دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في توحيد المرجعيةالشرعية للصناعة المالية الإسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جوان 2020، جامعة الشلف، الجزائر.

70- محمد ساحل، عبد الحق بن تفات، **إبراز العلاقة بين السيلحة والتنمية المستدامة مع محاولة نمذجة البعد الإقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 09، العدد 30، مارس 2018، جامعة زين بن عاشور، الجلفة، الجزائر.

71- محمد سليماني، علي بايزيد، **أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الإقتصاد والتنمية، المجلد 02، العدد 02، جوان 2015، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، الجزائر.

72- محمد سليماني، كمال بايزيد، **دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 03، أفريل 2015، جامعة لمدية، الجزائر.

73- مختار بونقاب، مريم بالأطرش، **دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير صناديق الزكاة**، مجلة العلوم المالية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، جامعة الوادي، الجزائر.

74- مسعودة رداس، يمينة عاتي، **الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق للتنمية المستدامة مع الإشارة للجزائر**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد02، العدد 02، 2019، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

75- موسى سعداوي، الرشيد سالمي وآخرون، **واقع مؤشرات التنمية المستديمة في الجزائر خلال العشرية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 03، أفريل 2015، جامعة المدية، الجزائر.

76- مولود حواس، **الثقافة البيئية في المنظمة أداة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015، قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر.

77- ميس مجدي الأحمد، **التمويل الإسلامي المتناهي في الصغر وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، سبتمبر 2020، الجامعة الأردنية، الأردن.

78- ناجية صاحي، نوال بن عمارة، **دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر – تقديم دور الوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر في مكافحة الفقر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر،2015.

79- نبيلة سمار، ياسمين دروازي، **أبعاد التنمية المستدامة من المنظور العلمي والمنظور الإسلامي**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 18، العدد 02، ماي 2020، جامعة بومرداس، الجزائر.

80- نجاة شاكر محمود، **إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي**، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 04، 2012، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.

81- نهار خالد بن الوليد، نعاس صديقي وآخرون، **مدى مساهمة أموال صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

82- نوال شنافي، رابح خوني، **التنمية المستدامة فلسفتها وأدوات قياسها**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

83- نورة بن وهيبة، **إشكالية التنمية المستدامة على مستوى مؤسسات القطاع العام**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 01، العدد 01، جوان 2017، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، الجزائر.

84- هاجر مامي، **التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019، جامعة الجزائر 1، الجزائر.

85- ليلى بوحديد، الهام يحياوي، **المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**، المجلد 15، العدد 03، سبتمبر 2016، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

86- وداد متاجر، علاء الدين قادري، **التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي لتفعيل النشاط المصرفي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد 03، جوان 2018، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

87- ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحي، **الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد 01، جامعة سطيف 1، الجزائر.

88- يونس قرطاو، **أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة المعيار، العدد 16، ديسمبر 2016، جامعة المسيلة، الجزائر.

89- يونس قرطاو، علي طهراوي دومة وآخرون،**دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2020،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

ثالثا: أطروحات ورسائل جامعية

100- أمين قسول، **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية-دراسة تجارب دول عربية-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015.

101- جودي ليلى، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

102- حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

103- حمزة مقيطع، **دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص الادارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019.

104- راشي طارق، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

105- سلومة موسى يحيى بشارة، **التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مارس 2014.

106- سمير جعفر، **التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2018.

107- سوسن الصادق عبد العزيز، **تقويم دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر دراسة حالة الخرطوم والخرطوم بحري خلال الفترة (2000-2008)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم و التخطيط التنموي، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، أكتوبر 2010.

108- الشيخ بن قايد، دور **الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الإقتصادية- دراسة التجربة الماليزية خلال الفترة (2008-2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2019.

109- عبد الله آدم عبد الله أحمد، **دور سياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة(2008-2017)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، 2018.

110- عبلة لمسلف، **الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية**، ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

111- عثمان علام، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية-حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

112- محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل وآفاق تطويره في فلسطين**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة العليا عمادة الدراسات العليا، غزة، فلسطين، 2010.

113- معتصم محمد اسماعيل، **دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

114- أحمد تي، الأخضر بن عمر وآخرون، **التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها، قراءة اقتصادية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المنعقد خلال يومي 4 و5 فيفري 2020، الجزائر.

115- رويدة أيوب المشني، ومآب معاوية ناشف، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، المنعقد سنة 2018، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

116- صفية أحمد أبو بكر، **صناديق الاستثمار الإسلامية خصائصها وأنواعها**، المؤتمر العلمي 14، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية.

117- عبد الرحمان عبد القادر، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية حول آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، المنعقدة خلال الفترة 03-05 ماي 2011، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

118- عبد الله إبراهيمي، **الفاعلون في دائرة التمويل الإسلامي**، ورقة مقترحة لليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات في المحور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط.

119- عبد الله خبابة، **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، من مؤتمر ريودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007 المنعقد خلال الفترة 07-08 أفريل 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

120- عبد المجيد شيماوي، شراف براهيمي، **دور مؤسسات التمويل اللاربوية في تحقيق التنميةالاقتصادية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدول حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات المنعقد بين 21- 22 نوفمبر 2006، جامعة الأغواط، الأغواط، الجزائر.

121- عبد المجيد قدي، عصام بوزيد، **التمويل في الإقتصاد الإسلامي-المفهوم والمبادئ**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المنعقد خلال يومي 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي جيلالي بونعامة، عين الدفلى، الجزائر.

122- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة 2000-2010**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الإقتصادية الشاملة من منظور إسلامي المنعقد خلال الفترة بين 18-20 ديسمبر 2011، الدوحة، قطر.

123- عبيد الله محمد، طارق الله خان، **تنمية التمويل الإسلامي الأصغر، التحديات والمبادرات**، الورقة الثانية من حوار السياسات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2008.

124- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة المنعقد خلال الفترة بين 07-08 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

125- محمد رياض، **تفعيل دور الصناديق الاستثمارية للوقف وتنمية المشروعات الصغيرة**، مداخلة للملتقى الدولي إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، يومي 11-12 أفريل 2016، الجزائر.

126- محمد زيدان، الزهرة بن سعدية، **دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جوان 2020، جامعة الشلف، الجزائر.

127- ميلود زيد الخير، **التمويل الإسلامي الأسس والمبادئ**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المنعقد خلال يومي 23-24 فيفري 2011، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

128- ميلود زيد الخير، **ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول: الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، يومي23-24 فيفري 2011، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

129- نادية سوداني، **التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: واقع التمويل الإسلامي والهيئات الداعمة لهذا التمويل المنعقد ما بين 17-18 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

130- قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، **عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي المنعقد في مارس 2011، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

خامسا: التقارير

131- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، موجز الجهات المانحة، رقم 11، مارس 2003.

132- جوديث براندسما ورفيقة شوالي، **إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمالإفريقيا**، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.

133- تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2007.

134- Basel Committee On Banking Supervision(BCBS): **Microfinance activities and the core principles for**effective banking supervision,August 2010, P.10-12.(www.bis.org).

135- تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2015.

136- تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2016.

137- تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2017.

138- تقرير بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية لسنة 2017.

139- تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2018.

140- تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2019.

سادسا: المواقع الإلكترونية

141- الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:
28/05/2021, 17:43.https://ar.:.wikipediq.arg

142- موقع البنك الزراعي السوداني:
www.abs.sd/abscontl?action 10/06/2021, 11:25

143- موقع بنك السودان المركزي:
http://www.mfu.gov.sd 12/06/2021, 21:15.

144- موقع إرادة للتمويل الأصغر:
www.bankofkhaartoum.com 17/06/2021, 08:00.

145- موقع مجلة بنك الإبداع للتمويل الأصغر-السودان-:
www.ebdaabank.sd17/06/2021, 10:00.

146- موقع شركة إرادة للتمويل الأصغر:
www.findglocal.com 18/06/2021, 13:00.

147- موقع بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية:
www.uabonline.org/ar18/06/2021, 17:00.

148- موقع جامعة سطيف:
www.univ-setif.dz 21/06/2021, 08:00.

149- موقع موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي:
http://iefpedia.com 30/06/2021, 08:30.

150- موقع مجلة رواد الأعمال:
https://www.rowadalaamal.com30/06/2021, 16:01.